

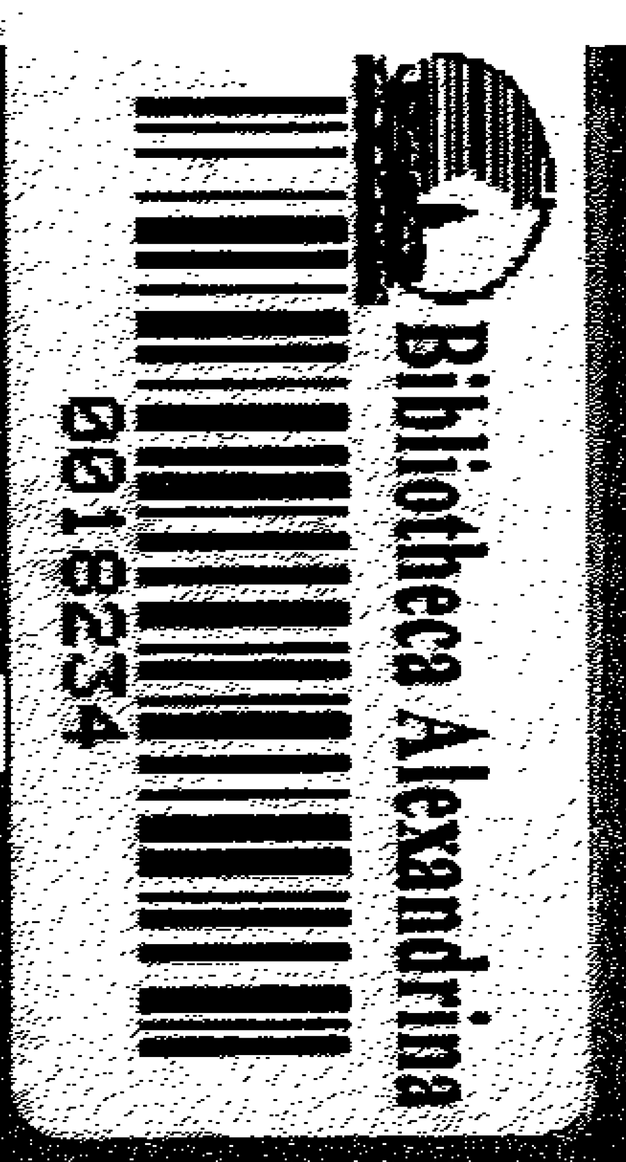


سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (٤)

العروبة
بين دعاتها ومعارضيها

ابو خلدون ساطع الحصري



العروبة

بين دعاتها ومعارضيها



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (٤)

العروبة
بين دعاتها ومعارضيها

ابو خلدون ساطع الحصري

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب. : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

طبعة خاصة(*)
الطبعة الاولى: بيروت: كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٤
الطبعة الثانية : بيروت: حزيران/ يونيو ١٩٨٥

(*) نشر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٥١.

المحتويـــات

الأمة العربية والدول العربية

ردود على جريدة العمل

نقد آراء انطون سعادة

العروبة في نظر الدول والاحزاب

الأمة العربية والدول العربية

بين الخيالية والواقعية

إن أهم ما لفت نظري في كتابات المعارضين لفكرة الاتحاد ، هو استرسالهم في نعت الفكرة بالخيالية ، واسرافهم في الدعوة إلى الواقعية .

إنهم يقولون على الدوام ، ضمناً أو صراحة : « هذا وهم . هذا خيال محال . يجب أن نقلع عن السير وراء الخياليات . يجب أن نكون واقعيين . . . » .

وأنا أود ، قبل كل شيء ، أن أسأل هؤلاء المعارضين : ماذا يفهمون من الخيالية ؟ وماذا يقصدون من الواقعية ؟

لا شك في أن تمييز « الخيال » عن « الواقع » أمر لا يحتاج إلى بحث ونقاش ، ولكن التمييز بين ما يسمى « الخيالية » وبين ما يُسمى « الواقعية » ، يحتاج إلى بحث جدي وتأمل عميق . ذلك لأنه إذا كان هناك خيالات محضة ، غير قابلة للتحقيق ، فإن هناك خيالات خلاقة تسير قدماً نحو التحقيق .

ويجب أن لا ننسى أن كثيراً من « واقعيات » اليوم ، كانت من « خياليات » الأمس . ويجب أن لا نشك في أن كثيراً من « خياليات اليوم » ، قد تصبح من « الواقعيات » ، في الغد القريب أو البعيد . .

وأنا أقول بدون تردد : إنه ما من اصلاح تم ، وتقدم حصل ، وما من نهضة قامت ، ورسالة انتشرت . . إلا وقد بدأت على شكل « مشروع » تخيلته بعض الأذهان ، أو « أمل » جاش في بعض الصدور ، أو مثل أعلى صبت إلى تحقيقه بعض النفوس .

ولو كان الناس كلهم واقعيين ـ بالمعنى الذي يقصده دعاة الواقعية في أمر اتحاد

البلاد العربية ـ ما كان تيسر للبشرية أي تقدم كان ، في أية ساحة من سوح الحياة السياسية والاجتماعية .

كل حركة تقدمية ، إنما تبدأ بالخروج على الأمر الواقع . وكل نهضة قومية ، إنما تنشأ من العصيان على الوضع الراهن .

ولهذا السبب ، أنا أحذر المفكرين والكتاب من الاسراف في الحكم على الآراء بالخيالية ، ومن الاسترسال في الدعوة إلى الواقعية ، فإن صفحات التاريخ مليئة بحوادث ووقائع تبرهن على أن أكبر المفكرين وأشهر الساسة لم يسلموا من الوقوع في أخطاء فاحشة ، في أمثال هذه الأحكام :

إن كثيرين من رجال القلم والسياسة ، كانوا زعموا أن « فكرة الوحدة الألمانية » من الأوهام التي لا يمكن أن ترى الوجود إلا في مخيلة بعض الساسة ، وأحلام بعض الشعراء .

إن زعماء حركة « السين فاين » الايرلندية ، كانوا يتهمون ـ بوجه عام ـ بالخيالية ، وبالبعد عن الواقعية ، في النضال الذي شنوه على حكم الامبراطورية البريطانية الجبارة .

وعندما قام مصطفى كمال ، لتخليص تركيا من كوارث التمزيق والاحتلال ، عارضه السلطان وحيد الدين ـ ومن التف حوله من الساسة المرجفين ـ باسم « الواقعية » ، زاعمين أن الخروج على مقررات الدول المعظمة الظافرة ، إنما هو ضرب من الانتحار .

وأنا لا أزال أذكر الآن ، الحديث الذي سمعته ـ قبل نحو ثماني سنوات ـ في أحد صالونات أوتيل سان جورج في بيروت ، بين اثنين من رجال السياسة السورية ، إذ قال أحدهم للآخر ـ بتهكم شديد ـ ألا تزالون تمشون وراء الخيال ، فتشتغلون للاستقلال والمستقلال ؟

إني أستطيع أن أطيل هذه السلسلة من الوقائع البليغة ، كثيراً وكثيراً جداً . ولكني أعتقد أن هذه الأمثلة وحدها تكفي للبرهنة على أن الذين كانوا يسيرون وراء ما اعتبره البعض ضرباً من « الوهم والخيال » إنما كانوا أكثر فهماً لحقائق الأمور ، من معارضيهم الواقعيين .

ولا أتردد في القول بأن ثمة خيالاً هو أشد حيوية من الواقع ، لأن « الواقع

الحالي » كثيراً مـا يمثل « المـاضي البالي » ، في حـين أن « الخيال الحـالي » قد يحمـل في أحشائه « الاستقبال الحقيقي » .

وأنا أعتقد أن فكرة العروبة والاتحاد العربي إنما هي من أحسن الأمثلة عـلى هذا النوع من « الخيال » .

ـ ١٩٥١ ـ

قصص ميلاد الدول العربية

لقد لاحظت أن بعض الجرائد حملت حملات شعواء على رأي القائلين بأن قيام دول عديدة في مختلف الأقطار العربية ، بعد الحرب العالمية الأولى ، إنما نشأ عن مطامع الدول المستعمرة واتفاقاتها .

وقد زعمت الجرائد المذكورة :

أولاً : أن سبب قيام هذه الدول هو الاختلاف الموجود بين طبائع أهاليها .

وثانياً : أن الدول المذكورة ليست إلا امتداداً لكيانات قائمة من قديم الزمان .

فرأيت أن أناقش كل واحد من هذين الزعمين على حدة :

هل يوجد حقيقة بين الأقطار العربية المختلفة ، اختلاف جوهري في الطبائع ، يجعل من الضروري أن تقوم في كل واحد منها دولة مستقلة عن غيرها ؟

هل يوجد ـ مثلاً ـ بين القطر السوري والقطر العراقي ، من الاختلاف ما يحتم على كل واحد منهما ، أن يكون دولة خاصة به ؟

إني لا أتردد في الاجابة على هذا السؤال بالنفي البات :

لقد قدر لي أن أعيش وأن أعمل في كل واحد من هذين القطرين حقبة طويلة من الزمن ، وأن أطلع على أحوالها الطبيعية والبشرية اطلاعاً واسعاً . وقد تجولت ـ خلال مدة تقرب من ثلث القرن ـ في أنحاء كل منهما جميعاً ، من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ، من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ، من أكبر المدن إلى أصغر القرى ، من أخصب الأراضي إلى أقفر البوادي . وقد تنقلت مراراً في مختلف أنحاء

القطرين المذكورين ، ليس تنقل السائح العابر ، بل تنقل الباحث العامل ؛ فاستطيع أن أؤكد - استناداً إلى ما لاحظته خلال هذه المدة الطويلة - انني لم أجد بين أحوال القطرين اختلافاً يفوق الاختلافات التي تشاهد عادة بين مختلف المناطق ، في كثير من الدول الأوروبية نفسها .

لا شك في أن بغداد تختلف عن دمشق في كثير من الأمور ، ولكن هل يوجد في العالم مدينة لا تختلف عن غيرها في غير قليل من الأمور ؟ ثم ، إذا كان ثمة اختلاف بين بغداد وبين دمشق ، أفلا يوجد اختلاف مماثل لذلك ، بل وأشد من ذلك ، بين بغداد وبين المنتفك في العراق من ناحية ، وبين دمشق وبين دير الزور في سوريا من ناحية أخرى ؟

ومما لا شك فيه أبداً ، أن الموصل مثلاً كانت - قبل ثلاثين عاماً - أكثر اتصالاً بحلب منها ببغداد ، وأشد شبهاً بها .

وأني لا أزال أذكر الانطباع الذي حصل في نفسي عند زيارتي الأولى إلى الديوانية في العراق ، قبل نحو ثلاثين عاماً : لقد توهمت أني لم أغادر حوران ! كما أني لا أزال أذكر الانطباع الذي حصل في نفسي ، عندما زرت دير الزور ، قبل سبعة أعوام : لقد ظننت أنني عدت إلى العراق !

ولذلك كله ، أقول جازماً : بأن الفروق التي تذكر بين القطرين العراقي والسوري ، ليست من الفروق الجوهرية ، وهي لا تفوق كثيراً الفروق التي تشاهد بين مختلف الإيالات الفرنسية مثلاً . ولا أغالي إذا قلت : إنها تقل كثيراً عن الفروق القائمة بين ايالتي كالابريا ، ولومبارديا في ايطاليا .

هذا ، ويجدر بي أن أشير في هذا المقام ، إلى الحقيقة التالية أيضاً :

إن كثيراً من الفروق التي تشاهد الآن بين أحوال سوريا وبين أحوال العراق ، إنما نتجت عن اختلاف نظم الحكم والادارة والاقتصاد والثقافة ، التي قامت في كل منهما ، منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى . وهي فروق سطحية وعرضية ، تتضاءل وتتلاشى بسرعة أمام التماثل الأساسي الذي لا يزال قائماً بينهما .

فلا يمكن ، والحالة هذه ، تعليل وتفسير نشوء هذه الدول العربية المختلفة ، بغير الرجوع إلى مطامع الدول الأوروبية ، واتفاقاتها السياسية ، ومحاولاتها الاستعمارية .

*

إن هذه الحقيقة تتجلى بوضوح أكبر ـ بل تصل إلى حد البداهة ـ في أمر نشوء المملكة الأردنية . لماذا وكيف تكونت المملكة الأردنية ، في هذه الرقعة الصغيرة من البلاد العربية ؟

إنها كانت « متصرفية الكرك » في عهد السلطنة العثمانية ، ثم صارت « متصرفية السلط » في عهد الدولة العربية الأولى في سوريا .

وأني ، بوصفي من المساهمين في تأسيس الدولة المشار إليها ، ومن المشتركين في تقرير كثير من الأمور المتعلقة بالمتصرفية المذكورة نفسها ، أؤكد كل التأكيد أنه ما كان يخطر ببال أحد منا ، ولا ببال أحد من ساسة الدنيا كلها في ذلك التاريخ ، أن هذه المتصرفية ستصبح إمارة ، ثم مملكة ، في يوم من الأيام .

وأني أتحدى جميع معارضي فكرة الاتحاد ، أن يذكروا لي مثالاً واحداً ، يدل على أن استقلال هذه الرقعة من الأرض بكيان سياسي خاص ، كان موضوعاً لطلب ، أو مشروع ، أو اقتراح ، أو تنبؤ . . . قبل سنة ١٩٢٠ .

إن تاريخ المسألة الشرقية بوجه عام ، وتاريخ مؤتمر فرساي بوجه خاص ، حافل بمشاريع كثيرة ، تحوم حول إحياء بعض الدول القديمة ، أو احداث بعض الدول الجديدة .

لقد جمع أحد ساسة الغرب تاريخ هذه المشاريع في كتاب قيم ، عنونه بعنوان « مائة مشروع ، لتقسيم تركيا » .

وقد تلقى مؤتمر الصلح الذي انعقد في فرساي ، عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى ، عرائض ومطاليب كثيرة من مختلف الوفود الشعبية ، واقتراحات عديدة من مختلف الهيئات السياسية ، ووجد نفسه أمام كمية هائلة من المطاليب والمشاريع الرامية إلى تغيير الخرائط السياسية ، من احياء « دولة بونتوس » إلى احداث « دولة آشور » .

إن كل من يستعرض صفحات تاريخ مؤتمر الصلح ، الحافل بشتى المطاليب والمشاريع ، لا يجد فيها أي أثر لطلب أو اقتراح يتصل ـ من قريب أو بعيد ـ باحداث دولة وراء الأردن .

كيف ، ولماذا اذن ، تكونت هذه الدولة في هذه البقعة من البلاد العربية ؟

لا يمكن لأي باحث كان ـ بعد ملاحظة الحقائق التي سردتها آنفاً ـ أن لا يسلم بأن السبب الأصلي في ذلك ، يعود ـ على وجه الانحصار إلى السياسة التي اتخذتها بريطانيا ، لنفسها ، بعد تعديل اتفاقاتها مع فرنسا .

ومعلوم لدى الجميع ، أن المفاوضات التي جرت بين فرنسا وبين انكلترا لتعديل اتفاق سايكس بيكو انتهت إلى :

موافقة فرنسا على عدم المطالبة بالموصل من ناحية ، وعلى ادخال فلسطين تحت الانتداب البريطاني من ناحية أخرى .

وموافقة انكلترا على منح فرنسا حصة من بترول الموصل من ناحية ، وعدم مطالبتها بمراعاة استقلال سوريا الداخلية من ناحية أخرى .

وكان من جملة الأمور التي تم الاتفاق عليها بين الطرفين ـ خلال هذه المفاوضات والمساومات ـ أن يكون الحد الفاصل بين منطقتي نفوذهما ، خطاً يمر من جنوب درعا .

ولهذه الأسباب كلها ، عندما استولت فرنسا على سوريا ، توقفت في درعا ، ولم تتغلغل في جنوبها ، تاركة حق التصرف ، في شؤون ذلك القسم من الدولة السورية المنقرضة ، لبريطانيا العظمى .

عندئذ ، وجدت انكلترا نفسها أمام حلين لا ثالث لهما في تلك الظروف ، لمعالجة الموقف الجديد : إما إلحاق تلك المنطقة بفلسطين ، أو جعلها إمارة منفصلة عن سوريا وعن فلسطين في وقت واحد .

ولكن انكلترا كانت مرتبطة في فلسطين بوعد بلفور المشهور نحو الصهيونية . فلم تشأ أن توسع حدود الوعد المذكور ، ورجحت لذلك ، أن تجعل أراضي المتصرفية المذكورة وحدة سياسية ، منفصلة عن فلسطين ، ولو كانت تابعة للمندوب السامي المقيم فيها .

إنها رأت في الوقت نفسه ، أن المنطقة المذكورة صالحة لأن تكون قاعدة استراتيجية ، تستطيع أن ترسخ حكمها فيها دون أن تخشى مشاكل دولية ، أو مطالب شعبية .

هذا هو السبب الأصلي ، الذي كوّن الامارة الأردنية فالمملكة الأردنية .

وهنا قد يسألني سائل : ولماذا لم تفكر انكلترا عندئذ في حل ثالث وهو ربط الأردن بالعراق ؟

ولكني أعتقد أن جواب هذا السؤال يرتسم من تلقاء نفسه ، عند تذكر الأحوال السائدة في ذلك التاريخ :

أولاً : أن طريق الصحراء ما كان معلوماً ومفتوحاً بعد : فإن الاتصال بين

الأردن وبين العراق ، ما كان يمكن أن يتم في ذلك الزمان ، إلا على ظهور الجمال ، عبر بادية الشام .

ثانياً : أن العراق كان عندئذ في بدء ثورته على الحكم البريطاني . فما كان من مصلحة انكلترا أن تفكر في ضم بلاد تستطيع هي أن تحكم شعبها بكل سهولة ، إلى بلاد يثور شعبها عليها تلك الثورة العنيفة .

هذه هي الأسباب التي أدت إلى تكوين الدولة الأردنية : أسباب لا تمت بصلة ما إلى مطاليب الشعب أو خصائصه ، بل تحوم حول الاتفاقات الدولية ـ الفرنكو البريطانية ـ من ناحية ، وحول مصالح بريطانيا واتجاهات سياستها العامة من ناحية أخرى .

أسطورة الكيانات الواقعية

لقد سردت إحدى الجرائد نظرية جديدة لتعليل تعدد الدول العربية هي ما نستطيع أن نسميه نظرية «الكيانات الواقعية» حسب تعبير الجريدة نفسها .

أولاً ، سألت الجريدة «لماذا كانت بلاد العرب منقسمة إلى ولايات وسناجق وإمارات ؟» .

وبعد ذلك ، كتبت في مقالتين مختلفتين ـ العبارات التالية :

«كان طبيعياً أن تتدرج هذه الكيانات الواقعية في العالم العربي التي كانت دائماً سناجق وإمارات وولايات (أي وحدات مستقلة) وتتجلى في دول مستقلة ، تمكيناً لها من أن تعمل لمصالحها . . » .

« . . . الجوهر الذي تتميز به هذه الكيانات ـ الكيانات التي كانت أمس ولايات وسناجق وإمارات ـ لأنها وحدات متمايزة متنوعة ، فصارت اليوم دولاً مستقلة » .

يظهر من هذه العبارات ـ التي نقلتها بحروفها ـ أن الجريدة المذكورة خلطت خلطاً غريباً بين الكيان المطلق وبين الكيان السياسي ، ولم تميز بين الوحدات الادارية والوحدات السياسية .

لا ريب في أن لكل شيء كياناً : لكل قرية ، لكل واد ، لكل مدينة ، لكل مديرية ، لكل قائمقامية ، لكل شيء كيان ؛ ولكن بين هذا النوع من الكيان وبين ما يسمى بالكيان السياسي بوناً شاسعاً جداً .

إذا كانت الولايات والسناجق كيانات واقعية . . . وإذا كان من الطبيعي أن

تتدرج هذه الكيانات الواقعية إلى دول مستقلة ـ كما تقول الجريدة ـ يجدر بنا أن نسألها : لمَ لمْ ـ تتدرج جميعها إلى الاستقلال ؟ ولماذا اندمج بعضها مع بعض في كيان سياسي واحد ؟

لماذا استقلت متصرفية الكرك ـ مثلاً ـ ولم تستقل متصرفية دير الزور ، مع أن الأولى كانت تابعة لولاية الشام ، في حين أن الثانية كانت مستقلة عن الولايات ؟

ثم ، لماذا لم تستقل ولاية الموصل أو ولاية حلب ؟ وفي الأخير لماذا لم تتحد ولاية الموصل مع ولاية حلب بل اتحدت مع ولاية بغداد ؟

ولماذا لم تكوّن متصرفية اللاذقية دولة مستقلة ، أو لم تبق مرتبطة ببيروت ، كما كانت من قبل ؟

ولماذا تكونت محل ست ولايات ونحو عشرين سنجقاً أربع دول فقط ، مع أن جميع تلك الولايات والسناجق كانت من جملة « الكيانات الواقعية » على رأي الجريدة ؟

ولماذا توزعت سناجق ولاية بيروت بين ثلاث دول ـ أي ثلاث وحدات سياسية ؟

ولماذا اتحد سنجقان من سناجق ولاية سورية القديمة ، مع ثلاثة سناجق من سناجق ولاية حلب وسنجق من سناجق ولاية بيروت ، مع سنجق دير الزور ، لتكوين وحدة سياسية ؟

ألم يكن كل ذلك ، دليلاً قاطعاً على بطلان نظرية « الكيانات الواقعية » التي تحاول تعليل تعدد الدول العربية بتدرج السناجق والولايات نحو تكوين دول مستقلة ؟

الشواهد التاريخية

يحاول خصوم فكرة الوحدة والاتحاد أن يدعموا آراءهم بحجج تاريخية ، ويزعمون أن انقسام البلاد العربية إلى دول عديدة ، عند انفصالها عن السلطنة العثمانية ، كان من الأمور الطبيعية بدليل أن امبراطوريات أخرى أيضاً ولدت دولاً عديدة .

وقد جاء في احدى مقالات الجريدة البيروتية التي أخذت على عاتقها مهمة « محاربة فكرة الاتحاد » العبارات التالية :

«كم دولة انشقت من الامبراطورية النمساوية مثلاً ؟ نعرف مثل ألمانيا الذي يحبون دائماً الاستشهاد به والتحجج . ولكن ألمانيا شعب موحد عنصراً ، وتاريخاً ، وارادة ، ومصلحة » .

يظهر من ذلك أن الجريدة تود أن تستشهد بما حدث في النمسا وتنكر على دعاة الاتحاد الاستشهاد بما حدث في ألمانيا ، ولسان حالها يقول : « إن النمسا هي التي تعطينا المثال الذي ينطبق على أحوال البلاد العربية ، لا ألمانيا ! » .

فيجدر بنا أن ندرس كل واحد من هذين المثالين اللذين تذكرهما الجريدة ، دراسة مستندة إلى الحقائق التاريخية ، لنرى مبلغ صحة الأحكام التي استخلصتها الجريدة منها .

مثال النمسا

من المعلوم أن أراضي الامبراطورية النمسوية توزعت ـ بعد الحرب العالمية الأولى ـ بين خمس دول ، ولكن يجب أن لا يغرب عن البال ، أن هذا التوزع إنما تم ـ

بوجه عام ـ على أساس اللغات التي يتكلم بها السكان : فقد انفصلت عن النمسا ، الشعوب التي تتكلم بلغات مختلفة عن لغتها ، وأما الشعوب التي تتكلم بلغة واحدة ، فلم تنقسم إلى دول عديدة ، بل اتحدت بعضها مع بعض ومع الشعوب المماثلة القاطنة خارج حدود الامبراطورية النمسوية ، فكل من دول بولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، ويوغوسلافيا ، تضم الآن بلاداً كانت نمسوية وأخرى كانت غير نمسوية .

ونستطيع أن نقول لذلك : إن الامبراطورية النمسوية ، إذا أعطتنا ، من ناحية ، بعض الأمثلة على الانفصال ، فإنها تعطينا في الوقت نفسه ، أمثلة عديدة أخرى على الاتحاد . كما أنها تعلمنا أن الاتحاد أو الانفصال بين هذه الشعوب ، إنما تم حسب الوحدة أو الاختلاف بين لغاتها .

ولاظهار هذه الحقيقة إلى العيان بوضوح تام ، أرى أن أتوسع قليلاً في بيان كيفية تكوين دولة من الدول التي « انبثقت عن الامبراطورية النمسوية » حسب تعبير الجريدة نفسها :

كان في النمسا ثلاثة شعوب تتكلم بلغة سلافية خاصة تعرف باسم « السلافية الجنوبية » . هذه الشعوب هي : البوشناق ، والكروات ، والسلوفان . وكانت بلاد الكروات والسلوفان تؤلف ايالتين متمتعتين باستقلال داخلي واسع النطاق : كان لكل منهما مجلس تمثيلي خاص بها ، يعرف باسم الـ « دييت » ، ويتمتع بسلطات تشريعية هامة .

ومع هذا ، نجد أن هذه الايالات الثلاث لم تؤلف ـ عند انفصالها عن النمسا ـ ثلاث دول مستقلة بعضها عن بعض ، بل أنها اتحدت فيما بينها من ناحية ، ومع مملكتين مستقلتين عن النمسا من ناحية أخرى . هاتان المملكتان ، هما مملكة الصرب ومملكة الجبل الأسود . وتكونت بذلك دولة واحدة ، جمعت تحت راية واحدة سكان الايالات النمسوية الثلاث ، مع سكان المملكتين المذكورتين .

وقد تم تكوين هذه الدولة الموحدة ، مع أن الايالات المذكورة كانت تتمتع باستقلال داخلي واسع النطاق ، ومع أنه كان على رأس كل واحدة من المملكتين المذكورتين أسرة مالكة قديمة ، اشتهرت احداها بكثرة الروابط التي تربطها بالأسر المالكة الأوروبية ، عن طريق القرابة أو المصاهرة .

اتحدت هذه الوحدات الخمس ، وكونت دولة موحدة ، سميت في بادىء الأمر باسم طويل ، يجمع أسماء الشعوب المكونة لها : الدولة الصربية الكرواتية السلوفانية .

ولكنها ، بعد مدة ، رجحت أن تختصر هذا الاسم وتستبدل به اسماً يدل على (اللغة الجامعة) بين هذه الشعوب . فسميت لذلك باسم الـ (يوغوسلافيا) بمعنى (السلافية الجنوبية) .

ولا شك في أن يوغوسلافيا التي تكونت في نفس الوقت الذي انفصلت فيه الولايات العربية عن الدولة العثمانية ، إذ أصبحت الآن من الدول القوية التي تحسب لها جميع الدول حسابها . وإذا استطاعت أن تقوم بدور خطير بين الكتلتين الغربية والشرقية ، فإن الفضل في ذلك يعود ـ في الدرجة الأولى ـ إلى أنها دولة موحدة ، جمعت أبناء اللغة الواحدة ، ووجهت أعمالها وأعمالهم نحو غاية واحدة .

ويظهر من كل ما تقدم ، أن تاريخ يوغوسلافيا يضع أمام أنظارنا حادثين متعاكسين ، حدثا في وقت واحد : حادث انفصال من ناحية وحادث اتحاد من ناحية أخرى ؛ انفصال عن الايالات النمسوية التي يتكلم سكانها لغة غير اليوغوسلافية ، واتحاد بين الايالات والممالك ـ النمسوية وغير النمسوية ـ التي يتكلم سكانها اللغة المذكورة .

ويتبين من كل ذلك ، بكل وضوح وجلاء : إن مثال « الدول المنبثقة عن الامبراطورية النمسوية » بعيد كل البعد عن تأييد رأي القائلين بأن انقسام البلاد العربية إلى دول عديدة ـ عقب انفصالها عن السلطنة العثمانية ـ كان من الأمور الطبيعية .

فإني أقول بلا تردد : إن من يقصر النظر ، أمام هذه الوقائع التاريخية والاجتماعية المعضلة ، على صفحاتها الانفصالية دون أن يلاحظ الصفحات الاتحادية التي ترافقها يبقى غافلاً عن حقائق التاريخ والاجتماع ، ويعرض نفسه لأخطاء فادحة جداً ، في أمر تقدير دلالة هذه الوقائع التاريخية ، بالنسبة إلى العالم العربي الذي نعيش فيه الآن .

كما أن من لا يلاحظ الدور الخطر الذي قامت به اللغات في التاريخ الحديث لا يستطيع أن يفهم سير هذا التاريخ على وجهه الصحيح .

نعم ، كان من الأمور الطبيعية أن تنبثق عن السلطة العثمانية ـ في الأدوار المختلفة من تاريخها الحديث ـ دول عديدة ، مثل اليونان ، وبلغاريا ، ورومانيا ، والبانيا . . . نظراً لاختلاف لغات سكانها ؛ ولكن ما كان من الطبيعي أبداً أن تنبثق عنها دول عربية عديدة ، مثل العراق وسوريا والأردن ، مع وحدة لغاتها .

ولذلك أكرر في هذا المقام ، ما قلته سابقاً : ليس في استطاعة أي باحث كان

أن يعلل نشـأة الدول المـذكورة ، دون أن يـرجع إلى اطمـاع الـدول الاستعمـاريـة ، واتفاقاتها السياسية .

مـثـال ألمـانيـا

وأما مثال ألمانيا ، فهو أيضاً بعيد عن تأييد مزاعم الجـريدة بعـداً كبيراً . فلننعم النظر في الوقائع والحقائق قليلاً :

يقولون في سيـاق الرد عـلى دعاة الاتحـاد ، في استشهادهم بـالوحـدة الألمانيـة : « ولكن ألمانيا شعب موحد عنصراً وتاريخاً وإرادة ومصلحة » .

ويجدر بنا أن نسألهم في هذا المقام : متى كان الشعب الالماني موحـداً في التاريـخ أكثر من الشعب العربي ؟

والارادة المـوحـدة التي يشيـرون إليهـا ، متى تكـونت ، ومتى ظهـرت إلى عـالم الوجود ؟

والمصلحة الموحدة التي يذكرونها ، متى أصبحت من الأمور المسلم بها ، في ألمانيا وفي خارج ألمانيا ؟

هل كان ذلك كله ، قبل سنة ١٨٧٠ ؟

يشهد التاريـخ بأعـلى صوتـه أن ألمانيـا كانت منقسمـة إلى دول ودويلات كثيـرة وكثيرة جداً ، وأن هذه الدول والـدويلات كـانت متخالفـة ، ومتنافسـة ، ومتنابـذة ، وكان عددها يزيـد على الـثلاثمائـة حتى أواخر القـرن الثامن عشـر ، وكان يبلغ تسعـاً وثلاثين ، سنة ١٨٧٠ .

وكان على رؤوس هذه الدول ، مئات من الأسر المالكة ، تتمتع بحقوق تـاريخية من مراتب ودرجات مختلفة ، منذ القرون الوسطى .

وشعوب هذه الدول أيضاً كانت بعيدة عن الشعور بالوحدة القـومية . هـذا كان يعتبر نفسه بروسياً ، لا يفتخـر بشيء غير البروسية . وذلـك يشعر بـأنه بـافاري ، لا يسـوغ له أن يقـدم شيئاً عـلى البافـاريـة ، وهكـذا ، كـان هـذا فـرنكـونيـاً ، وذلـك ساكسونياً ، هذا هسياً وذاك بومـرانياً ، إلى آخـر ما هنـالك من الأسـماء والنعوت التي تدل على الدول والشعوب . وكان كل واحد من الألمان ، ينتسب إلى دولـة خاصـة من

هذه الدول الكثيرة ، وإلى وطن خاص من هذه الأوطان العديدة ، ولا يشعر بوجود وطن عام يعلو هذه الأوطان .

وكان رجال السياسة ، في هذه الدول المختلفة ، يقولون على الدوام بوجوب المحافظة على الأوضاع الراهنة ، وذلك تماماً ، كما يفعل خصوم الاتحاد العربي الذين يعيشون بيننا الآن !

وكانت المنافسات قائمة على قدم وساق ، بين مختلف الملوك والأمراء ، بمقياس أوسع بكثير من التي قامت في البلاد العربية ، في السنين الأخيرة .

وكان « حفظ التوازن » بين بعض الأسر المالكة من أسمى غايات الساسة الواقعيين .

وخلاصة القول : إن وحدة الأمة ، ووحدة الوطن ، بل كل ضروب الوحدة كانت بعيدة عن الأذهان وعن النفوس .

ووحدة المصلحة أيضاً ، كانت من الأمور التي لا يدركها أحد من رجال الحكم والسياسة ، ولا يسلم بها أحد من الملوك والأمراء في أوائل القرن التاسع عشر .

إنها كانت تصطدم على الدوام بمقاومة أصحاب المصالح الاقليمية ومزاعمهم التقليدية ، ولم تستطع أن تتغلب على هذه المزاعم وتلك المقاومة إلا بعد جهود شاقة ، بذلها جيل من القوميين ، في مختلف الأقطار الألمانية . جهود شاقة ، استمرت عدة عقود من السنين ، لإقناع رجال السياسة ورجال الاقتصاد ، شيئاً فشيئاً ، في مختلف الدول الألمانية .

وأما وحدة الارادة ، فهي أيضاً كانت من الأمور التي لا وجود لها في ألمانيا . إنها لم تظهر إلى عالم الوجود ، وتسيطر على النفوس إلا بعد مناقشات عنيفة ، ومعارضات شديدة ، وتجارب مريرة ، استنفدت جهود الكثيرين من رجال الفكر والسياسة ، المؤمنين بوحدة الأمة الألمانية ـ وعرضتهم إلى شتى ضروب الانتقادات والاتهامات ، من الاستسلام إلى الأحلام ، والغفلة عن مصالح البلاد ، إلى خيانة الأوطان .

إن كل من يدرس تاريخ الوحدة الألمانية بشيء من التفصيل ، يجد بين صحائفه كثيراً من المناقشات التي تشبه تمام الشبه المناقشات التي تجري في يومنا هذا ، في مختلف أقطار العالم العربي حول قضايا الاتحاد ، ويعثر على كثير من الحجج والبراهين التي تماثل تمام المماثلة الحجج والبراهين التي يتسلح بها خصوم هذا الاتحاد في هذه الأيام .

وأما الذين يدَّعون الآن بأن أحوال العـرب لا يمكن أن تقاس بـأحوال الألمـان ، لأن « ألمانيا شعب موحد تاريخاً ومصلحـة وإرادة » . . . فإنهم إذا بـرهنوا عـلى شيء ، فإنما يبرهنون على أنهم لم يطلعوا على تاريخ وحدة ألمانيا اطلاعاً كافياً !

فخير لهم أن يكفوا عن محاولة استعمال أمثال هذه الأسلحة التـاريخية التي تـرتد عليهم ، وتجرح آراءهم في الصميم .

فوائد ومضار

إن أغرب وأبدع ما قرأته من المزاعم في المقالات التي نشرها خصوم « فكرة الاتحاد » هو : نظريتهم القائلة بفوائد التجزئة ومضار الاتحاد .

نعم ، إنهم يقولون ذلك ، ليس في مقام الهزل والتهكم ، بل بكل جد ووقار . إنهم يريدون أن يقنعوا قراءهم بأن « التجزئة تفيد البلاد العربية فوائد كبرى ، وأما الاتحاد أو الوحدة ، فإنها تضر العرب أبلغ الأضرار » .

وأما برهانهم الأساسي على ذلك ، فيتلخص بما يلي :

إن الدول الصغيرة تضمن مصالح الشعوب وتساعد على تنمية امكانياتها ، أكثر من الدول الكبيرة . وأما ما هو شائع في الأذهان من أن القوة بالوحدة أو الاتحاد ، فيجب أن لا يؤخذ على علاته . لأن المثل المذكور « لا يحدد مدى الوحدة ولا عدد المتوحدين » فأولى به « أن ينطبق على أصغر عدد وأضيق مجال » .

وهم يريدون أن يقولوا بذلك : إن الاتحاد يكون قوة داخل كل دولة من الدول العربية على حدة . ولكنه لا يكون قوة ، إذا ما خرج خارج حدود هذه الدوَل ، وشمل اثنتين أو أكثر منها .

إنهم يكررون هذه النظرية في عدة مواضع من كتاباتهم بعبارات صريحة .

« يسهل العمل ويعمق ، ويعطي النتائج المجدية ، كلما انحصر مجاله ، وضاق » .

إنهم يقولون ذلك ، ولكنهم لا يسيرون مع مقتضيات قولهم هذا إلى النهاية ،

ولا يقولون لماذا يتوقفون في هذا المضمار عند حدود الدول القائمة ، ولا يقترحون تجزئة هذه الدول أيضاً إلى أجزاء أصغر فأصغر ، ما داموا يزعمون أن النتائج تكون أجدى « كلما انحصر المجال وضاق » ؟

ومع هذا ، نحن نكتفي هنا ، بتسجيل قولهم بأن الخير كل الخير للبلاد العربية أن تبقى منقسمة كما هي الآن ، لكي تنمي امكانياتها تنمية تامة ، وننتقل إلى النظر في الدليل الواقعي الذي يذكرونه للبرهنة على صحة قولهم في هذا المضمار .

هذا الدليل ، في نظرهم ، هو المملكة الأردنية .

فيجدر بي أن أنقل فيما يلي نص العبارات التي سردوا بها هذا الدليل الباهر ، بصراحة ما بعدها صراحة :

« هذه الأردن ، مثلاً ، استطاعت ـ لأنها دولة مستقلة ـ أن تنشىء جيشاً ما كان ينشأ لو أن الأردن بقيت محافظة سورية ، أو راحت تمد في مساحة العراق ، وتزيد في عدد سكانه » .

أعترف بأنني كدت أشك في صحة بصري ، عندما قرأت هذه العبارات للمرة الأولى . . .

إنهم يعلنون اغتباطهم لبقاء الأردن مستقلاً عن سوريا وعن العراق . . . لأن هذا الانفصال والاستقلال أدّيا إلى تكوين هذا الجيش الذي يعرف باسم « الجيش العربي » ؟

ولكن ، هل فاتهم أن الجيش الذي يعنونه يعمل تحت امرة قواد وضباط من الانكليز ، ويعيش بالاعانة السنوية التي تتفضل بها بريطانيا العظمى على هذه الدولة الصغيرة ؟

وهل يظنون أن الاستقلال عن سائر البلاد العربية ، أهم وأجدى من الاستقلال عن السيطرة البريطانية ؟

وهل يعتقدون أن الاستغناء عن مساعدة سائر البلاد العربية أهم وأكرم من الاستغناء عن الإعانة التي تقدمها دولة غير عربية ؟

إني أكتفي بتدوين هذه الأسئلة وأترك أصحاب هذه النظرية يفكرون فيها ، ما وسعهم التفكير ، لكي يتثبتوا من قوة البرهان الذي طلعوا به علينا ، لإثبات نظريتهم البارعة .

*

ولكن خصوم الاتحاد العربي لا يكتفون بذكر فوائد التجزئة وتمجيد خيراتها ، بل إنهم يسترسلون بعد ذلك ، في تعداد مضار الاتحاد أيضاً .

« إن الاتحاد يحول دون تنمية الامكانيات . . . إنه يؤخر الشعوب عن تحقيق مصالحها . . . إنه يؤدي إلى افقار الجميع . . . » .

إنهم يقولون ذلك بعبارات صريحة دون أن يروا لزوماً لتأييد مزاعمهم هذه ببراهين واقعية .

وأما أنا ، فسأتبرع باتمام ما تركوه ناقصاً في هذا المضمار ، وسأذكر سلسلة أمور تتمشى مع منطق هذه المزاعم :

منها : ان مدينة روما ، انقطعت عن التقدم ، بعدما فقدت الاستقلال الذي كانت تنعم به حتى سنة ١٨٧٠ فاندمجت في المملكة الايطالية . . .

ومنها : إن مدينة جنيف لم تستطع أن تنمي جميع امكانياتها بل تأخرت كثيراً في مضمار الرقي ، منذ انضمامها إلى الاتحاد السويسري .

ومنها : إن مدينة هامبورغ انحطت إلى دركِ ميناء من موانىء الدرجة الثالثة بل الرابعة ، منذ تنازلت عن استقلالها ، وانضمت إلى الاتحاد الألماني . .

إني لا أريد أن أطيل هذه السلسلة ، وأقول بلا تردد : إن ما يزعمه خصوم الاتحاد في هذا المضمار لا يصح إلا إذا صحت الوقائع التي ذكرتها آنفاً . . بعد أن اختلقتها اختلاقاً ، مخالفاً بذلك ، كل الحقائق الراهنة مخالفة تامة .

*

ولكن جعبة خصوم الاتحاد مملوءة بسهام مسمومة أخرى ، يحاولون أن يصيبوا بها فكرة الوحدة والاتحاد في الصميم :

إن الاتحاد أو الوحدة ، تضر البلاد العربية لأنها :

أ ـ تؤدي إلى توسيع نطاق الاقطاعيات .

ب ـ تساعد على ترسيخ أقدام الاستعمار .

جـ ـ تسبب تفشي الشيوعية في البلاد .

وإليكم البعض من الفقرات التي تسرد هذه المزاعم ، وتوضحها بعبارات صريحة :

« المصلحة العليا تقضي بتوطيد الأوضاع الراهنة .

« إن الافادة الحقة للشعب ـ من حيث ترقية معيشته ، ورفع نفسية افراده ، وتحسين مؤهلاتهم ، وتوفير المقومات الطبيعية التي تحررهم ـ لا يتسنى شيء منها إلا ضمن الأوضاع الدولية القائمة » .

« . . . إن الاتحاد (كل اتحاد) لن يكون له ومنه سوى نتيجة واقعية واحدة ، وهي ازدياد نفوذ عائلة (أياً كانت) في وجه عائلات ، وتكبير دولة على حساب دول .

« ونحن نرى أن ذاك الاتحاد ، وكل اتحاد ، سيكون له نتيجة واقعية أخرى ، وهي وحدها التي يجب أن يحسب حسابها : إنها تؤخر الشعوب عن تحقيق مصالحها ، فضلاً عما تنتجه من فسحة لمصالح الاستعمار . . . » .

« . . إن مكافحة الشيوعية ، ليست ممكنة في الشرق الأدنى ، إلا إذا بقيت الأوضاع الدولية الراهنة . لأن كل اتحاد أو وحدة ، يؤدي حتماً إلى بسط اقطاعية شديدة ، تكمن فيها المحاذير التي تستدعي الشيوعية وتوابع الشيوعية . . . » .

إني لم أنقل هذه الفقرات ، لكي أرد عليها ، لأني أعتقد بأنها في غنى عن كل رد وتعليق .

إنما نقلتها ، ليرى القراء كيف يستميتون في الدفاع عن الأوضاع القائمة ، وكيف يتخبطون في التماس الوسائل التي قد تساعد على ابعاد « خطر الاتحاد » عن جميع البلاد العربية .

إنهم يلتمسون الحجج من كل حدب وصوب ، ولا يتورعون في آخر الأمر عن الاستنجاد بـ « بعبع الشيوعية أيضاً » .

إنهم ينتظرون من « حنكة السياسة البريطانية » ـ هذا هو تعبيرهم ـ أن تقدر هذه الحقيقة حق قدرها ، فلا تفتح باباً للشيوعية عن طريق فتح باب الاتحاد بين الأردن والعراق ! .

ـ ١٩٥١ ـ

ردود على جريدة العمل(*)

« لسان حال الكتائب اللبنانية »

(*) نشرت جريدة العمل ست مقالات تحت عنوان : « الوحدة العربية بيننا وبين فيلسوفها العلامة الحصري » (الأعداد الصادرة في : ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٠ آب / أغسطس ، و ٢ أيلول / سبتمبر ١٩٥١) .

أبدت العمل في هذه المقالات عدة ملاحظات ونظريات لتفنيد آراء القائلين بالوحدة العربية ، ولكنها أقحمت بين هذه الملاحظات والنظريات كثيراً من الأمور التي لا تمت إلى أساس الموضوع بصلة حقيقية . كما أنها انحرفت أحياناً عن « واجب الأمانة » في نقل وعرض الآراء التي أقدمت على تفنيدها .

إني لن أحصي هنا على جريدة العمل، كل ما جاء في مقالاتها من مآخذ وأخطاء. بل سأحصر بحثي بما هو أنفع من ذلك وأجدى : سأستعرض الآراء والنظريات الأساسية الواردة فيها ، لاطلاع القراء على أهم البراهين التي سردت لتفنيد فكرة الوحدة والاتحاد ، ولاظهار الحقيقة في قيمة هذه البراهين وقوتها .

الاستشهاد بسنن الحياة العادية

تزعم جريدة العمل بأنني « أربأ بالفلسفة أن تنـزل إلى مستوى الحيـاة العاديـة » وتدعوني إلى التأمل في « المثـل الساذج » الـذي تضربـه لتوضيـح مواقف كـل من دعاة الوحدة العربية ومعارضيها .

إني لست من الـذين يتلذذون بالهيـام في سماء الفلسفـات ، ولذلـك ألبي دعـوة « العمل » بكل ارتياح ، وأصغي إلى ما تقوله في هذا الصدد بكل انتباه .

وانقل فيما يلي « المثل » الذي نشرته ، بنصه وفصه :

*

« مـا فتيء الجواب الأصـح على كـل « الفلسفات » التي تسعى لتـزيين الـوحـدة المثـل السـاذج البسيط ، المستمد من سنن الحياة اليومية : عائلة واحدة (ولنسلم جدلاً بأن هذه الشعوب من عائلة واحدة جنساً واصلاً) أراد كل فـرد من أفرادهـا أن يبني لنفسه بيتـاً مستقلاً ، ويؤسس عـائلة ، يتولى بنفسه مسؤوليتها . أفرأيت أحداً يتنكر لهذا الفرد ، أم أن الجميع يحبذونه ، ويرون أنه إنما يزيـد في قوة العائلة الأصلية بما يضيفه إليها وبما يستقل بـه . حديثنـا (نحن دعاة التجـزئة رعـاك الله) ! مع دعاة الوحدة وفلاسفتها يختصر بهذا المثل :

ـ أريد أن أنام في غرفة مستقلة .

ـ خسئت ، بل ننام في غرفة واحدة » .

*

أنا لا أدري بأي حق تعتبر جريدة العمل الدعوة إلى الاتحاد بمثابة دعوة إلى النوم في غرفة واحدة ؟

يظهر أنها تتوهم بأننا ندعو إلى جمع الأقطار العربية في « دولة شديدة التمركز » ، على غرار الدول العربية القائمة الآن ، في حين أن ذلك يخالف الحقيقة والواقع مخالفة كلية .

إني لم أكن من محبذي « نظام المركزية » الذي تسير عليه الدول العربية في الحالة الحاضرة . فقد انتقدت هذا النظام بشدة ، ودعوت إلى اللامركزية في مناسبات عديدة . ولم أقصد من اللامركزية توسيع سلطات رؤساء الدوائر الادارية فحسب ، بل قصدت توسيع سلطات المجالس التمثيلية المختلفة ، إلى حد يخولها حق فرض ضرائب خاصة أيضاً .

وقد قلت في السنة الماضية ـ بمناسبة قانون أصدرته إحدى الدول العربية ـ « بأننا نخطىء خطأ عظيماً إذ نظن أن الديمقراطية تقوم على الحياة البرلمانية وحدها . لأن أسس الديمقراطية الحقيقية هي المجالس التمثيلية المحلية . وأما البرلمانات فما هي ـ في حقيقة الأمر ـ إلا بمثابة التيجان التي تتوج مجموعات المجالس التمثيلية المحلية » .

فمن ينتقد الدول العربية القائمة على تمسكها بنظام المركزية ، ويستحثها على تكوين مجالس تمثيلية محلية ذات سلطات حقيقية ، هل يمكن أن يقصد من « اتحاد » هذه الدول ، دعوة إلى تكوين « دولة شديدة المركزية » ؟ فكيف يجوز تشبيه دعوته بالدعوة إلى النوم في غرفة واحدة !

هذا ، ولإزالة كل الشكوك من أذهان محرري « العمل » في هذا المضمار ، أرى أن أعلن الحقائق التالية :

عندما أثيرت ـ قبل بضع سنوات ـ قضية اتحاد سوريا والعراق ، لم أتردد في القول بوجوب اقامة الاتحاد المذكور على أساس النظام الفدرالي . وأستطيع أن أؤكد بأن المشروع الذي وضع عندئذ لتحقيق ذلك ، كان مؤسساً على النظام المذكور ، فكان يترك لكل واحدة من الحكومتين المذكورتين الحرية الكاملة لتنظيم وتصريف شؤونها الخاصة وفق قوانينها الخاصة ، حسب النظم المعتادة في الدول الفدرالية .

ولذلك كله ، أستطيع أن أقول بكل تأكيد : إن المثل الذي ضربته جريدة العمل ، لا ينطبق على حقائق الأمور ، بوجه من الوجوه .

*

وأما المثل الذي ينطبق على مواقف كل من دعاة الاتحاد ومعارضيه انطباقاً صحيحاً ـ في حدود التشبيه الذي سطرته العمل ـ فهو غير ذلك تماماً :

إن البيوت المذكورة في التشبيه قائمة في منطقة غير مأمونة ، معرضة لتعديات اللصوص وقطاع الطرق ، ولذلك تحتاج إلى حراس ، يدفعون عنها شرور هؤلاء . وفعلاً ، يستخدم أصحاب كل واحد من تلك البيوت حراساً لهذا الغرض .

ونحن نقول : لماذا تنفرد كل واحدة من العائلات التي تسكن تلك البيوت بحراسة خاصة بها ؟ لماذا لا تشترك مع شقيقاتها لايجاد « حراسة مشتركة » تضمن الأمن والطمأنينة لجميعها ، على أحسن الصور وأفعلها ؟

ثم أن أصحاب هذه البيوت لا يعيشون بمعزل عن العالم ، بل أن كل واحد منهم يتصل على الدوام بالخارج ، بوسائط مختلفة وبأساليب متنوعة .

ونحن نقول : لماذا يحاول كل واحد من أصحاب تلك البيوت ، أن يشق لنفسه طريقاً خاصاً به ، وينشىء على هذا الطريق الجسور والمعابر التي يحتاج إليها ، دون أن يشرك في أمرها أحداً من أشقائه ؟

لماذا يهيء كل واحد منهم طائفة من وسائل الاتصال ، تختص به دون غيره ؟ لماذا لا يشترك جميع هؤلاء مشاركة فعلية لاستكمال وسائل الاتصال وتنظيم أساليبه ؟

إن الفرق بين مواقف دعاة الاتحاد ومواقف معارضيهم ، يتجلى أكثر ما يتجلى ، بهذا المثال .

نحن لم نقل أبداً : يجب أن ننام في غرفة واحدة ، بل نقول : يجب أن نوحد جهودنا في بعض الأمور . ونقصد من ذلك ، توحيد شؤوننا الدفاعية وأمورنا الخارجية بوجه خاص .

وأما معارضو الاتحاد ، فيقولون : كلا ، نحن نود أن نبقى مستقلين في كل شيء . . .

حتى أن عدداً غير قليل منهم يقول أكثر من ذلك . إنهم يقولون : ونود كذلك أن تبقى جميع البيوت الأخرى أيضاً مستقلة بعضها عن بعض في كل شيء . . .

أنا أفهم أن يقول أحد أصحاب هذه البيوت ـ أو أحد رؤساء هذه العائلات : أنا أود أن أبقى مستقلاً في جميع شؤوني ، مهما كلفني ذلك من جهود ومشاق وأضرار .

أنا أفهم ذلك ، فأقول : في هذه الحالة ، ما على أصحاب البيوت الأخرى ، إلا

أن يحترموا إرادته ، ويتركوه وشأنه ، يواصل تجربتـه في السير في السبيـل التي اختارهـا لنفسه .

ولكني لا أفهم أبـداً ، أن يذهب الـرجل إلى حـد أبعـد من ذلـك ، ويقـول : وأودّ ـ فضلاً عن ذلك ـ أن تبقى سائر البيوت أيضاً مستقلة تمام الاستقلال .

أنا لا أفهم ذلك ، وأعتقد ـ في هذه الحالة ـ أنه يحق لأصحاب البيـوت الأخرى أن يقولوا له ، بكل حزم : اما هذا ، فلا !

أفلا يحق لي أن استغرب كـل الاستغراب عنـدما أرى ضجيـج المعارضـين يعلو ويشتـد ، كلما حاول اثنـان أو ثلاثـة من أصحاب هـذه البيـوت أن يهـدمـوا الجـدران الفاصلة بين حدائقهم ، وأن يوحدوا حراسهم ووكلاء أمورهم ؟ . . .

أفلا يحق لي أن استنكر كل الاستنكار الأصوات التي ترتفـع للحيلولة دون هـذه الجهـود الاتحاديـة ، زاعمة أن أي تغيـير في عدد هـذه البيوت وهـذه العـائـلات يضـر الجميـع ، مـدعيـة بـأن الأوضـاع الحـاليـة يجب أن تبقى كـما هي ، دون تغيـير ، إلى الأبد ؟ . . .

أعتقد أن التشبيه الذي يمثل مسالك دعاة الاتحاد ومعارضيه أصـدق تمثيل ، هـو هذا المثال الأخير .

ألم يكن مصدر الضجيج الذي قام الآن ، هو « المشروع الذي يرمي إلى تـوحيد المملكة الأردنية مع دولة عربية أخرى ، بصورة من صور الاتحاد » ؟

*

ها اني لبيت دعوة « العمـل » ، ودرست القضية ، دون أن أطـرق باب فلسفـة من الفلسفات ، ودون أن أنحرف عما سمته « العمل » سنن الحياة العادية . ومع ذلك توصلت إلى نتائج منطقية ، تختلف عن التي توصلت إليهـا جريـدة « العمل » في هـذا المضمار . . .

هذا ، وتنتقل « العمـل » ـ عقب العبارات التي ذكـرتها آنفـاً ـ إلى أمر الشعـوب العربية ، فتقول :

« كـل شعب من الشعـوب العـربيـة يـريـد (أو يجب أو من المفضـل) أن يبني بيتـاً مستقـلاً ، ويؤسس عائلة ، وينصرف إلى رسالة ، خصوصاً وأن أحواله الطبيعية والجغرافية والتـاريخية تسهـل له ذلـك . أفيكـون في ذلك اضعاف للعائلة الأصيلة ـ ، أم أن ذاك مما يزيد في قوتها مادياً ومعنوياً ؟ » .

وفي الأخير ، تسطر هذا السؤال : « لسنا ندري ماذا تكون حجج الفلسفة ازاء هذا المنطق البديهي العادي المتوافق وسنن الحياة » .

أعتقد أن الأمثلة التي سردتها آنفاً تغنيني عن الاجابة عن هذا السؤال . .

ومع هذا ، أرى من المفيد ـ في هذا المقام ـ أن ألفتَ الأنظار إلى الحقيقة التالية :

إن سنن الحياة لا تنحصر بأفاعيل الانفصال والانفراد ، بل انها تشمل كثيراً من أفاعيل التكتل والاتحاد أيضاً . ولذلك نستطيع أن نقول : إن كل من يلاحظ في سنن الحياة غير الأفاعيل الانفصالية ، يبقى بعيداً جداً عن تفهم حقيقة تلك السنن ـ ولا سيما في كل ما له اتصال بالحياة الاجتماعية . . .

حول الشواهد التاريخية
مثال يوغوسلافيا

تعـود « العمل » إلى بحث الشـواهد التـاريخية ، وتتـوسع في الكـلام عن مثـال يوغوسلافيا . فتقول أولاً :

« لا نعرف ما الذي ساق مثـل يوغـوسلافيـا إلى ذهن ، وتحت قلم علاّمتنـا الجليل . فنحن لم نقل ، بل لا يمكن أن نفكر ، أن وقائع التاريخ لا تؤيد سوى أقوالنا ! لأننا نعرف أن هذا المسكـين ، التـاريخ ، يمنـح لمن يريـد الفتوى التي يـريد . وبقليـل من اللباقـة والرشـاقة ، يفسـح مخـرجـاً لكـل المتناقضات » .

اعترف بأنني قرأت هذه العبارات بحيرة عميقة جداً .

أولاً ، لأن جريدة العمـل ، هي التي كانت سـاقت مثال يـوغوسـلافيا إلى ذهني وتحت قلمي ، عندما أرادت أن تستشهد بتاريخ النمسا ، فسألت : « كم دولة انبثقت عن النمسا » ؟ وأنا كتبت مـا كتبته في هـذا الصدد لإظهـار الحقيقة في قيمـة البراهـين التاريخية التي استشهدت بها « العمل » نفسها .

ثم ، إذا كانت « العمل » تعتقد حقاً بأن « التاريخ يمنح لمن يريد ، الفتوى التي يريد » ، فلماذا لجأت إلى الاستشهاد بالتاريخ وذكرت ما ذكرته من الأمثلة ؟

هذا ويترتب علي أن أصرح في هذا المقام ، بـأني لا أشارك « العمـل » في الرأي الذي أبدته حول شهادات التاريخ بوجه عام .

أعرف أن هذا الرأي قد شاع كثيراً ، منذ أن أذاعه أحد كتاب فـرنسا ومفكـريها المشاهير ، بأسلوبه الأدبي الأخاذ . ولكني أعتقد بأنه بعيد عن الحقيقة بعداً كبيراً .

صحيح . . . إن رجال السياسة كثيراً ما يحاولون أن يتسلحوا بحجج تاريخية ضالة ومضللة ـ محرفة من أصلها ، مختلقة من أساسها ـ ولكن للنقد العلمي مناحي وأصولاً ، تفضح أمثال هذه الضلالات والتضليلات ، وتظهر الحقائق التاريخية إلى العيان ، على الرغم من كل الجهود التي قد تبذل لسترها عن الأبصار .

وأنا شخصياً كتبت مقالات كثيرة لتصحيح أوهام بعض كتاب التاريخ ، ولرفع النقاب عن عوامل الضلال وأساليب التضليل في الكتابات التاريخية ولكني لم أستنتج من ذلك كله ، أن التاريخ « بقليل من اللباقة والرشاقة يفسح مخرجاً لكل المتناقضات » .

ومن حسن الصدف ، أن جريدة العمل نفسها أعطتنا ـ في مقالاتها هذه ـ مثالاً جديداً على محاولة استخدام التاريخ لأغراض معينة ، بشيء غير قليل من اللباقة والرشاقة . ولكني أعتقد أن قليلاً من البحث والتفكير سيكفي لاظهار الحقيقة في هذا الشأن ، ولهدم كل ما بنته تلك المحاولة ، على الرغم من كل اللباقة والرشاقة اللتين رافقتاها .

تقول جريدة العمل :

« لا يجهل علاّمتنا الجليل أن الاتحاد اليوغوسلافي لم يلتئم بعد ، لأن أقوامه لم ترتح إليه . ولا يجهل حضرته أن كلاً من الايالات والمملكتين في الاتحاد اليوغوسلافي منحت استقلالاً ذاتياً واسعاً جداً ، لتسكت عن الاتحاد . ولا يجهل كم تكلفت وكابدت المملكة لتدعيم وحدة ليست طبيعية في رأي أهاليها ـ ولا يجهل أن الملك اسكندر ذاته الذي بفضل صفاته وميزاته تأخر تصديع الاتحاد ، قد قتله دعاة الانفصال والاستقلال تعجيلاً لاستقلالهم وانفصالهم » .

أنا أعترف أن محرر « العمل » قد أظهر الشيء الكثير من « اللباقة والرشاقة » ، إذ سرد الوقائع سرداً يلائم الغرض الأصلي كل الملاءمة ، مما يجعل القارىء ميالاً إلى تصديق كل ما قيل في هذا الكتاب .

إلا أن سحر هذه اللباقة والرشاقة يزول حالاً ، إذا ما خطر على بال القارىء أن يسأل : متى وأين كان ذلك ؟ وماذا حدث بعد ذلك ؟ في أي تاريخ قتل الملك اسكندر ؟ وكيف تصدع الاتحاد بعد قتله ؟

لأن الأجوبة الواقعية التي لا بد من أن يتلقاها على هذه الأسئلة ، تفهمه على الفور ، بأنه ـ عندما قرأ تلك العبارات كان أمام مرافعة محام يسعى للدفاع عن قضيته بكل ما يخطر بباله من حجج وبراهين ، ولو كانت بعيدة عن الصواب . . . لا أمام بحث عالم يسعى وراء اظهار الحقيقة ، أو حاكم لا يحكم إلا بالحق . . .

إن هذه الأجوبة تعلمه : بأن الملك اسكندر قتل سنة ١٩٣٤ وذلك عندما كان خارج بلاده ، يقوم بزيارة رسمية للحكومة الفرنسية . وقد مضى على مقتله سبعة عشر عاماً ، لم يتصدع خلالها « الاتحاد اليوغوسلافي » ولم يحدث « الانفصال » الذي أشارت إليه جريدة العمل في مقالتها هذه .

لقد تكوّن الاتحاد اليوغوسلافي ، عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى ، منذ ثلث قرن تقريباً . وخلال هذه المدة ، تعرضت يوغوسلافيا لعدة عواصف سياسية هوجاء ، وشهدت سلسلة طويلة من الانقلابات الخطيرة . إنها عرفت عهد الوصاية ، واجتازت الأزمة الخطيرة التي قامت بين ولي العهد وبين الوصي على العرش ، في أشد الأوقات حرجاً من تاريخها المعقد ، ثم منيت بانكسار جيوشها ، واحتلال بلادها واضطرار حكومتها إلى الانتقال إلى البلاد الأجنبية .

وبعد ذلك شاهدت زوال الملكية وقيام الديكتاتورية ، وفي آخر الأمر صارت شيوعيةً ، داخلة في الكومنفورم ، ثم شيوعية خارجة عليه . . وعلى الرغم من جميع هذه الأزمات والانقلابات السياسية الخطيرة ـ الداخلية والخارجية ـ بقيت « دولة اتحادية » .

فلا أدري بأي حق ، وبأي منطق ، تقوم جريدة العمل ، وتدعي بأن اتحاد يوغوسلافيا لم يلتئم بعد ، وأن أهاليها غير راضين بهذا الاتحاد ! . .

*

هذا ، وتنتقد « العمل » بشدة ما كنت قلته في مقالتي عن فضل الوحدة على يوغوسلافيا ، فتقول :

« أما قول علامتنا الجليل : إذا أصبحت يوغوسلافيا الآن من الدول القوية التي تحسب جميع الدول حسابها ، وإذا استطاعت أن تقوم بدور خطير بين الكتلتين الغربيـة والشرقيـة ـ فإن الفضل في ذلك يعود ، في الدرجة الأولى ، إلى أنها دولة موحدة ، جمعت أبناء اللغة الواحدة ، ووجهت أعمالها وأعمالهم نحو غاية واحدة . لا شكّ أن علاّمتنا الجليل شاء أن يسخر وهو يرسل هذا التأكيد الجازم فليس هو من يجهل ، حتى ولا قراؤه ، ما هي العوامل الاستثنائية والظروف الخارجية التي مكنت يوغوسلافيا الآن ، أن تقوم بدور خطير (كذا) بين الكتلتين الغربية والشرقية ـ وأنها عوامل وظروف لا تمتّ أبداً لكون يوغوسلافيا دولة موحدة . . . » .

ولكني أؤكد لجريدة العمل ، بأني قلت ما قلته في هذا الصدد ، بكل جد ، وبعد التأكد من صحته كل التأكد .

أولاً : أود أن ألفت الأنظار إلى عبارة « في الدرجة الأولى » التي قيدت بها قولي هذا . فهي تدل دلالة صريحة على أن العوامل الاستثنائية والظروف الخارجية التي تشير إليها العمل ، لم تكن بعيدة عن ذهني أبداً ، عندما سردت رأيي في هذا الصدد .

وبعد ذلك ، أسأل : إن هذه العوامل والظروف الاستثنائية كلها ، هل كان يمكن أن تأتي بهذه النتائج ، لو لم تكن يوغوسلافيا موحدة ؟

إن « العمل » تزعم ذلك ، بدليل قولها : « إنها عوامل وظروف لا تمتّ أبداً لكون يوغوسلافيا دولة موحدة » .

ولكني ، أمام هذا الزعم القاطع ، ادعو إلى التأمل في هذه القضية بشيء من التوسع والتعمق : لنفرض أن الأراضي التي تعرف الآن باسم يوغوسلافيا ، كانت توزعت بين خمس دول ودويلات . وكان بعض هذه الدول ملكية وبعضها جمهورية ، وكان بين رؤساء هذه الدول ملك يحمل في قلبه حقداً دفيناً على ملك آخر ، لأنه كان استولى على عرش والده . . . فهل كان يمكن ـ في تلك الأحوال ـ أن تستفيد الدول المذكورة من العوامل والظروف المساعدة التي تشير إليها العمل ؟

وهل من مجال للشك في أن تلك البلاد ، لو كانت تجزأت على المنوال الذي ذكرته آنفاً ، لأصبحت في حالة بلبلة وفوضى ، شبيهة بالأحوال التي تتخبط فيها الدول العربية الآن ، ولمال بعضها نحو الكتلة الغربية وبعضها نحو الكتلة الشرقية ، وتذبذب بعضها بين هذه وتلك ؟ وعلى كل حال ، لما استطاعت الشعوب اليوغوسلافيا أن تستفيد ـ قدر ذرة ـ من الظروف والعوامل المساعدة التي تشير إليها جريدة العمل .

ولا أدري كيف يمكن لأحد أن ينكر ـ دون أن يخرج على أبسط قواعد العقل والمنطق ، وعلى أثبت حقائق التاريخ والاجتماع ـ « بأن الفضل في قوة يوغوسلافيا الحالية ومكانتها الراهنة ، إنما يعود ـ في الدرجة الأولى ـ إلى كونها دولة موحدة ؟ » .

إني أعتقد : ان انكار هذه الحقيقة ، يكون بمثابة انكار وجود الشمس في رائعة النهار .

مثال ألمانيا

لقد تطرقت جريدة العمل إلى مثال ألمانيا أيضاً . ولكنها لم تستطع أن تظهر في أمرها اللباقة التي أظهرتها عندما تكلمت عن يوغوسلافيا .

لأنها قالت من جهة « إن الوحدة الألمانية تسهلت لأن الشعب الألماني موحد عنصراً وتاريخاً وإرادة ومصلحة » ، ولكنها زعمت من جهة أخرى « أن الألمان يسعون

لأن تجزأ ألمانيا إلى أربع دول بحسب منطق الطبيعة والتاريخ » .

وها أني أنقل فيما يلي ، نص ما كتبته العمل في هذا الشأن :

« حتى الوحدة الألمانية ـ مثال الوحدات ، وحجة دعاة الوحدة ـ لا يمكن التأكيد أنها نهائية ، وأن أهلها يرضون بها إلا في وجه الأعداء مع العلم أن توحيد ألمانيا لم يتم إلا في أيام هتلر ، ويفضل تعسف ديكتاتوريته (يوم محا هتلر بقايا الانفصال ، كان اغتباطه الأعظم أنه لم يحصل رد الفعل الذي كان يتحسب له) .

« ثم أن الألمان الذين لا يريدون أن تكون رسالة بلادهم وعبقريتها في معاداة جيرانها ، يسعون لأن تجزأ ألمانيا إلى أربع دول ، بحسب منطق الطبيعة والتاريخ . وكاد حلمهم يتحقق ، لولا التوازن الذي تحتاج إليه أبداً السياسة الأوروبية .

« ولقد قلنا إن الوحدة الألمانية تسهلت لأن الشعب الألماني موحد عنصراً وتاريخاً وإرادة ومصلحة » .

يؤلمني أن أقول ـ تعليقاً على هذه الفقرات ـ بأنني لم أصادف طوال حياتي احتشاد هذا القدر الكبير من المزاعم والمدعيات الاعتباطية والآراء المتناقضة ، في مثل هذا العدد القليل من الأسطر والفقرات !

إني لا أرى لزوماً لتفنيد جميع هذه المزاعم واحداً فواحداً . ولكني لن أمنع نفسي من لفت الأنظار إلى ما في هذه الأقوال من تناقض صارخ : إذ كيف يمكن التأليف بين قول « العمل » بأن « الألمان شعب موحد تاريخاً » وبين قولها « إن منطق التاريخ يقتضي تجزئة ألمانيا إلى أربع دول » ؟ أفلا يوجد تناقض صريح بين قولها « إن الألمان شعب موحد إرادة ومصلحة » ، وبين زعمها بأن « الألمان يسعون لأن تجزأ ألمانيا إلى أربع دول ، حسب منطق الطبيعة » !

وأما القول بأن مفكري الألمان يحلمون بتجزئة بلادهم إلى أربع دول ، وأن حلمهم هذا كاد يتحقق لولا التوازن الذي تحتاج إليه السياسة الأوروبية ، فهو قلب للحقائق التاريخية رأساً على عقب .

فإن الوقائع التاريخية تشهد شهادة قاطعة على أن تجزئة ألمانيا لم تكن من أحلام مفكري الألمان ، بل كانت من أماني أعدائها المنتصرين عليها . و « وحدة ألمانيا » لم تتم بسبب مطالب السياسة الأوروبية ، بل أنها تمت بمشيئة الشعب الألماني وعلى الرغم من مخالفة السياسة الأوروبية .

يظهر أن جريدة العمل انخدعت في هذا الصدد بالكتابات المغرضة والمضللة

التي كان ينشرها كتاب فرنسا السياسيون ، خدمة لمصالح فرنسا الخاصة .

إني لن أرجع إلى وقائع القرن التاسع عشر . بل سأكتفي بالتذكير ببعض الوقائع التي حدثت بعد الحرب العالمية الأولى ، لاظهار الحقائق المتعلقة بهذه القضية إلى العيان ، بكل وضوح وجلاء .

أولاً : يجب أن لا يغرب عن البال أن تحول ألمانيا ، من امبراطورية اتحادية إلى دولة موحدة ، قد تم في عهد جمهورية « فايمار » ، في الوقت الذي كان هتلر لا يزال جندياً برتبة عريف .

ثانياً : يجب أن نتذكر جيداً ، ما كان حدث في النمسا ، عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى :

عندما اندرست امبراطورية هابسبورغ ، وانفصلت المناطق السلافية عن النمسا ، اجتمع نواب المناطق الباقية وكونوا مجلساً وطنياً أعلن بالاجماع « أن النمسا جزء من الدولة الألمانية » ، وطلب الانضمام إليها . إلا أن الحلفاء حالوا دون تحقيق أمنيتهم هذه ، ووضعوا في معاهدة الصلح التي فرضوها على النمسا مادة تحظر عليها الانضمام إلى دولة أخرى « دون موافقة عصبة الأمم » .

ومما هو جدير بالذكر بوجه خاص ، أن قرار الانضمام إلى ألمانيا صدر من مجلس نواب النمسا في الوقت الذي كان هتلر لا يزال بعيداً ، ليس عن دست الحكم فحسب ، بل عن مسرح السياسة أيضاً .

ثالثاً : يجب أن لا ننسى ما حدث في « السار » خلال مذاكرات الصلح وبعدها : كانت فرنسا تحلم منذ مدة طويلة بالاستيلاء على السار وبايصال حدودها الشمالية حتى نهر الرين . وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى بانتصار الحلفاء ، قام ساسة فرنسا يطالبون بفصل السار عن ألمانيا ، تمهيداً لادخالها تحت حكم فرنسا . ولكن مجلس الحلفاء لاحظ أن طلب فرنسا في هذا الباب يخالف مبدأ « حق تقرير المصير » الذي أعلنه الرئيس ويلسن ، ومع هذا أراد أن يماشي فرنسا ، فقرر وضع نظام خاص للسار : تبقى هذه المنطقة منفصلة عن ألمانيا ، مدة خمس عشرة سنة ، وبعد ذلك يستفتى السكان لتقرير مصير بلادهم بصورة نهائية .

وقد تم فعلاً تطبيق هذا النظام ، وظل اقليم السار منفصلاً عن ألمانيا تمام الانفصال خلال المدة المقررة في معاهدة الصلح . وبعد انقضاء هذه المدة ، جرى الاستفتاء على يد هيئة دولية ، انتخبتها وعينتها عصبة الأمم . وقد طلب إلى السكان أن يصوتوا لأحد الحلول الثلاثة التالية :

١ ـ الانضمام إلى ألمانيا .

٢ ـ الاستمرار على الحالة الراهنة .

٣ ـ الانضمام إلى فرنسا .

وأما نتائج هذا الاستفتاء ، فقد جاءت حاسمة تماماً : أكثر من تسعين في المائة من السكان صوتوا للانضمام إلى ألمانيا .

هذا ، على الرغم من الانفصال الفعلي الذي فرض على البلاد فرضاً ، وعلى الرغم من الدعايات والمناورات التي قام بها رجال فرنسا في السار ، خلال خمسة عشر عاماً .

إن عصبة الأمم ، لم تسلم ادارة السار إلى ألمانيا ، إلا بعد هذا الاستفتاء الذي أجرته بروح الحياد التام .

ومما يجدر بالذكر أنه في ذلك التاريخ ، ما كان يوجد في السار فرد واحد من الجيش الألماني ، وكانت الادارة والأمن في عهدة هيئة دولية تابعة لعصبة الأمم .

وقد بددت نتائج هذا الاستفتاء ، جميع الأوهام التي كان ينشرها كتاب فرنسا ، زاعمين أن أهل السار يكرهون الألمان ، ولا يرضون بعودة بلادهم إلى الحكم الألماني أبداً . . .

هذه وقائع ثابتة ، من الماضي القريب الذي لم ينقطع بعدُ جيل شهوده وكتّابه .

إن نظرة واحدة إلى أي مصدر من المصادر التي استعرضت وسجلت وقائع ما بعد الحرب العالمية الأولى ، تكفي للتأكد من صحة كل ما ذكرناه آنفاً .

وهل في استطاعة « العمل » ـ امام هذه الحقائق الثابتة ـ أن تتمسك بقولها « أن اتحاد المانيا تم أيام هتلر بفضل تعسف ديكتاتوريته » ، وأن تكرر زعمها بأن مفكري الألمان « يحلمون بتجزئة بلادهم إلى أربع دول »و« أن حلمهم هذا كاد يتحقق » لولا مخالفة السياسة الأوروبية ؟

مثال الاتحاد السوفياتي

ومن أغرب الأمور ، أن جريدة العمل تستشهد بمثال الاتحاد السوفياتي أيضاً ، للبرهنة على أن انقسام البلاد العربية إلى دول عديدة كان من الأمور الطبيعية والضرورية :

قالت في إحدى مقالاتها « إن الاتحاد السوفياتي بنى اتحاده على مصلحة شعوبه العليا » و « جعل من مقاطعات روسيا السابقة دولاً متميزة الكيان والملامح » .

كما أنها أشارت في مقالتها الأخيرة إلى أن الاختبار السوفياتي يشهد بأن الممالك الواسعة « إذا شاءت أن تزيل الاقطاعية اضطرت إلى تقسيم مناطقها إلى دول مستقلة » .

تعلمنا « العمل » ، بهذه العبارات الصريحة ، أن الدولة المعروفة باسم « الاتحاد السوفياتي » قسمت مناطقها إلى جمهوريات « مستقلة ، متميزة الكيان والملامح » ، ولكنها لا تقول لنا ما إذا كانت قد جعلت تلك الجمهوريات مستقلة في الأمور الدفاعية والخارجية أيضاً .

فأرى من حقي أن أسألها : هل منح الدستور السوفياتي ، كل واحدة من الدول التي يتألف منها الاتحاد ، حق التمثيل الخارجي ؟ وهل جعل كل واحدة منها ذات جيش خاص بها ؟

لا شك في أن « العمل » لا تجهل أن الدستور السوفياتي يسلم زمام الشؤون الخارجية والدفاعية كلها لحكومة الاتحاد ، دون سواها .

إن الدستور المذكور يمنح كل واحدة من الجمهوريات التي تؤلف السوفيات ، حق الخروج من الاتحاد - إذا شاءت - ولكنه لا يمنحها حق التفرد بأي شأن من الشؤون الخارجية والعسكرية .

إن الاتحاد السوفياتي يكوّن أكبر وأوسع الاتحادات التي عرفها التاريخ . إنه لم يكتف بجمع وتوحيد الشعوب التي تتكلم بلغة واحدة ، بل جمع كثيراً من الشعوب التي تتكلم بلغات مختلفة أيضاً . إنه منح تلك الشعوب استقلالاً داخلياً واسع النطاق ، ومع هذا جعله « خاضعاً للاتحاد » خضوعاً تاماً ، في كل ما له مساس بالشؤون الخارجية والأمور الدفاعية .

ولذلك كله أستغرب كل الاستغراب ، كيف أقدمت « العمل » على الاستشهاد بمثال الاتحاد السوفياتي للبرهنة على أن تجزئة البلاد العربية إلى دول عديدة من الأمور الطبيعية ؟

هذا ، وأرى من حقي أن أسأل جريدة العمل : هل أنها ترى من الموافق أن تعمل البلاد العربية بما يوحيه « الاختبار السوفياتي » - من وجهة التنظيم السياسي - فتكوّن اتحاداً شبيهاً بالاتحاد السوفياتي ؟

إذا وافقت « العمل » على ذلك ، فإني على تمام الاستعداد لأن أضع يدي في

يدها ، وأعلن على الملأ بأنه لم يبق بيني وبينها أي وجه للخلاف . . .

*

أنا أفهم أن يذكر « الاختبار السوفياتي » عندما تجري مناقشة حول المفاضلة بين نظم المركزية واللامركزية والفدرالية . . ولكني لا أفهم أن يذكر « الاتحاد السوفياتي » عندما تناقش قضية الاتحاد أو عدم الاتحاد من أساسها . . .

نظرية تعدد الدول حسب تعدد اللهجات

طلعت علينا « العمل » ـ في مقالتها الخامسة ـ بنظرية جديدة ، لتعليل وتبرير انقسام البلاد العربية إلى دول عديدة : هي نظرية قيام الدول على أساس اللهجات .

تتكلم « العمل » عن « أمر اللهجات العربية » ، وتشير إلى « اختلافها البيّن الشديد من دولة إلى دولة » ، ثم تقول :

« كفى دليلاً على أن كل دولة ، إنما تشكل « كياناً واقعياً » (ولو سخر علاّمتنا من التعبير) وتشكل وحدة قائمة بذاتها ، اللهجة التي يتفاهم بها شعب كل دولة : لهجة خاصة متجانسة ضمن حدودها ، ومختلفة عن لهجة الجيران والاخوان !

« حدود كل لهجة ، هي ذاتها حدود كل دولة » .

وبعد هذا الحكم البتار ، تواصل الكلام عن اختلاف اللهجات في البلاد العربية :

« قال علامتنا الجليل إنه في تجوّله بين سوريا والعراق ، لم يشاهد ما يمكن أن يميز مقاطعة في هذه الدولة عن مقاطعة في تلك ، ولا ماذا يجعل الواحدة عراقية والثانية سورية .

« ترى ، ألم يسمع علامتنا ما الذي يميز العراقي عن السوري ؟

« اللهجة ليست حدثاً طارئاً عابراً ، ولكنها الشاهد على ذهنية بل وعلى عنصرية ، وعلى بيئة تاريخية وجغرافية .

« فلماذا تختلف اللغات (ولنسمها لهجات) بين دولة ودولة في « البلاد العربية » وفي « الشعب العربي » ؟

« من جهتنا ، لم يتسن لنا برهان قاطع بعد أنها اتفاقية سايكس بيكو هي التي قسمت اللهجات ووزعتها ، وباينت ما بينها .

« إذاً لم يكن غير الاطماع الاستعمارية من عامل جزّأ البلاد العربية وقسمها إلى دول ، فكيف نشرح هذه الظاهرة الفريدة : إن اللهجة العراقية لا تتعدى العراق ـ واللهجة السورية لا تتعدى سوريا ـ واللهجة المصرية لا تتعدى مصر ـ واللهجة الفلسطينية لا تتعدى فلسطين ـ واللهجة اللبنانية لا تتعدى لبنان .

« هذه الظاهرة ألا تدل على شيء ؟ ألم تكن اللهجات بتباينها ، موجودة قبل أن « أوجَدَت » اتفاقية سايكس بيكو هذه الدول ؟ »

وبعد هذه البيانات والأسئلة ، تقول « العمل » :

« نعرف الجواب .

« إنه جواب تقليدي جاهز :

« إن هذه اللهجات منبثقة عن لغة واحدة ، وأن في كثير من الدول تتباين اللهجات من مقاطعة إلى مقاطعة ، وأن هذه الشعوب العربية مهما اختلفت لهجاتها تفهم لغة واحدة » .

وبعد هذا الجواب الذي أعطته « العمل » بنفسها لنفسها ، راحت تستنتج من ذلك ما راق لها من الاستنتاجات .

ولكن « العمل » جانبت الصواب ، عندما تنبأت بما سيكون عليه جوابي أنا ، وقالت « إن الجواب معلوم ، هو الجواب التقليدي الجاهز » .

ومع هذا ، انها سترى الآن أن جوابي على أسئلتها يختلف عما توقعته هي ـ بهذه الصورة ـ كل الاختلاف .

فإني سألاحظ أولاً : أن محرر العمل ذكر اللهجات التي كونت الدول العربية ، واحدة فواحدة ، ولكنه لم يذكر اللهجة الأردنية أبداً . هل كان ذلك ذهولاً ؟ أم كان لأن المحرر شعر بنفسه أن هذه النظرية مهما بولغ في أمرها ، لا يمكن أن تنطبق على أحوال الأردن ؟ وهل لي أن أستدل من ذلك أن المحرر يعترف بذلك ضمناً ـ على الأقل ـ بأن الدولة الأردنية غير طبيعية ؟

وبعد هذه الملاحظة الاستطرادية العابرة ، انتقل إلى أصل البحث ، وأقول بلا تردد :

أنا لا أسلم بوجود لهجة عراقية « متجانسة ضمن حدود العراق » ، و « مختلفة

عن لهجات الجيران والاخوان » . . . كما تزعم بذلك جريدة العمل .

ومع أني تجولت في مختلف أنحاء العراق مدة عشرين عاماً ، لم أطلع على وجود « لهجة تنطبق حدودها على حدود الدولة العراقية » أبداً .

وقد عرفت حق المعرفة بأن ما يسمى عادة « اللهجة العراقية » ليس ـ في حقيقة الأمر ـ إلا لهجة بغداد ـ وما يتصل بها من أواسط العراق . كما عرفت جيداً بأن لمنطقة الموصل ، لهجة خاصة بها ، تختلف عن اللهجة البغدادية اختلافاً كلياً ، ليس ببعض الألفاظ والكلمات فحسب ، بل بكيفية نطقها واعراب كلماتها أيضاً ، فلو كانت حدود كل لهجة هي حدود كل دولة ـ كما تزعم « العمل » ـ لوجب أن تكون الموصل دولة منفصلة ومستقلة عن العراق .

هذا ، واني أستطيع أن أقول نفس الشيء ، بكل تأكيد ، عن سوريا ومصر ، وعن سائر البلاد العربية أيضاً .

إن ما يسمى عادة « اللهجة السورية » هو ـ في حقيقة الأمر ـ لهجة دمشق وما جاورها من أقسام الشام ، أما منطقة حلب ، فلها لهجة خاصة ، تختلف عن لهجة دمشق وما جاورها اختلافاً كبيراً .

كما أن ما نسميه عادة « اللهجة المصرية » لا يشمل جميع أقسام القطر المصري ، فإن لبلاد الصعيد لهجة خاصة بها ، تتميز عن لهجات سائر أقسام القطر المصري بأجمعها تميزاً صريحاً . . .

ولا أظن أن « العمل » نفسها ، تستطيع أن تبرهن على وجود لهجة لبنانية ، تنطبق حدودها على حدود لبنان السياسية .

وأستطيع أن أؤكد بأن اللهجات في البلاد العربية كثيرة ومتنوعة جداً : فلو كان « عدد الدول وحدودها » من الأمور التي تتعين وتتقرر بعدد اللهجات وحدودها ، لوجب أن تنقسم كل واحدة من الدول العربية القائمة الآن أيضاً إلى دويلات عديدة .

*

وبعد كل ما ذكرته آنفاً ، أقول بلا تردد : ان تعليل تجزئة البلاد العربية ـ وتبرير تعدد دولها ـ باختلاف اللهجات ، لهو من أوهى المبررات وأغرب التعليلات .

والتجاء « العمل » إلى مثل هذه التعليلات الواهية ، إن دل على شيء فإنما يدل

على حيرتها من أمرها ، وعجزها عن العثور على أدلة معقولة تبرر « تعدد الدول العربية » ، وتبرهن على أن هذا التعدد ، هو من الأمور الطبيعية .

حول العنصرية

أثارت العمل في عدة مواضع من مقالاتها قضايا العنصرية ، وتكلمت عن الأصل والسلالة والدم . .

إنها سألت في إحدى المقالات : « ماذا يعني اننا عرب ؟ وكيف نحن عرب ؟ أجنساً ودماً ، أم مولداً وموطناً ونشأة » ؟ .

ثم توجت عنوان إحدى مقالاتها بهذا السؤال :

« هل ثَمَّةَ شعب عربي ؟ أم شعوب تنطق العربية ؟ » .

إنها زعمت بأن الشعب الألماني موحد عنصرياً ، وبعد أن أكدت على « وحدة الشعب الألماني العنصرية » وجهت إلي هذا السؤال :

« هل سكّان البلاد العربية شعب عربي ، أم شعوب تنطق بالعربية ؟ » .

وأما أنا ، فلا أرى أيّ وجه لمثل هذه الأسئلة ، لأني لا أعرف أي مبرر كان للتمييز بين « الشعب العربي » وبين « الشعوب التي تنطق بالعربية » . فإني أعلم العلم اليقينَ أن الأبحاث العلمية برهنت برهنة قاطعة على أنه لا يوجد على وجه البسيطة شعب منحدر من أصل واحد حقيقة .

لا توجد في ألمانيا « وحدة عنصرية » ، كما تزعم ذلك جريدة العمل : إن سكان البلاد الألمانية ألمان ، على الرغم من كونهم منحدرين من أصول مختلفة .

وكذلك الفرنسيس والروس والأتراك ، وسائر الشعوب والأمم . كلهم بعيدون عما يسمى « الوحدة العنصرية » ، أو « وحدة الأصل والدم » بعداً كبيراً .

والعرب لا يختلفون عن هذه الأمم في هذا المضمار ، بطبيعة الحال .

وأما محاولة التمييز والتفريق بين « العرب » وبين « الناطقين بالعربية » - أي بين الـ Arabe وبين الـ Arabophone حسب تعبير الفرنسيين ، فهو من وسائل التضليل والتفرقة التي كثيراً ما يلجأ إليها الكتّاب المستعمرون .

*

هذا ، ومن المفيد أن أذكر في هذا المقام : أن الجنرال غورو كان يذكر

« السوريين » في كتاباته الرسمية سنة ١٩١٩ و ١٩٢٠ بقوله : « الشعوب السورية التي تتكلم العربية » ، والحكومة العربية السورية القائمة عندئذ كانت تحتج على هذه التسمية وهذا التعبير بصورة رسمية .

وكانت قد جرت بيني وبين جماعة من الفرنسيين مناقشة حول هذا الموضوع ، قلت لهم خلالها : هل تفكرون مثل هذا التفكير عن أهل بلادكم أيضاً ؟ هل تسألون مثل هذه الأسئلة عن الـ « بروتون والنورمان ، واللورين . . . » الذين يسكنون المقاطعات الفرنسية المعلومة ، مثلاً ؟ وهل تسمحون أن يقال عنهم « إنهم ليسوا فرنسيين ، وإنما هم ناطقون باللغة الفرنسية (Francophone) ؟ لماذا تقيسون شؤوننا بمقياس يختلف عن المقياس الذي تقيسون به شؤونكم ، اختلافاً كبيراً ؟ » .

أظن أن ما قلته وقتئذ لهؤلاء ، يغنيني عن قول شيء جديد الآن ، رداً على سؤال جريدة العمل في هذا الباب .

*

ومع هذا ، أود أن أنقل في ما يلي ، بعض الفقرات من محاضرة كنت ألقيتها في نادي المعلمين ببغداد :

« إن جميع الأمم مختلطة ومتداخلة من حيث الأصل والدم .

« إنني أشبه الأمم من هذه الناحية بالأنهُر العظيمة . فمن المعلوم أن كل نهر من الأنهر ، تجري فيه مياه أتت من منابع ومصادر وروافد مختلفة . والأنهر الكبيرة تكون كثيرة المنابع وعديدة الروافد بوجه عام . . .

« هذا نهر دجلة ، مثلاً : من منا يستطيع أن يجزم من أين أتت المياه التي تسيل فيه الآن ؟ من يستطيع أن ينكر أن هذه المياه آتية من نواح مختلفة جداً ؟ كلنا نعلم أن قطرات هذه المياه ، قد تكون متأتية من العيون التي تنبع من تحت التراب أو من بين الصخور ؟ وقد تكون متولدة من ذوبان الثلوج المتراكمة على الجبال ، وقد تكون آتية من السيول المتكونة من هطول الأمطار . وكل ذلك قد يكون من جراء ما حدث في أعالي الزاب ، أو على سفوح جبل حمرين ، أو في سهول الموصل ، أو على جبال زاخو ، أو في ديار بكر . . . ومهما كان الأمر ، فإن جميع هذه المياه المختلفة المصدر تسير الآن جنباً إلى جنب ، في مجرى واحد ، وتكوّن هذا النهر الذي يجري أمامنا . إننا نسمي هذه المياه باسم مياه دجلة ، من غير أن نفكر في منشأها الخاص ، أو أن نتساءل عن طول المدة التي مضت منذ التحاقها بهذا المجرى الطويل ، وانتسابها إلى هذا النهر العظيم .

« إنّ أحوال الأمم ومنابعها تشبه ذلك شبهاً كبيراً .

« إن الانكليزي المثقف لا يعرف ما إذا كان بينه وبين شكسبير أو نيوتون ، أو ميلتون ، رابطة أصل ونسب . ومع ذلك فإنه يعتبر هؤلاء أجداداً له وأسلافاً ، ويفتخر بهم أكثر مما يفتخر بأجداده الحقيقيين .

« وكذلك الفرنسي المثقف . فإنه لا يتساءل عما إذا كان يجري في عروقه حقيقة شيء من دم شارلمان ، أو راسين ، أو فولتير ، ومع هذا ، فهو يعتبر هؤلاء كلهم أجداداً له وأسلافاً ، ويعتز بهم أكثر مما يعتز ببني أسرته الأقربين .

« فيجدر بنا نحن العرب أيضاً أن نحذو حذو هؤلاء . قد لا نعرف ما إذا كان يربطنا شيء من أواصر القرابة والنسب بسعد بن أبي وقاص ، مثلاً ، أو خالد بن الوليد ، أو ابن الهيثم ، أو أبي العلاء المعري ، ولكننا مع ذلك يجب أن ننتسب إلى هؤلاء وإلى أمثالهم ، ونعتبرهم أجدادنا المعنويين ، ونفتخر بهم أكثر مما نعتز ونفتخر بأبناء أسرنا الحقيقيين » ، (آراء وأحاديث في الوطنية والقومية . ص ٢٤ و ٢٥) .

*

إن المؤمنين بفكرة القومية العربية يقولون « إننا عرب » بهذا المعنى ، لا بمعنى « إننا متحدرون من الجزيرة العربية » .

قضـايـا مختـلفـة

كلمــة الوحــدة

لقد أنهت جريدة العمل مقالتها الأولى بالعبارات التالية :

« أما حقيقة الخلاف بيننا ، فعلى كلمات .

« فالوحدة كلمة أكثر مما هي فكرة .

« الوحدة كلمة . أرادوا أن يجعلوها مقام فكرة » .

إني قرأت هذه العبارات ، بحيرة عميقـة جداً . لأني لست من الـذين يخضعون تفكيرهم لسيطرة الكلمات ، فلا يمكن أن أختلف مع أحد من جـراء كلمات لا تعبـر عن فكر .

و « الوحدة » في نـظري أسمى بكثير من أن تكـون كلمة ، أنها تـدل على فكـرة سامية . وفكرة الوحدة ، إنما هي من الفِكَـر الفعالـة التي تحرك الهمم ، بقـوة كبيرة . إنها من « الفكر القُوّانية »[1] التي غيّرت معالم خارطـة أوروبا السيـاسية ، تغييـراً كبيراً جداً ، في مدة لا تزيد على نصف القرن كثيراً .

ولا أدري كيف سـوغت « العمل » لنفسهـا القول بـأن الوحـدة كلمة أرادوا أن يجعلوها مقام فكرة !

حديث الاقطاعية

تقحم « العمل » قضية الاقطاعية ، بين أبحاث الوحدة العربية ، لأنها تزعم بأن الوحدة تؤدي حتماً إلى توسيع الاقطاعية وتقويتها .

---

(١) نسبة إلى « القوى » كقولك روحاني وعلماني الخ . (الناشر) .

وأما أنا فأؤكد كل التأكيد أن كرهي للاقطاعية ، ليس أقل من كره جماعة « العمل » لها ، وأصرح بأني أقدر المساعي التي تبذل لمحاربة الاقطاعية كل التقدير . ومع هذا ، لا أرى أي مبرر كان لإقحام الاقطاعية بين أبحاث الوحدة العربية .

لأني أعتقد : أن صغر الدولة لا يضمن خلاصها من الاقطاعية ، كما أن كبرها لا يحول دون تأسيس الحكم الشعبي فيها .

ولا أراني في حاجة إلى ذكر الأمثال وإقامة البراهين على صحة قولي هذا . لأن أقرب الحوادث إلينا ـ زمناً ومكاناً ـ مليئة بالأمثلة الحاسمة على هذه القضية .

مصالح الشعب

تدعو العمل في مقالتها الأخيرة إلى الاهتمام بمصالح الشعب ، فتقول :

« إن الغاية الأساسية من السياسة إنما هي خدمة مصالح الشعب » .

« والهدف الأوجب للسعي ، في شرقنا وفي أحوالنا ، هو نهضة الشعب ، في افراده وفي مجتمعه .

« وذلك لا يتسنى إلا باستنباش وتحقيق إمكانات كل منطقة ، وكل نفس » .

إني أوافق على هذه الآراء تمام الموافقة . لأني قضيت حياتي في العمل في هذا السبيل ، ودعوت على الدوام إلى التقدم والنهوض ، كما دعوت غير مرة إلى الثورة والانقلاب ، لتسريع التقدم المنشود .

ولذلك ، اني أحبذ كل التحبيذ كل دعوة ، وكل مشروع ، وكل عمل ، يرمي إلى انهاض الشعب نهضة حقيقية .

*

غير أني اختلف مع محرر « العمل » كل الاختلاف ، عندما أراه يعقب على العبارات التي ذكرتها آنفاً ، بهذا الزعم الغريب :

من هنا نرى أن تقسيم البلاد العربية إلى دول يسهل تلك المهمة » .

إن بطلان هذا الزعم واضح كل الوضوح :

لأن البلاد العربية مجزأة فعلاً إلى دول ودويلات ، ومع هذا ، لا تزال تحكمها حكومات لا تعمل لمصالح الشعب الحقيقية !

فأرى لزاماً عليّ أن أكرر هنا ما قلته آنفاً عن قضية الاقطاعية : إن مبلغ خدمة الحكومات لمصالح الشعب ورفاهيته لا تتبع كبر الدول أو صغرها . . إنما تتبع نظم الحكم وأجهزة الادارة القائمة فيها ، من ناحية ، ومبلغ اخلاص القابضين على زمام الحكم والادارة ـ مع درجة فهمهم لمقتضيات الحكم الصالح والحضارة العصرية ، من ناحية أخرى .

*

تقول العمل : « إنما الدولة تنساق للتغاضي عن مصالح الشعب والأفراد ، يوم يكون همها الأول تثبيت وحدتها على جيش قوي مثلاً وعلى محالفات أجنبية » .

وأما أنا فأقول : إن الدولة القومية لا تحتاج إلى جيش قوي لتثبيت وحدتها أبداً . .

يلوح لي أن « العمل » تخلط هنا بين الدول القومية وبين الامبراطوريات .

لأن الامبراطوريات تحكم قوميات عديدة ومتنوعة ، ولذلك تحتاج إلى جيش قوي لتثبيت حكمها على تلك القوميات .

وأما الدولة القومية ، فلا تحكم إلا أمة واحدة ، ولذلك لا تحتاج إلى مثل ذلك الجيش . فإن الوحدة فيها ، تكون طبيعية وطواعية .

*

إن الملاحظات التي أبدتها « العمل » تخوّلها ـ منطقياً ـ أن تطلب من دعاة الاتحاد أن يكونوا ـ في الوقت نفسه ـ من دعاة الاصلاح وعمال الانهاض ، ولكنها لا تخولها قط ـ أن تطلب إليهم أن يكفوا عن العمل في سبيل الاتحاد ، لكي لا يتأخر التقدم والاصلاح .

وهنا ، لا بد لي من التصريح بأنني قلت وكتبت مراراً بأن الفكرة القومية ، يجب أن تكون مقترنة بالنزعة التقدمية ، ويجب أن تتجرد عن كل أنواع النزعات الرجعية . . .

وأرى من المفيد أن أنقل فيما يلي ، العبارات التي كنت ختمت بها إحدى محاضراتي :

« يجب علينا أن نسلك ـ بدون تأخر وبحزم واندفاع ـ مسالك التجديد في كل ساحة من سوح الحياة المادية والمعنوية والاجتماعية .

« التجديد في كل شيء : في اللغة والأدب ، في التربية والأخلاق ، في العلم والفن ، في السياسة والثقافة ، في الزراعة والصناعة والتجارة . . .

« التجديد في كل مكان : في البيت والمدرسة ، في القرية والمدينة ، في الشارع والحديقة . . .

« التجديد في كل زمان ، وفي كل شيء ، وفي كل مكان . . يجب أن يكون شعارنا على الدوام »[٢] .

كبر الدولة وصغرها

تقول « العمل » في إحدى المقالات :

« إن الدول الكبرى ـ خصوصاً تلك التي تتألف من تجميع وحدات ـ لا تستطيع المحافظة على كيانها ، إلا بالتضييق على شعوبها وافرادها . فضلاً عن أنها تستثير حذر جيرانها وريبتهم وعداءهم ، وبالتالي ، فإن جهودها تنصرف إلى تدعيم كيانها كدولة على حساب السلم ، وعلى حساب رفاهية الشعب ، وعلى حساب حريات الأفراد » .

وأما أنا ، فأقول بدون تردد : إن تضييق الدولة على حريات الأفراد أو عدم تضييقها ، وخدمة الدولة لرفاهية الشعب أو عدم خدمتها . . . ليست من الأمور التي تتبع كبر الدولة أو صغرها .

كم من دولة صغيرة تسير على سياسة استغلالية واستبدادية ، وكم من دولة كبيرة تعطي أرقى نماذج الحكم الصالح الذي يخدم رفاهية الشعب ، مع مراعاة حريات الأفراد كل المراعاة .

أعتقد أن « العمل » تخلط هنا أيضاً ، بين مسالك الامبراطوريات التي تحكم أمماً عديدة ، وبين طبائع الدول القومية التي تقوم على رأس أمة واحدة .

*

وفي الأخير ، أود أن ألفت الأنظار إلى أحد المزاعم الواردة في هذه الفقرات :

تقول العمل :« إن الدول الكبيرة . . . تستثير حذر الجيران وريبتهم وعداءهم » ، وتدعونا لذلك ـ ضمناً ـ إلى أن نبقى دولاً صغيرة ، لكي لا نستثير مثل هذا الحذر والريبة والعداء .

---

(٢) ساطع الحصري [أبو خلدون] ، آراء وأحاديث في التاريخ والاجتماع (القاهرة : مطبعة الخانجي ، ١٩٥١) ، ص ١٦ .

ولكني استغرب كيف فاتها أن ضعف الدول الصغيرة يستثير شهية الدول الكبيرة ، ويغذي اطماعها ، ويغريها على بَسط نفوذها وسيطرتها عليها ؟

وكيف فاتها ، أن ما نحتاج إليه البلاد العربية الآن ، ليس عدم اثارة حذر الجيران وعدائهم، بل هو وضع حد لأطماع الدول الكبرى ، ودفع عدوانها ؟ . . .

نقد آراء انطون سعادة
مؤسس الحزب السوري القومي

انطون سعادة وحزبه

لم يظهر في العالم العربي إلى الآن ، حزب يضاهي الحزب السوري القـومي ، في الاهتمام بالدعاية المنظمة التي تخاطب العقل والعاطفة معاً ، وفي التنظيم الحزبي الـذي يعمل بلا انقطاع في السر والعلن .

وقد استطاع هذا الحزب ـ بفضل تنظيماته ـ أن يوجد تياراً فكرياً وسياسيـاً قويـاً جداً ، في سورية ولبنان .

فيجدر بنا أن نتساءل : ما هو حظ هذا التيار القوي من الصواب والصلاح ؟

إني لم أستطع الوصول إلى جواب صريح وصحيـح على هـذا السؤال ، إلا سنة ١٩٤٨ ، خلال إحدى زياراتي إلى بيروت ، حيث سـاعدتني الـظروف على الاجتمـاع بزعيم الحزب ومؤسسه انطون سعادة مرتين ، في جو عائلي هادىء ، بعيد عن المـظاهر والرسميات .

وقد وجدت خلال هذين الاجتماعين مجـالاً كافيـاً لمحادثتـه ومناقشتـه في مختلف المسائل العربية .

ونتائج هذه المحادثات والمناقشات ، عندما انضمت إلى المعلومات التي كنت قـد حصلت عليها في أزمنة مختلفة ـ بصور متفرقة ـ حول أعمال الحزب ونشاطـه ، رسمت في ذهني الصورة التالية ، عن نشأة الحزب ، وعن نزعة زعيمه انطون سعادة :

أسس « سعـادة » الحزب السـوري القومي ، لمحـاربة روح الـطائفيـة والنـزعـة الانعزالية اللتين لاحظهما في لبنان ، في الوقت الذي ما كان يعـرف بعد ، شيئـاً يذكـر

عن أحوال سائر البلاد العربية . ولذلك أخذ يدعو إلى فكرة « القومية السورية » مندداً بالانعزالية اللبنانية الضيقة من ناحية ، وبالقومية العربية الشاملة من ناحية أخرى .

ولكنه . . عندما أخذ يطلع شيئاً فشيئاً على أحوال البلاد العربية عن قرب ، لاحظ على الفور الروابط الوثيقة التي تربط سوريا والعراق ، من وجوه عديدة ، وأدرك بذلك ضرورة توسيع مفهوم القومية التي يدعو إليها .

غير أنه ـ لغوصه في معامع النضال الحزبي السياسي ـ لم يشأ أن يعترف بخطأه الأول ، فلجأ إلى ادخال العراق في مفهوم « سورية الطبيعية » ، وأخذ يسميه باسم « سورية الشرقية » ، ووسع بذلك نطاق أهداف الحزب ، دون أن يغير اسمه .

إنه ظل معارضاً لفكرة القومية العربية ، ومع هذا ، أدرك ضرورة تأسيس « جبهة عربية » واعتقد أنه يترتب على سورية أن تقوم بالدور الأهم في تكوين وتوجيه هذه الجبهة ، مع تقويتها على الدوام .

ولا شك في أن التطور الذي حصل في آراء انطون سعادة ، كان من شأنه أن يوصله ـ عندما يستمر ـ إلى تطور آخر ، ويحمله على تحويل فكرة « الجبهة العربية » بصورة تدريجية إلى نوع من « الفدرالية العربية » . .

هذه هي الفكرة الأساسية التي تكونت في ذهني سنة ١٩٤٨ ، بعد اجتماعي بزعيم الحزب ، واطلاعي على نزعاته الأصلية .

وقلت في نفسي عندئذ : لا شك في أن الرجل ، سيلتقي بنا في آخر الأمر ، عاجلاً أو آجلاً .

*

ولكن الأمور تعقدت بعد ذلك بسرعة كبيرة ، وانتهت انفاس الرجل فجأة في ظروف شاذة ، جمعت خصائص الملهاة والمأساة . مأساة وملهات ، اشترك في تمثيلها على مسرح السياسة انطون سعادة وحزبه من ناحية ، وحكومتا سوريا ولبنان من ناحية اخرى .

انتهت حياة الرجل ، وحلت الحكومة اللبنانية حزبه بصورة رسمية . ومع هذا ، لا يخفى على احد ان تعاليمه لا تزال منتشرة بين طائفة غير صغيرة من الشبان اللبنانيين ، كما ان الحزب نفسه لا يزال يواصل نشاطه في سورية ، بصورة علنية ، وبرخصة رسمية .

ولهذا ، عندما قررت في اوائل هذه السنة أن أقوم بدراسة مقارنة عن الاحزاب

السياسية الموجودة في مختلف البلاد العربية ، رأيت من الضروري أن ادرس منهاج « الحزب السوري القومي الاجتماعي » دراسة مستفيضة ، فراجعت سكرتارية الحزب في دمشق ، راجياً منها تزويدي بنسخة من منهاج الحزب ونظامه ، وفقاً للخطة التي رسمتها لنفسي مع سائر الاحزاب السياسية ، في سائر الاقطار العربية . وقد لبت السكرتارية طلبي على الفور ، بهمة اشكرها عليها ، وارسلت إلي مجموعة كبيرة من نشرات الحزب الدورية وغير الدورية ، وفسحت بذلك امامي مجالاً واسعاً ، لدرس مبادىء الحزب وتعاليمه دراسة تفصيلية .

*

إن هذه الدراسة أيدت الرأي الذي كنت توصلت اليه قبلاً . وفضلاً عن ذلك ، انها أطلعتني على السبب الاصلي الذي كان يدفع زعيم الحزب إلى التحامل على « فكرة العروبة » ، ودعوة « القومية العربية » تحاملاً عنيفاً .

وقد علمت ان الدافع الاصلي لذلك كان إساءة فهم المعنى المقصود من كلمة « العروبة » ، ومن تعبير « القومية العربية » .

لأني لاحظت بكل وضوح ، ان فكرة العروبة كانت تختلط في ذهن انطون سعادة مع معاني البداوة الصحراوية من ناحية ، ومع الحزبية المحمدية من ناحية اخرى . قد توهم الرجل ، إن فكرة « الوحدة العربية » ما هي إلا قناع يتقنع به دعاة الطائفية الاسلامية . ولذلك اخذ يحمل عليها ، كما كان يحمل على الطائفية بوجه عام .

وأميل إل الظن بأن أول من صادفهم وخالطهم من دعاة العروبة وحملة الفكرة العربية كانوا من المسلمين ، وربما كانوا من الرجعيين والمذبذبين . ولذلك توهم ان كل دعاة العروبة طائفيون متسترون او متقنعون .

هذه هي « خميرة الضلال » التي عملت عملها في مشاعر زعيم الحزب ، وافسدت عليه تفكيره العلمي والاجتماعي والسياسي . هذه هو الخطأ الاساسي الذي جعله ينحرف عن جادة الصواب انحرافاً كبيراً ، ويخالف كثيراً من الحقائق العلمية مخالفة صريحة ، حتى يناقض نفسه بنفسه احياناً .

إن الأبحاث التالية ستبرهن على كل ما قلته آنفاً برهنة قاطعة .

*

هذا ، وإذا أردت أن الخص رأيي في انطون سعادة وفي حزبه ـ بعد هذه الدراسة المستفيضة ـ قلت ، بدون تردد :

لا يسعني إلا أن اعلن اعجابي بنشاط الرجل واندفاعه ، وتحبيذي لمعظم المبادىء الاصلاحية التي يذكرها في تعاليمه ، كما لا يسعني إلا أن أقدر سعيه وراء دعم آرائه السياسية والاجتماعية بنظريات علمية . غير اني آسف كل الأسف على « خميرة الضلال » التي استولت على ذهنه ، وأبعدته في كثير من المواقف والأمور عن مناحي الابحاث العلمية ، وحجبت عن انظاره كثيراً من الحقائق الاجتماعية .

وكل ما أتمناه الآن من مريدي انطون سعادة ، ومعتنقي تعاليمه ، هو : أن لا يقفوا جامدين في المكان الذي كان وصل اليه زعيمهم ، ولا يبقوا متمسكين بالمواقف التي وقف عندها هو ، بتأثير خميرة الضلال التي ذكرتها آنفاً . بل يواصلوا « التطور » الذي كان قد بدأه ، وذلك بالتباعد عن « مواطن الخطأ » التي انزلق اليها مؤسس الحزب وبالتخلص من آثار « الخميرة الفاسدة » التي ذكرتها آنفاً .

وأرى أنه يترتب عليهم ان يقتدوا بزعيمهم الراحل في روح النشاط والتنظيم الذي امتاز به ، دون ان يستمروا في السير وراء خطاه ، فيستنفدوا قواهم في تأييد الاخطاء التي وقع فيها .

إني انشر هذه الابحاث الانتقادية املاً في مساعدة مريديه على التطور والتقدم ، في سبيل خدمة البلاد العربية ، ونهضة الامة العربية .

تنبيه

أرى من المفيد أن اذكر هنا ، الكتب الاساسية التي استندت إليها ، في ابحاثي عن آراء سعادة ، العلمية والاجتماعية والسياسية :

أولاً ـ كتاب « نشوء الامم » الذي ألفه ونشره لبيان « كيفية نشوء الأمم وتعريف الأمة » .

ثانياً ـ الحلقة الثامنة من سلسلة الابحاث القومية الاجتماعية ، التي جمعت طائفة من مقالاته ومحاضراته ، تحت عنوان « تعاليم وشروح في العقيدة القومية الاجتماعية » .

ثالثاً ـ الحلقة الثانية عشرة من سلسلة الأبحاث المذكورة ، التي جمعت طائفة من المقالات تحت هذا العنوان : « حاربنا العروبة الوهمية ، لنقيم العروبة الواقعية » .

لأني رأيت أن هذه الكتب الثلاثة تمثل آراء زعيم الحزب ومؤسسه احسن

التمثيل ، إذ يبين الكتـاب الأول آراءه العلمية ، والثـاني تعاليمـه السياسيـة ، والثالث مواقفه من القضايا العربية .

هـذا ، وسأقسم ابحـاثي هنا ، إلى قسمـين اساسيـين . اناقش في القسم الأول « الآراء العلمية » بوجه عام ، بقطع النظر عن نتائجها السياسية ، وسأتكلم في القسم الثاني عن « الآراء السياسية » بوجه خاص ، مع مناقشـة « الحجج العلميـة » المسرودة لتأييد تلك الآراء .

نقد الآراء العلمية
نظرات في كتاب نشوء الأمم

إن الكتاب الوحيد الذي ألفه ونشره انطون سعادة في علم الاجتماع ، يحمل هذا العنوان : « نشوء الأمم »[٣] .

وقد بنى سعادة آراءه السياسية على أساس النظريات الاجتماعية المسرودة في هذا الكتاب . ولذلك اشار إلى ابحاثه المختلفة ، في مواضع عديدة من خطبه ومقالاته وتعاليمه الحزبية والسياسية .

فيجدر بنا أن نبدأ ابحاثنا ، بدرس هذا الكتاب :

إنه يقع في ١٨٢ صفحة ، ويتضمن سبعة فصول ، تحمل العناوين التالية :

١ ـ نشوء النوع البشري .
٢ ـ السلائل البشرية .
٣ ـ الأرض وجغرافيتها .
٤ ـ الاجتماع البشري .
٥ ـ المجتمع وتطوره .
٦ ـ نشوء الدولة وتطورها
٧ ـ الأثم الكنعاني .

ويفهم من مقدمة الكتاب ـ المؤرخة بتاريخ ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٣٧ ـ ان المؤلف كتب الفصول الثلاثة الأولى ، قبل دخول السجن ، واتم الفصول الأربعة

(٣) انطون سعادة ، نشوء الأمم (بيروت : مطبعة الاتحاد ، ١٩٣٨) .

الباقية وهو في السجن ، « في اوائل مايو سنة ١٩٣٦ » .

كما يفهم منها : انه كان مصمماً على تأليف كتاب ثان متمم لهذا الكتاب ، يتكلم فيه عن « نشوء الأمة السورية » بوجه خاص ، وكان قد وضع الملاحظات والمذكرات اللازمة لمؤلفه هذا ، إلا أن هذه المذكرات جميعها « صودرت اثناء الاعتقالات الثانية » ، فلم تسمح له ظروفه المختلفة ـ بعد ذلك ـ بانجاز تأليفه واخراجه إلى عالم الوجود .

فانحصر التأليف العلمي الوحيد الذي يحمل اسم انطون سعادة بهذا الكتاب الأول في « نشوء الأمم »[٤] .

ويقول المؤلف في المقدمة التي صدره بها ، انه « كتاب اجتماعي علمي بحت ، تجنبت فيه التأويلات والاستنتاجات النظرية ، وسائر فروع الفلسفة ، ما وجدت إلى ذلك سبيلاً . وقد اسندت حقائقه إلى مصادرها الموثوقة ، واجتهدت الاجتهاد الكلي في الوقوف على احدث الحقائق الفنية التي تنير داخلية المظاهر الاجتماعية ، وتمنع من اجراء الاعتباطية عليها » .

إني كنت طالعت هذا الكتاب ، قبل نحو ثماني سنوات ، مطالعة اعتيادية غير اني اعدت مطالعته أخيراً مطالعة تدقيقية ولم أهمل القيام بمقارنة طبعته الجديدة بطبعته القديمة ، للاطلاع على التطور الذي حصل في آراء الرجل ، خلال الفترة التي مضت بين تأليف الكتاب وبين تنقيحه ـ أي بين ١٩٣٦ وبين ١٩٤٨ .

إني ادون ـ فيما يلي ـ ملاحظاتي على كتاب (نشوء الأمم) بعد الدرس الدقيق الذي قمت به في هذه الأيام .

*

لقد لاحظت في ابحاث الكتاب بعض النقائص الاساسية ، التي لا تتفق مع « مكتسبات علم الاجتماع » في الحالة الحاضرة . ولاح لي ان المصدر الأصلي لهذه النقائص ، يعود إلى الأمور التالية :

(أ) أن المؤلف لا يقدر التقدير الكافي أهمية البيئة المعنوية والاجتماعية ، ويغالي

(٤) لقد طبع الكتاب ، للمرة الأولى ، في بيروت سنة ١٩٣٨ ، وأعيد طبعه في دمشق سنة ١٩٥١ . وقد كتب على غلاف الطبعة الجديدة ، أنها « منقحة بقلم المؤلف » .

في تـأثير البيئـة الطبيعيـة والجغرافيـة . ولا ينتبه إلى الفـروق التي تميز مـا يسمى بـاسم (المناطق التاريخية) عما يسمى باسم (المناطق الجغرافية) .

(ب) أنـه لا يميز تمييزاً صريحاً بين الوراثة الـطبيعية والـوراثة الاجتمـاعية ، ولا يلاحظ أن امتياز الانسان على الحيوان ـ واستمراره في التقـدم الفكري والحضـاري على الـدوام ـ إنما يستنـد ألى هذا النـوع الأخير من الـوراثـة ، إلى مـا يسمـونـه « الـوراثـة الاجتماعية » .

(ج) أنـه لا ينتبه الانتباه اللازم ، إلى الفرق بين الأمة والدولة ، وكثيراً ما يخلط بينهما في أبحاثه المختلفة .

ولا حاجة إلى القول : أن هذه النقائص الاساسية ، كثيراً ما تشوش الابحاث ، وتولد اخطاء كبيرة ، وتؤدي أحياناً إلى مخالفة اثبت الحقائق الاجتماعية .

إني لن اتوسع هنـا في شرح هـذه النقائص ، وتعـداد هذه الاخـطاء كلها ، بـل سأحصر بحثي في القضيتين التاليتين :

أولاً : تأثير الطبيعة في سير التاريخ ونشوء الامم .

ثانياً : دور اللغة في حياة الأمم ، ونشأة الدول .

وذلك لتعلق هاتين القضيتين بالسياسة التي يدعو اليها المؤلف في تعـاليم الحزب الذي اسسه ، تعلقاً شديداً .

تأثير الأرض والبيئة الجغرافية
في سير التاريخ ونشوء الامم

يغالي المؤلف في امر تأثير البيئة الجغرافية في حياة الأمم ، ودور الأرض في توجيه الوقائع التاريخية مغالاة شديدة .

إنه يتكلم عن ذلك في فصل خاص ، ثم يعـودراليه مـرات عديـدة ، في فصول مختلفـة ، ويتبنى كثيراً من الآراء التي ثبت بـطلانها ، بالابحـاث العلميـة التي حـامت حول هذه القضية .

في الواقع ، انه لا يغفل عن ذكر النظرية الصحيحة في هذا المضمار : انه يدرك « أن تـأثير الـطبيعة يكـون كبيراً في الأقـوام الابتدائيـة ، ولكنه يضعف كثيـراً في الأقوام المتمدنة » ، ويسجل في مواضع مختلفة من كتابه الحقائق التالية :

« تأثير البيئة ليس قوياً في ظروف الاستقرار الحالي ، ولتوفر وسائل التحوط » (ص ٣٧) .

« إن التاريخ غير مكتوب في طبيعة الأرض » (ص ٥٣) .

« إن الأرض تقدم الممكنات ، لا الضروريات والحتميات » (ص ١١٩) .

« أن التاريخ ، غير مكتوب على الاديم . فهو غير حتمي » .

ولكنه يذكر هذه الحقائق ذكراً عابراً ـ ويمر بها مروراً سريعاً ـ دون أن يقدر النتائج المنطقية التي تترتب على التسليم بها . بل يبقى متمسكاً بالآراء و النظريات التي كانت شائعة قبل أن تتوصل الابحاث العلمية إلى إظهار هذه الحقائق الاساسية . كما أنه عندما يقدم على تعريف الأمة ، ينسى هذه الحقائق تماماً ، ويندفع وراء آراء مخالفة لها مخالفة صريحة ، حتى أنه في بعض الابحاث ينزلق الى اودية التناقض أيضاً .

إني أذكر فيما يلي نموذجاً للآراء المتناقضة ، وعدة نماذج للاخطاء الاساسية ، المسطورة في الكتاب حول هذه القضية .

*

في الفصل المعنون « الأرض وجغرافيتها » يتكلم المؤلف عن تأثير العوامل الجغرافية في الأحوال البشرية ، ويستشهد على ذلك بتأثير جبال الألب في سير الحروب البونية الرومانية ، حيث يقول :

« لولا جبال الألب الفاصلة بين بلاد الجلالقة (فرنسا) وايطاليا، لما كان اصاب جيش هاني بعل (هاني بال) ، اعظم نابغة حربي في كل العصور وكل الأمم ، ما اصابه من التشتت والضعف ، حين زحف على رومة . ولولا هذه الجبال نفسها لما وجد اخوه الباسل ، حسدرو بعل نفسه في ذلك المأزق الحرج الذي انتهى بقتله وتقرير مصير قرطاجنة» (ص ٤٢) .

يفهم من هذه العبارات ، أن المؤلف يعلل انتهاء الحروب البونية الثانية بالفشل ـ بوجود جبال الألب القائمة بين فرنسا وبين ايطاليا .

إن هذا التعليل كان يمكن أن يعتبر مقبولاً ووجيهاً ، لو كان هاني بعل قد عجز عن اجتياز جبال الألب ، فاضطر إلى الوقوف وراءها . ولكنا نعلم أن هذا القائد العظيم نجح في اجتياز تلك الجبال ، وواصل زحفه على روما ، وانتصر على الجيوش الرومانية في اربع معارك كبيرة ، حتى انه وصل امام اسوار روما ، وألقى الرعب في نفوس الرومان .

وأما ما حدث بعد ذلك ، فلا يجوز ـ والحالة هذه ـ أن يعزى إلى تلك الجبال ، بطبيعة الحال .

هـذا ، ومن المعلوم أن الجبال المـذكورة لم تحـل دون استيلاء الـرومـان عـلى مـا وراءها ، لأنهم اجتازوا تلك الجبـال ، واستولـوا على بـلاد الجلالقـة ، واستطاعـوا أن « يرومنوها » ، ويطبعوها بطابع عميق من اللاتينية .

وبعكس ذلـك ، أن البرابـرة أيضـاً استـطاعـوا أن يجتـازوا جبـال الالب ، وأن يستولوا على ايطاليا وروما ، ويقضوا على امبراطوريتها القضاء الأخير .

وفضلاً عن ذلك كله ، من المعلوم أن « اسـرة سافـوا » التي استطاعت أن تحقق وحدة ايطاليا في القرن الماضي ، كانت تحكم بلاداً تقع على طرفي جبال الآلب .

ولهذه الأسباب كلها . نستطيع أن نجزم بأن تعليل فشـل هاني بعـل في القضاء على الامبراطورية الرومانية بتأثير جبال الآلب . . لا يمكن أن يعتبر تعليـلاً معقولاً ، بـوجه من الوجوه . وأما أسباب هذا الفشل ، فيجب أن يبحث عنها ، في أحوال قرطاجة من ناحية ، وتنظيمات روما من ناحية اخرى .

*

ومن الغريب أن مؤلف الكتاب نفسـه قد اهتـدى إلى هذه الأسبـاب الحقيقية ، وذكرها في موضع آخر من كتابه ، في فصل « المجتمع وتطوره » .

وقد كتب هناك ما يلي بنصه :

« إن المعضلة الأساسية التي كانت تواجهها قرطاجنة، هي النزاع الشديـد الصامت بـين الطبقـة القابضة على زمام السلطة وامبراطور الجيش . والحقيقة أن هذا النزاع كان السبب الـرئيسي في خسارة الحرب الفينيقية مع روما . ففي هذه الحرب الطاحنة التي وضع خطتهاهاني بعل ـ أعظم نابغـة حربي في كل العصور وكل الأمم ـ سلك مجلس قرطاجنة خطة غريبة تجاه هذا القائـد القرطـاجي العظيم : فقـد اهتم هذا المجلس بارسال المدد إلى الميدان الاسباني ولم يتخذ اي تدبير حاسم لايصال المدد الضـروري للميدان الايطالي » . (ص ١٢١) .

« إن هاني بعل كان يدرك جيداً أن الضربة القاضيـة التي يمكن احدى الـدولتين المتنـازعتين أن تنزلها بالأخرى يجب أن تكون في مركزها . ولذلك زحف عـلى رومة ، ذلـك الزحف الـرائع ، مجتـازاً جبال الألب الشاهقة حتى بلغ اسوار رومة . وقد دب فيها الرعب عـلى اثر معـركة كني المخلدة نبـوغ البطل السوري ، وهلع قلب شعبها لتناقل العبارة ـ «هاني بعل على الأبواب» ـ ولكن مجلس قـرطاجنـة بقي غارقاً في دسـائسه ضـد القائـد ، ذاهلاً عن المرمى البعيد الـذي رمى اليه هـاني بعل » . (ص ١٢٢) .

إذن ـ يقول لنا المؤلف هنا ـ ان مجلس قرطاجنة كان في نزاع شديد مـع الجيش ،

وانه كان غارقاً في دسائسه ضد القائد العظيم ولذلك قصر في ارسال المدد الضروري للميدان الايطالي كيداً له ويعترف اعترافاً صريحاً بأن « هـذا النزاع كـان السبب الرئيسي في خسارة الحرب الفينيقية الثانية مع رومة » .

هذه الحقيقة التي سجلها المؤلف هنا بنفسه ، الا تناقض الرأي الذي كـان أبداه عن تأثير جبال الآلب في فشل هاني بعل وتقرير مصيرقرطاجنة مناقضة صريحة ؟

وهنا ، يجدر بنـا أن نتساءل : كيف لم ينتبـه المؤلف إلى هذا التنـاقض الواضـح الصريح ؟ لماذا لم يدحض نظرية تأثير جبال الألب بهذه الحقـائق التاريخيـة التي سجلها هـو بنفسه في فصـل آخر من كتـابه ؟ كيف سـوغ لنفسه أن يعلل الحـادثة الـواحدة ، بعلتين متخالفتين ، في فصلين من كتاب واحد ؟

إن السبب في ذلك ، على ما أرى هو نزعة المؤلف السياسية : أنـه بنى نظريـاته السيـاسية عـلى اساس اعتبـار البيئة الجغـرافية العـامل الاصـلي في نشـوء الأمم . ومن البديهي أن تعليل فشل هاني بعـل وسقوط قـرطاجنـة بتأثـير جبال الألب ، يـلائم هذه النـظرية السيـاسية كـل الملاءمـة ، ولذلـك تمسك بهـذا التعليل ، دون أن يلاحظ انه منقوض ومردود بالحقائق التاريخية التي ذكرها هو بنفسه في فصل آخر من كتابه .

إن هـذا التناقض الـذي تورط فيـه انطون سعـادة ، يذكـرني ما كـان قالـه ابن خلدون عندما تكلم عن التشيعات للآراء والمـذاهب في مقدمتـه المشهورة « ان النفس ، إذا كانت في حالة الاعتدال في قبول الخبر ، اعطته حقه من التمحيص والنظر ، حتى تتبين صدقـه من كذبه . وإذا خامرها تشيّع لرأي ونحلة ، قبلت ما يوافقها من الأخبار ، لأول وهلة . وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص » .

أفلا يحق لي أن اقول : أن الفكرة السياسية التي رسخت في ذهن سعادة ، كانت بمثابة الغشاوة التي غطت عين بصيرته في هذه القضية ، فحالت دون ادراكـه الحقيقة ، على الرغم من وضوحها التام ؟

*

وفي آخـر فصل « الأرض وجغـرافيتهـا » ، يتكلم المؤلف عن البيئـة وشخصيـة الجمـاعة ، ويقـول : البيئة اهم عـامل في تكـوين شخصية الجمـاعة (ص ٤٤) وان شخصيات الجماعات « مرتبطة بالأرض التي تملكها ارتباطـاً وثيقاً . بـل قوام شخصيـاتها البيئـة - الوطن » . (ص ٤٥) ويحاول البرهنة على ذلك بتأثير الامـلاك في الاشخاص ، فيقـول ما يلي :

« إن تأثير امتلاك ارض أو عقار في شخصية الممتلك شديد جداً . بل أن الأرض أو العقار جزء

من شخصيته . إذ لولاه لكانت طريقة معاشه ومرتبتـه ونوع حيـاته عـلى غير مـا تكون عليـه مع هـذا الجزء . وإذا استمر العقار في العائلة ، بحكم الـوراثة ، صـار جزءاً من شخصيـة العائلة ، بـه يثبت مركزهـا ويحفظ مقامهـا . ومن هذا نستنتـج أن الملك قد يكـون اهم ما في شخص المـالك ، بـل اهم منه ، لأن الشخص زائل ، والملك هو الباقي على التوارث . فإذا كان رجـل يملك أرضاً زراعيـة مثلاً تكفيه وعائلته ، كانت شخصيته ورتبته الاجتمـاعية مـوقوفتـين على مـا يملك ، حتى إذا زال من يديـه تغيرت شخصيته ورتبته . (ص ٤٤) . هكذا مثلاً حدث لأمراء الروس حين جردتهم الثورة البلشفية من املاكهم ، فخرجوا إلى العالم سائقي سيارات وخدماً ، بعد أن كانوا امراء » .

« وهكذا الجماعات : شخصياتها مرتبطة بالأرض التي تملكها ارتباطاً وثيقاً » (ص ٤٥) .

وهنـا يقع المؤلف في خـطأ فـاحش جـداً ، إذ يعتبـر أمـر الملكيـة بمثـابـة قضيـة جغرافية ، في حين أنها قضية اجتماعية بحتـة ، تتبع النـظم الاجتماعيـة ، لا الأحوال الطبيعية .

هذه القطعة من الأرض قد تكون ملكاً لشخص أو لشخص آخـر ، أو لجماعـة من الناس ، أو لأسرة ، قد تكون موقوفة لأمر من الأمـور الخيريـة ، أو ملكاً لمؤسسـة من المؤسسات العامة ، كالبلدية أو الدولة . وقد تنتقل ملكيتها من شخص إلى آخر ، أو من جماعة إلى جماعة ، أو من شخص إلى جمـاعة ، أو من جمـاعة إلى شخص وذلـك عن طريق البيع والشـراء ، أو التوارث ، أو من جـراء تغيير النـظم والقوانـين المتعلقة بالملكية . بديهي أن كل ذلـك ، مما لا يتعلق بـالأرض نفسها . فمن الخـطأ الفادح أن تعتبـر قضية الملكيـة قضية أرض وطبيعـة . فـإن الملكيـة من الأوصـاف الـطارئـة عـلى الأرض ، من جراء الاعتبارات والتشكيلات الاجتماعية .

هـذا ، ومن المعلوم أن الانسان قـد يملك ارضاً وعقـاراً ، ومع هـذا يبقى بعيداً عنها ، وقد يصبح مالكاً للأرض أو للعقار ، دون أن يراه بعينه طول حياته .

وفضلاً عن ذلك ، لا حـاجة إلى القـول بأن النقـود والاسهم الماليـة التي يملكها الاشخاص ، تعمل عملاً مماثلاً لعمل الأراضي والعقارات .

ولهذه الاسباب كلها استطيع أن أقول ، بكـل جزمٍ وتـأكيد : أن اعتبـار الملكية قضيـة جغرافيـة ، وتشبيه الامـلاك بالبيئـة الطبيعيـة ، والاستدلال من ذلـك عـلى أن شخصية الجماعة مرتبطة بالأرض التي تملكها ، والقول بـأن قوام شخصيـة الجماعـة ، هو البيئة . . يخالف أثبت وأوضح حقائق علم الاجتماع .

ولا أشك في أن المؤلف قد انجرف هنا أيضاً نحو هذه الأخطاء تحت تأثير نزعته

السياسية ، التي ترمي إلى اعطاء المكانة الأولى في القومية إلى البيئة الجغرافية .

*

يعزو مؤلف الكتاب إلى الأرض أهمية كبرى في أمر « تعريف الأمة وتحديدها » أيضاً .

إنه يتبنى قول فون إيرن ، في « ان الأرض هي القوم » (ص ١٦٥) ، ويحبذ قول رينان في « أن الأمة تتكون من زواج جماعة من الناس وبقعة ارضية » (ص ١٦١) . ويقول : « أن الأمة تجد اساسها قبل كل شيء في وحدة ارضية معينة » (ص ١٦٦) . كما يقول « كل امة تنشأ بعامل ارتباط جماعة من الناس (مهما كانت) ببقعة من الأرض » (ص ١٧٠) ويزعم « ان البيئة الجغرافية ضرورية لحياة المجتمع ضرورة الأرض للحياة . واي متحد اخذناه وجدناه محدداً بالمساحة أو البيئة » (ص ٢٦٣) .

ويقول في آخر الأمر : « لا امة على الاطلاق ، بدون قطر معين محدود » (ص ١٦٦) .

إني أجد في مجموع هذه الأقوال والمزاعم مثلاً واضحاً على عدم تمييز المؤلف بين الدولة وبين الأمة ، التمييز العلمي الصحيح .

لا شك في أن وجود « قطر معين محدود » ضروري لقيام الدولة ، ولكنه لم يكن ضرورياً لوجود الأمة . فالأمة قد تكون مبعثرة على أقطار مختلفة ، وقد تعيش مع غيرها من الأمم ، في بقعة أرضية واحدة .

فالقول بأنه « لا أمة على الاطلاق دون قطر معين محدود » ، لا يتفق مع الحقائق الراهنة بوجه من الوجوه .

يشير المؤلف في هذا الصدد ، إلى ما ذهب إليه (اسرائيل زانفيل) ، عندما قال « إن الشعب اليهودي تمكن من الاحتفاظ بنفسه بدون بلاد » ، ولكنه يعتبر هذا القول من الاغلاط الاجتماعية الفاضحة ، ويحاول البرهنة على صحة زعمه هذا ، بالايضاحات التالية :

« إن اليهود احتفظوا بيهوديتهم الجامدة من حيث هي مذهب ديني . وقد اكسبهم دينهم الشخصي عصبية لا تلتبس بالعصبية القومية إلا على البسطاء المتغرضين . اليهود ليسوا أمة أكثر مما هم سلالة . (وهم ليسوا سلالة مطلقاً) . إنهم كنيس وثقافة . لا يمكننا أن نسمي اليهود أمة ، أكثر مما يمكننا أن نسمي المسلمين أمة ، والشيعة أمة ، والارثوذكس والكاثوليك أمة . . . الخ . ولجميع هذه المذاهب عصبياتها وتقاليدها التي تتميز بها » . (ص ١٦٦) .

ولكن مؤلف الكتاب يقع في غلط فاحش جداً ، عندما يقيس الديانة اليهودية

بالديانة الاسلامية والديانة المسيحية ، انه لا يتنبه إلى الفرق العظيم الذي يميز الأديان العالمية عن الأديان القومية ، كما يظهر ذلك بوضوح تام مما كتبه في بحث الدين والأمة ، حيث قال : « الدين في أصله لا قومي ومناف للقومية » (ص ١٧٤) .

وأما الحقيقة في هذا الأمر ، فهي غير ذلك تماماً ، فإن الأديان تنقسم ـ من الوجهة الاجتماعية ـ إلى نوعين أساسيين : الأديان العالمية التي تدعو جميع الناس إلى اعتناقها ، وتفتح أبوابها إلى جميع الذين يودون الانتساب إليها ؛ والأديان القومية ، التي تختص بأمة واحدة ، فلا تدعو الناس إلى اعتناقها ولا تفتح أبوابها لمن كان اجنبياً عنها ، إلا ضمن قيود وشروط كثيرة .

ومن المعلوم أن الديانة اليهودية من النوع الثاني ، لا من النوع الأول .

هذا ، وإذا تركنا أمر اليهود جانباً ، وجدنا أمثلة وأدلة عديدة أخرى ، تدل على عدم صحة القول بأن « لا أمة على الاطلاق ، دون قطر معين محدود » .

فإن الأرمن ، مثلاً ، مبعثرون في أقطار عديدة ، ومع هذا لا يمكن لأحد أن يزعم بأنهم ليسوا أمة .

ثم إننا نجد في بعض الأقطار أمماً متشابكة تشابكاً غريباً ، ربما كانت بلاد البلقان ـ ولا سيما القطر المعروف باسم ماكدونيا ـ من أشهر الأمثلة على ذلك : كان يلاحظ في منطقة واحدة ، قرى بلغارية ، مبثوثة بين قرى يونانية ، وأخرى البانية . كما يلاحظ في قرية واحدة ، جماعات من البلغار ، مختلطين مع جماعات من اليونان ، والألبان والأتراك .

وكذلك الأمر في بعض المناطق من ترانسيلفانيا حيث يلاحظ تشابك وتداخل بين الرومان والهنغار .

ومن المعلوم أن قضايا الأقليات التي لعبت دوراً هاماً في السياسة الأوروبية ، منذ أوائل هذا القرن ، كلها ناتجة من تشابك الأمم في بعض الأقطار من الأرض .

ولذلك كله ، نستطيع أن نؤكد : أن القول بأن « الأمة تجد أساسها قبل كل شيء في وحدة أرضية معينة » لا ينطبق على حقائق الأمور بوجه من الوجوه .

حول اللغة والقومية

بقدر ما يغالي مؤلف كتاب نشوء الأمم في أمر تأثير الأرض في تكوين الأمة ، يغالي كذلك في التقليل من شأن اللغة في هذا المضمار .

ففي حين أنه يخصص فصلاً كاملاً لقضية الأرض ، ثم يعود إليها في صحائف عديدة ، في مواضع متنوعة . . في حين أنه يهتم بالأرض كل هذا الاهتمام . . فإنه يعالج مسألة اللغة في صفحتين وبضعة أسطر ، فحسب .

هو يذكر أن منتشيني وإيوانوف يشتركان في اعتبار اللغة عنصراً أساسياً في تكوين الأمة (ص ١٧١) ومع هذا يزعم أن تحديد الأمة باللغة من أكبر الأغلاط (ص ١٧٣) .

وأما البراهين التي يسردها على رأيه هذا ، فهي في غاية الاقتضاب :

يقول أولاً : « إن اللغة وسيلة من وسائل قيام الاجتماع ، لا سبب من أسبابه . إنها أمر حادث بالاجتماع في الأصل ، لا أن الاجتماع أمر حادث باللغة » (ص ١٧١) .

إن هذه المسألة تشبه ـ في نظري ـ مسألة « البيضة والدجاجة » المشهورة . وهي من المسائل العقيمة التي لا يمكن أن تنتج حكماً يستحق الوقوف عنده والاعتماد عليه .

ذلك لأن اللغة ـ في حقيقة الأمر ـ هي من نتائج الحياة الاجتماعية ومن عواملها في وقت واحد : لو لم تكن اللغة لما تميزت الجماعات البشرية عن قطعان الماشية .

وفضلاً عن ذلك ، فإن اللغة لم تكن آلة التخاطب فحسب ، بل هي آلة التفكير أيضاً : لو لم تكن اللغة ، لما تقدم العقل البشري التقدم الذي يمتاز به عن سائر الحيوانات .

والمؤلف نفسه يعترف بأن اللغة تحمل معها « التراث الأدبي والثقافي » ، وهو يصرح بأن « الأمة ، من حيث هي متحد اجتماعي ذو نوع من الحياة خاص به في بيئته ، لا بد لها من لغة واحدة تسهل الحياة الواحدة ، وتؤمن انتشار روحية واحدة ، تجمع آدابها وفنونها وعواملها النفسية وأهدافها ومثلها العليا » . (ص ١٨١) .

ومع كل ذلك انه يتحفظ في التسليم بقول بلنتشلي المشهور : « متى استبدل المرء لغة جديدة بلغته ، خسر قوميته » .

لأنه يعلق على هذا القول بما يلي :

« لا يصح قول بلنتشلي المشار إليه إلا في الأقوام الغافلة عن نفسها وعن وحدة اجتماعها . أما الأقوام المنتبهة ، الحية الوجدان القومي أو الاجتماعي ، فيمكنها أن تقبل لغة جديدة ، ولا تفقد خصائصها القومية الأخرى » . (ص ١٧٢) .

أنا أجد في هذه العبارات سلسلة محاكمات مغلوطة من أساسها ، لأني اعتقد

« أن الأقوام المتنبهة الحية الوجدان القومي » حسب تعبير انطون سعادة ـ تتمسك بلغتها تمسكاً شديداً ، ولا تفرّط فيها وتستبدل بها لغة أخرى أبداً . إن تغير اللغة في أمة من الأمم ، لا يمكن أن يحدث ويتم ، إلا عندما تكون الأمة « غافلة عن نفسها وعن وحدة اجتماعها » ، وإلا عندما يكون وجدانها القومي متخدراً أو نائماً . وكل التاريخ يشهد أن اللغة القومية ـ لغة الأمة ، لغة الأم والبيت ـ هي آخر ما يخضع للسيطرة الأجنبية .

ثم اني استغرب كل الاستغراب ، كيف يزعم المؤلف « أن الأمة قد تقبل لغة جديدة ، ومع ذلك لا تفقد خصائصها القومية الأخرى » ، بعد أن سلم أن اللغة تحمل معها تراث الأمة « الأدبي والثقافي » ، وبعد أن قال إنها « تجمع آدابها وفنونها وعواملها النفسية ومثلها العليا » ؟ ولا أدري ماذا يبقى للأمة من الخصائص القومية ، بعد أن تفقد لغتها ، وتفقد معها ـ بطبيعة الحال ـ تراثها الأدبي والثقافي ، وعواملها النفسية وأهدافها ومثلها العليا ؟

*

يحاول المؤلف تأييد رأيه في هذا المضمار بمثال ايرلندة ، فيقول : « هذه ايرلندة . يعود إليها تنبهها القومي وعصبيتها بعد قرون من سيطرة اللغة الانكليزية » . (ص ١٧٢) .

ولكني ـ دون أن استرسل في بحث الأسباب والعوامل التي ساعدت على بقاء الايرلنديين متميزين عن حكامهم الانكليز ـ اسأل هذا السؤال البسيط : هل كانت اللغة الايرلندية اندرست تماماً ، أم بقيت حية في حالة لغة عامية ؟

إن جواب هذا السؤال ، لا يترك مجالاً للاختلاف : إن اللغة الايرلندية كانت باقية في حالة لغة عامية ، والحركة القومية الايرلندية ، بذلت جهوداً جبارة لجعلها لغة الأدب والسياسة أيضاً . واللغة الرسمية في دولة ايرلندة الحرة الآن ، هي اللغة الايرلندية ، لا اللغة الانكليزية . . .

هذا ، ويجب أن لا ننسى في هذا المقام ، أن كل الحركات القومية التي غيرت معالم خارطة أوروبا السياسية منذ قرن واحد تغييراً أساسياً ، قامت على أساس اللغات القومية . إن سلسلة طويلة من الانقلابات السياسية القومية ، من اتحاد ايطاليا ، واتحاد المانيا ، إلى اندراس السلطنة العثمانية والامبراطورية النمسوية ، وإلى استقلال اليونان ، والبلغار ، والهنغار ، وقيام رومانيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا . . . كلها

كانت من نتائج اتحاد اللغات أو اختلافها ، قبل كل شيء ، وأكثر من كل شيء . . .[5] .

أنا أعرف أن هناك من لا يسلم بهذه الحقيقة ، ويحاول تجريحها مستنداً إلى مثال الدول القائمة في طرفي المحيط الأطلسي .

إذ كثيراً ما يقولون : إذا كانت اللغة هي الأساس الأول في بناء القومية فلماذا انفصلت الولايات المتحدة عن انكلترا ، وشعوب امريكا اللاتينية عن اسبانيا والبرتغال ؟

لقد أجبت على سؤال من هذا القبيل ، في محاضرة كنت قد القيتها في نادي الوحدة العربية في القاهرة . وأرى أن أنقل منها بعض الفقرات ، لتنوير هذه القضية ، وازالة الشكوك من الأذهان[6] :

أولاً : إن انفصال الولايات المتحدة الامريكية عن بريطانيا العظمى تم سنة ١٧٧٦ . ويجب أن نتذكر أنه في ذلك العهد ما كان يوجد على وجه الأرض دولة قومية أبداً .

ونستطيع أن نقول : إن ما حدث في أوائل الربع الأخير من القرن الثامن عشر - قبل قيام مبدأ القوميات ، وقبل بدء تكون الدول القومية - لا يمكن أن يتخذ برهاناً على أية نظرية من نظريات القوميات .

ثانياً : أن أميركا مفصولة عن الجزر البريطانية بالبحر المحيط الأطلسي العظيم .

وهذا الانفصال كان ذا خطورة خاصة قبل قرن ، ولا سيما قبل قرن ونصف قرن . لأن المواصلات كانت تجري عندئذ بالسفن الشراعية . وأسفار هذه السفن كانت تستغرق وقتاً طويلاً ، فضلاً عن أنها كانت تتعرض إلى أخطار جسيمة ، بسبب كثرة الزوابع والعواصف التي تحدث خلال مدة السفر الطويلة في ذلك البحر المحيط المكشوف ، وكان من الطبيعي أن يلعب هذا الانفصال الجغرافي دوراً كبيراً في تقرير مصير المستعمرات الامريكية .

---

(٥) ساطع الحصري ، محاضرات في نشوء الفكرة القومية (القاهرة : مطبعة الرسالة ، ١٩٥١) الذي يشرح هذه الوقائع التاريخية بتفصيلات وافية .

(٦) ساطع الحصري ، آراء وأحاديث في القومية العربية (القاهرة : مطبعة الاعتماد ، ١٩٥١) ، ص ٥٣ - ٥٧ .

ثالثاً : أن اللغة الانكليزية لم تصبح اللغة البيتية عند جماعات كبيرة جداً من الامريكيين، إلا في وقت حديث نسبياً . لأن جميع سكان الولايات المتحدة الامريكية ـ تقريباً ـ كانوا من المهاجرين . وهؤلاء المهاجرون كانوا يؤمونها من مختلف الأقطار الأوروبية . وكان بينهم ، فضلاً من الانكليز مئات الآلاف من الالمان ، والايرلنديين ، والطليان ، والسويديين ، والفرنسيين . وكان هؤلاء يحملون معهم إلى القارة الامريكية لغاتهم الأصلية . وما كانوا ينسون تلك اللغات ـ ويصبحون انكليزيي اللغة في بيوتهم ـ إلا بعد مرور جيلين أو ثلاثة على هجرتهم من بلادهم .

ولذلك كله ، كان من الطبيعي أن لا تعمل اللغة الانكليزية في الولايات الامريكية، عملاً يشبه عمل اللغة الالمانية أو الايطالية في القارة الأوروبية .

إن ما قلته عندئذ عن الولايات المتحدة الامريكية ، ينطبق تمام الانطباق على امريكا اللاتينية أيضاً .

بناء على كل ما تقدم، أستطيع أن أؤكد بأن أنطون سعادة يخالف حقائق التاريخ والاجتماع، عندما يعظم شأن الأرض والبيئة الطبيعية في تكوين الأمة ، ويقلل من شأن اللغة في هذا التكوين .

ولعل هذا الغلط يظهر بوضوح أعظم في أحد المزاعم التي سطرها في الفصل الأخير من كتابه :

يقول المؤلف ـ بصيغة التأكيد أن « الذي ينتقل من قطره إلى قطر آخر، يدرك أنه قد أصبح في متحد جديد، سواء أكان يعرف ما هي لغة أهله أم لا يعرف ، سواء أكان يجهل أخلاقهم أم لا يجهل ». (ص ١٥٤ ـ ١٥٥).

أنا لا أدري ماذا يقصد أنطون سعادة بالضبط ، من تعبير « قطره » ؟ هل يقصد من ذلك أراضي الدولة التي ينتسب إليها ، أم يقصد أراضي الأمة التي ينتمي إليها ؟ ولكني أجزم ، في كلتا الحالتين ، أن زعمه هذا يخالف الحقائق الراهنة مخالفة كلية :

فإن المرء ، إذا انتقل من أراضي دولته إلى أراضي دولة أخرى ، لا يدرك أنه أصبح خارج بلاده ، إلا إذا عرف ذلك قبلاً ، أو إذا شاهد معالم الدولة الأخرى ، من علامات حدود ، وأعلام ، وموظفي أمن وجمارك . .

وإذا انتقل من أراضي أمته إلى أراضي أمة أخرى ، لا يدرك هذا الانتقال ، إلا إذا عرف ذلك قبلاً ، أو سمع لغة الناس .

وعلى كل حال ، فإن القول بأن انتقال المرء من قطر إلى آخر يعلمه بأنه أصبح

في قطر جديد . . لا يتفق مع حقائق الأمور واختبارات الحياة ، بوجه من الوجوه .

وأحسب أن الأمثلة الكثيرة التي ذكرتها وشرحتها آنفاً تكفي للبرهنة على أن كتاب « نشوء الأمم » بعيد عن أن يكون كتاباً علمياً اجتماعياً بحتاً ، كما أنه بعيد جداً عن أن يعكس « أحدث الحقائق الفنية التي تنير داخلية المظاهر الاجتماعية، وتمنع من اجراء الأحكام الاعتباطية عليها » كما زعم المؤلف في المقدمة التي صدر بها الكتاب.

ومع هذا ، قبل أن أختم هذا البحث، الانتقادي ، أود أن أقول كلمة حول عبارتين من العبارات التي قرأتها في آخر الكتاب :

يقول المؤلف « أن الوطن وبرّيّته حيث فتح المرء عينيه للنور وورث مزاج الطبيعة وتعلقت حياته بأسبابها هما أقوى عناصر هذه الظاهرة النفسية الاجتماعية التي هي القومية ». (ص ١٨١).

ولكن تعريف الوطن وبرّيّتهِ بالمحل الذي يفتح المرء عينيه إلى النور ، تعريف عامي ، بعيد عن الانطباق على المعنى المفهوم من « الوطن » في العصر الحاضر. الوطن ، لا يعني مسقط الرأس ، وهو أوسع بكثير من البقعة الأرضية التي يفتح المرء فيها عينيه إلى النور ، أنه يشمل كثيراً من التي لا تقع على جميعها أعين معظم المواطنين ، طوال حياتهم . . .

ثم يقول المؤلف : « القومية، هي الروحية الواحدة ، أو الشعور الواحد المنبثق من الأمة، من وحدة الحياة في مجرى الزمان ».

ولكن . . اللغة ألم تكن أهم وسيلة وأهم ظاهرة في وحدة الحياة ؟ ومجرى الزمان ، هل يتجلى في شيء غير التاريخ ؟ أفلا يعني ذلك أن أهم عناصر القومية هي : اللغة والتاريخ ؟[٧].

(٧) أنظر فصل «عوامل القومية،» في : ساطع الحصري، آراء وأحاديث في الوطنية والقومية (بيروت : دار العلم للملايين، ١٩٤٤).

نقد الآراء العلمية
نظرات في الخطب والمقالات

بعد الانتهاء من نقد «نشوء الأمم» ، يجدر بي أن ألقي نظرة عجلى على الآراء العلمية المسرودة في سائر مقالات أنطون سعادة ، وخطبه أيضاً .

إن انتقاداتي للكتاب المذكور ، أظهرت أن الآراء المسرودة فيه كانت بعيدة عن «الدقة العلمية» . فيجب أن لا نستغرب ـ والحالة هذه ـ إذا ظهر لنا المؤلف في بعض الأقسام من كتاباته الأخرى أكثر تباعداً عن مناحي البحث العلمي والدقة العلمية .

إني سأذكر فيما يلي بعض الأمثلة على هذا التباعد :

* * *

في إحدى المحاضرات التي ألقاها أنطون سعادة بغية شرح تعاليم حزبه ، قال ما نصه :

« امبراطورية الهيكسوس ، هي دولة سورية ، شيدت الأهرام وأنشأت أبا الهول ، فهي آثار الدولة السورية والسلطان السوري في مصر »[8] .

في حين أن مراجعة أي كتاب من كتب « تاريخ مصر » تكفي للتأكد من أن الاهرامات شيدت في عهد الأسرة الرابعة . والمدة التي مضت بين حكم أسرة بناة الأهرام وبين دخول الهيكسوس مصر ، كانت مدة طويلة ، توالت خلالها على حكم مصر ، سبع أسر مالكة . فالقول بأن الاهرامات وأبا الهول من آثار الهيكسوس لهو قول

---

(٨) أنطون سعادة، تعاليم وشروح في العقيدة القومية الاجتماعية، سلسلة الأبحاث القومية الاجتماعية، ٨ (دمشق، تموز ١٩٥٠)، ص ١١٢.

ينم عن « خلط تاريخي » Anachronisme فادح ، يخالف اثبت واوضح حقائق التاريخ مخالفة صريحة .

وقال أنطون سعادة في إحدى مقالاته ، ما نصه :

« إن الفتح الحربي وتغيير لغة قوم ودينهم بواسطة الفتح ، لا يلغيان وجود الأمة المغلوبة . فقد افتتح الرومان انكلترا وسيطروا عليها ، وغيروا لغتها الجرمانية وصيروها لاتينية وبقيت الأمة الانكليزية »(٩).

إن زعم سعادة بأن اللغة الانكليزية أصبحت لاتينية ، لهو من المزاعم الاعتباطية التي لا يستطيع أن يقره عليها أحد ، وأما قوله : « وبقيت الأمة الانكليزية » فيخالف الواقع التاريخي مخالفة تامة .

فإن ما نسميه الآن باسم « الأمة الانكليزية » ما كانت موجودة عندئذ ، إنها تكونت بعد ذلك ، نتيجة لسلسلة طويلة من التطورات التاريخية .

يذهب سعادة إلى زعم مماثل لهذا الزعم في أمر فرنسا واسبانيا ، وايطاليا ، ورومانيا أيضاً فيقول :

« لتَّن الفتح الروماني العالم اللاتيني لغة وديناً ، ولكنه لم يستطع تلتينه قومياً وجعله أمة واحدة . لأنه لم يستطع توحيد البيئة والمجتمع . فبقيت اسبانيا في طبيعتها وواقعها الاجتماعي ، وبقيت كذلك فرنسا وايطاليا ورومانيا »(١٠).

أنا لا أدري ما هو الواقع الاجتماعي الذي استمر - وبقي - في اسبانيا ، منذ الفتح الروماني ؟ وأما الذي أعرفه جيداً فهو أن اسبانيا الحالية تختلف عما كانت عليه قبل الفتح الروماني اختلافاً كلياً ، وكذلك عما كانت عليه في عهود الرومان ، والقوط والإسلام . إن ما نسميه الآن باسم «الأمة الاسبانية» ما كانت موجودة قبل الفتح الروماني الذي يشير إليه صاحب المقال. إنها تكونت وتولدت بعد ذلك، نتيجة تطورات سياسية واجتماعية كثيرة وعميقة ومعقدة.

إن ما قلته الآن عن اسبانيا ، ينطبق على فرنسا أيضاً ، إذ من الأمور الثابتة تاريخياً ، أن جنوب فرنسا الحالية مثلاً ، ظل مختلفاً عن شمالها اختلافاً كبيراً ، من جميع الوجوه السياسية والاجتماعية مدة طويلة من الزمن . وفرنسا لم تصبح وحدة

---

(٩) أنطون سعادة، حاربنا العروبة الوهمية، لنقيم العروبة الواقعية، سلسلة الأبحاث القومية الاجتماعية، ١٢ ، ص ١٨ .

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٨ .

جغرافية إلا بعد تطورات سياسية واجتماعية استمرت قروناً عديدة . فالقول بأن فرنسا بقيت كما هي بعد الفتح الروماني، لا يتفق مع حقائق التاريخ أبداً .

وكذلك الأمر في رومانيا وفي سائر البلاد اللاتينية.

إني أعتقد أن هذه الأقوال والمزاعم ، كلها بعيدة عن الدقة العلمية ومخالفة للحقائق التاريخية ، إنما قيلت لدعم فكرة سياسية ، بصورة اعتباطية.

*

إن أمثال هذه المزاعم الاعتباطية كثيرة في كتابات أنطون سعادة.

إنها جرته غير مرة ، إلى نقض نفسه بنفسه أيضاً.

وها إني أذكر فيما يلي ، مثالاً بارزاً على التناقض الصريح:

إنه يشير ـ في إحدى المحاضرات التي ألقاها لشرح تعاليم حزبه ـ إلى «الفرق» الذي يظهر في التاريخ « بين كيفية فتح السوريين الكنعانيين ـ أي الفينيقيين ـ لافريكة واستعمالهم لها ، وكيفية فتح العرب واستعمالهم لها ».

« الكنعانيون (الفينيقيون) استعمروا الشاطىء الأفريقي ، ولكنهم لم يساووا في الحقوق بينهم وبين شعوب شمال أفريقة الذين أخضعوهم ، وكانوا من سلالة أحط من سلالتهم . فاحتفظ السوريون الكنعانيون بسلامة فطرتهم ، وبقيت لهم النفسية المتوارثة الموجودة في طريقة عنصرهم دون أي تعديل، واحتفظوا بسيادتهم على الأفريقيين ، وبقوتهم، ولذلك أمكن أن ينشئوا امبراطورية عظيمة، كادت أن تسحق روما . ولم تسقط تلك الامبراطورية السورية الغربية ـ امبراطورية قرطاجنة ـ إلا في حرب مع الرومان الذين هم قوم من سلالة نظير السلالة المتفوقة التي ينتمي إليها السوريون الكنعانيون ».

« أما العرب ، فعلى عكس السوريين، فإنهم اختلطوا بأقوام من سلالات الزنوج فدخل في المزيج العربي عرق من سلالات منحطة، ولولا أن العدنانيين منهم ، الذين هم من الأرومة الكنعانية ، حافظوا ـ بعامل البداوة ـ على مجموع عرقي جيد الفطرة ، لما أمكن العرب القيام بنهضة الفتح المحمدي . وقد أجاز العرب، بعامل الشرع الديني الامتزاج الدموي الواسع بلا فرق بين سلالات راقية وسلالات منحطة. فلما افتتحوا شمال افريكة الذي كان افتتحه السوريون قبلهم، أجازوا الاختلاط الدموي اللامحدود مع الأقوام الافريكية ، فلم يمكن أن ينشأ من المزيج الذي تولد من اختلاط العرب والبربر وغيرهم من أهل المغرب أية نهضة يمكن أن تحدث تمدناً أو عظمة سياسية أو فنية من أي وجه أو شكل . . لم يمكن أن تنشأ من الفتح العربي قرطاجنة ثانية على الشاطىء الافريكي. لأن امتزاج العرب ، ومن سار معهم من الافريكيين على أساس المساواة المدنية، بعامل المبدأ الديني المحمدي المساوي مساواة مدنية كلية بين المؤمنين، أفقد العرب من حيويتهم وأضاف إلى

حيوية الافريكيين شيئاً ، ولكن بين رفع الأدنى وانزال الأعلى ، حصل متوسط أقرب إلى الانحطاط منه إلى الارتقاء »[11] .

أنا لا أود هنا، أن أنتقد هذه الآراء ، وأتحرى مبلغ موافقتها للحقائق الراهنة، ولا أن أناقش ـ بوجه خاص ـ القول القائل بأن «العرب لم يوجدوا في الساحل الافريكي تمدناً وعظمة سياسية أو فنية من أي وجه وشكل ». إنما أود أن أسجل الآراء المسطورة هنا، وأقارنها مع ما جاء عنها في كتاب نشوء الأمم :

في هذه المحاضرة، تكلم أنطون سعادة عن السلالات الراقية والسلالات المنحطة، وجزم بأن الاختلاط مع السلالات المنحطة بوجه عام ـ ومع الزنوج بوجه خاص ـ يؤدي إلى انحطاط السلالة ويحول دون قيام نهضة حقيقية، وتقدم هام.

في حين أنه ـ في كتاب نشوء الأمم، أدعى عكس ذلك تماماً : لقد فند هناك نظرية « تفاضل السلالات » تفنيداً قوياً، ودحض دعايات نقاوة السلالة صراحة.

وها إني أنقل فيما يلي ، ما كتبه هناك حول الموضوع:

« يجب أن لا يستنتج من المميزات النفسية أو العقلية ، أن هنالك مواهب عقلية سلالية خاصة مكتسبة من الشكل السلالي، ومقتصرة مع السلالة ومتوارثة فيها لأن الواقع قد برهن على غير ذلك : فحيث امتزجت السلالات قديماً، كانت المدنية أرقى . وأن أسبرطة كانت تمنع الاختلاط مع الأجانب محافظة على نقاوة دمها، ولكنها كانت في المدنية دون أثينا، التي كثر فيها الاختلاط الدموي بمراحل . وأن أرسطو طاليس كان يعد الماكدونيين المحافظين برابرة. والاسكندر نفسه كان يرى أنه يمكن أن يحسب الهلينيون انصاف آلهة، بالنسبة إلى رجاله المكدونيين.

« وإن الأدلة على عدم صحة القول بتفوق إحدى السلالات الراقية في المواهب العقلية على الأخرى لمتوفرة. فإذا أخذنا الوجهة الفردية، ودرسنا تسلسل بعض النوابغ، وجدنا أن لا عبرة بنقاوة السلالة. فالشاعر الكبير اسكندر بوشكين، المبدع في الأدب الروسي القومي، كان ذا عرق زنجي ، فقد كان لبطرس الأكبر قائد زنجي، رفعته درجة ذكائه إلى مرتبة مهندس المدفعية العام، وصيرته ذا أملاك واسعة وتزوج سيدة روسية من الأشراف. وحفيد هذا الزنجي هو بوشكين، أعظم شعراء روسيا. والكاتبان الفرنسيان الشهيران دوماس الأب والابن كانا ذَوَيْ عرق زنجي».

« إن نظرية ضرورة نقاوة السلالة شرطاً للارتقاء العقلي وإنشاء المدنيات واطراد التقدم قد أصبحت واهية جداً، إذا لم نقل فاسدة بالمرة، تجاه المعلومات العلمية الحديثة، خصوصاً ما تعلق منها بالمدنيات الأولى . فمدنية بابل التي يعدها العلماء أو جمهورهم أولى المدنيات التي أثرت على سير

---

(١١) سعادة، تعاليم وشروح في العقيدة القومية الاجتماعية، ص ١٠٩ ـ ١١٠.

التمدن العام نحو الارتقاء ، لم تكن عمل سلالة واحدة أو قوم أصفياء ، كما كان الظن القديم ، بل نتيجة احتكاك واختلاط الشمريين بالساميين »[١٢].

يلاحظ أن الآراء المسرودة هنا، تناقض المزاعم المسطورة في المحاضرة التي ذكرتها آنفاً، مناقضة تامة. في المحاضرة، تبنى الرجل نظرية تفاضل السلالات، وقال بضرورة نقاوة السلالة لتقدم الحضارة، في حين أنه ـ في الكتاب ـ كان قرر أن هذه النظرية « واهية جداً ».

كيف ولماذا انجرف أنطون سعادة إلى مثل هذا التناقض الكبير ؟

يلوح لي أن السبب في ذلك ، هو: تغلب نزعته السياسية على نزعته العلمية.

في الكتاب، قد سجل حكم العلم الحديث في هذه النظرية، دون أن يهدف ـ من وراء ذلك ـ إلى غاية سياسية . وأما في المحاضرة، فإنه كان يسير وراء هدف سياسي، فتحيز إلى النظرية التي تساعد على بلوغ الهدف المذكور، دون أن يتذكر، بأنه كان فندها تفنيداً علمياً، وقال عنها: أنها واهية جداً . .

(١٢) سعادة، نشوء الأمم ، ص ٣٦ ـ ٣٧.

نقـد الآراء السياسيـة

قبل الشروع في إبداء ملاحظاتي على آراء وتعاليم أنطون سعادة السياسيـة، أرى أن استعـرض هذه الآراء ، استعـراضاً مجـرداً عن كل تعليق ، لمسـاعدة القـارىء على تكوين فكرة صحيحة عن المبادىء التي قـام عليها «الحـزب السوري القـومي»، الذي سمي مؤخراً باسم « الحزب القومي الاجتماعي ».

ولذلك أدرج فيما يلي مبادىء الحزب الأساسية، ومبادئه الاصـلاحية، مـع غايـة الحـزب وخـطتـه، وذلـك نقـلاً عن الحلقـة الثـامنـة من « سلسلة الأبحـاث القـوميـة الاجتماعية »[١٣].

المبادىء الأساسية للحزب السوري القومي الاجتماعي

المبدأ الأول:

سورية للسوريين، والسوريون أمة تامة.

المبدأ الثاني:

القضية السورية، هي قضية قومية قائمة بنفسهـا ، ومستقلة كل الاستقـلال عن أية قضية أخرى.

المبدأ الثالث:

القضية السورية هي قضية الأمة السورية والوطن السوري.

المبدأ الرابع:

الأمة السورية، هي وحدة الشعب السوري، المتولدة من تاريخ طويـل، يرجـع

---

(١٣) سعادة، تعاليم وشروح في العقيدة القومية الاجتماعية.

إلى ما قبل الزمن التاريخي الجلي.

المبدأ الخامس:

الوطن السوري، هو البيئة الطبيعية التي نشأت فيها الأمة السورية. وهي ذات حدود جغرافيه، تميزها عن سواها، تمتد من جبال طوروس في الشمال الغربي وجبال البختياري في الشمال الشرقي إلى قناة السويس والبحر الأحمر في الجنوب شاملة شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة. ومن البحر السوري في الغرب، شاملة جزيرة قبرص، إلى قوس الصحراء العربية وخليج العجم في الشرق، ويعبر عنها بلفظ عام: الهلال السوري الخصيب، ونجمته جزيرة قبرص.

المبدأ السادس:

الأمة السورية مجتمع واحد.

المبدأ السابع:

تستمد النهضة السورية القومية الاجتماعية روحها من مواهب الأمة السورية وتاريخها الثقافي السياسي القومي.

المبدأ الثامن:

مصلحة سوريا فوق كل مصلحة.

يلاحظ أن أهم هذه المبادىء الأساسية الثمانية ـ بالنسبة إلى موضوع أبحاثنا ـ هو المبدأ الأول والمبدأ الخامس:

لأن المبدأ الأول، يقول «السوريون أمة تامة» ويعني بذلك أنهم ليسوا جزءاً من الأمة العربية.

والمبدأ الخامس يحدد سوريا تحديداً يختلف عما هو معروف ومألوف اختلافاً كلياً.

المبادىء الاصلاحية

المبدأ الأول:

فصل الدين عن الدولة.

المبدأ الثاني:

منع رجال الدين من التدخل في شؤون السياسة والقضاء القوميين.

المبدأ الثالث:

إزالة الحواجز بين مختلف الطوائف والمذاهب.

المبدأ الرابع :

إلغاء الاقطاع، وتنظيم الاقتصاد القومي على أساس الإنتاج، وانصاف العمال وصيانة مصلحة الأمة والدولة.

المبدأ الخامس :

اعداد جيش قوي، يكون ذا قيمة فعلية في تقرير مصير الأمة والوطن.

غاية الحزب وخطته

غاية الحزب السوري القومي الاجتماعي : « بعث نهضة سورية قومية اجتماعية، تكفل تحقيق مبادئه، وتعيد إلى الأمة السورية حيويتها وقوتها. وتنظيم حركة تؤدي إلى استقلال الأمة السورية استقلالاً تاماً، وتثبيت سيادتها، وإقامة نظام جديد يؤمن مصالحها ويرفع مستوى حياتها، والسعي لإنشاء جبهة عربية » .

هذه هي المبادىء الأساسية والمبادىء الاصلاحية، والغاية والخطة المقررة للحزب السوري القومي الاجتماعي.

إن جميع هذه المبادىء والخطط مقرونة ـ في النشرة التي ذكرتها آنفاً ـ بشروح وافية.

ومع هذا، رأى مؤسس الحزب ـ أن يتوسع في هذه الشروح ولذلك ألقى خمس محاضرات في الندوة الثقافية للحزب، خلال شهري كانون الثاني وشباط من سنة ١٩٤٨.

ومن المفيد أن ننقل من هذه الشروح، بعض الأقسام المتعلقة بالعالم العربي من ناحية ، وبلبنان من ناحية أخرى ، لإعطاء فكرة أتم عن موقف أنطون سعادة من القضية العربية .

حول الجبهة العربية

يشرح أنطون سعادة رأيه في أمر إنشاء « الجبهة العربية » المنصوص عليها في « غاية الحزب وخطته » بالتفاصيل التالية :

« إن إيجاد جبهة من أمم العالم العربي، تكون سداً منيعاً ضد المطامع الأجنبية، وقوة يكون لها وزن كبير في اقرار المسائل السياسية الكبرى، هو جزء متمم لغاية الحزب السياسية، من الوجهة الخارجية.

« إن سورية هي إحدى أمم العالم العربي وأنها هي الأمة المؤهلة لقيادة العالم العربي، وما النهضة القومية الاجتماعية إلا البرهان القاطع على هذه الأهلية.

«من البديهي أن الأمة التي لا عصبية لها تكفل القيام بنهضتها هي نفسها، ليست بالأمة التي ينتظر منها أن تنهض بالأمم الأخرى وتقودها في مراقي الفلاح »

« إن القومية السورية، هي الطريقة العملية الوحيدة، والشرط الأول لنهضة الأمة السورية وتمكينها من الاشتغال في القضية العربية ».

« إن الذين يعتقدون أن الحزب القومي الاجتماعي يقول بتخلي سورية عن القضية العربية ـ لأنهم لا يفهمون الفرق بين النهضة السورية القومية الاجتماعية والقضية العربية ـ ضلوا ضلالاً بعيداً ».

« إننا لن نتنازل عن مركزنا في العالم العربي، ولا عن رسالتنا إلى العالم العربي . ولكننا نريد، قبل كل شيء أن نكون أقوياء في أنفسنا لنتمكن من تأدية رسالتنا. يجب على سورية أن تكون قوية بنهضتها القومية الاجتماعية لتستطيع القيام بمهمتها الكبرى ».

« إن الفكرة الشاملة التي أوجدها الحزب السوري القومي الاجتماعي تكوّن قضية مثالية في الحياة القومية. وليس يريد الحزب حصر الفكرة السامية وحصر نتائجها الخطيرة في سورية، بل هو يريد حملها إلى الأمم العربية الشقيقة، عن طريق العمل الثقافي وتبادل الآراء والتفاهم، لا عن طريق إلغاء شخصيات الأمم العربية وفرض النظريات عليها فرضاً»(١٤).

حول المسألة اللبنانية

يشرح أنطون سعادة موقفه من المسألة اللبنانية ـ خلال بحثه عن غاية الحزب ـ على الوجه التالي:

« أما الوجهة السياسية من غاية الحزب، فمن الناحية الداخلية، يعتبر الحزب أن المسألة اللبنانية نشأت لمبررات جزئية، كانت صحيحة حين كانت فكرة الدولة دينية. ولكن مبادىء الحزب السوري القومي الاجتماعي قد أوجدت الأساس الاجتماعي الحقوقي القومي. وبتحقيق مبادىء الحزب السوري القومي الاجتماعي تزول المبررات التي أوجدت انعزال لبنان »(١٥).

ثم يوسع هذا البحث في مقالة خاصة، حيث يقول ما يلي:

« لا جدال في أن السبب الموجب من الوجهة الداخلية ، لوجود الدولة اللبنانية، هو المنازعات

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٤٨ ـ ٤٩.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٥٠.

والحروب والمذابح الدينية التي حدثت بسبب الحزبيات الدينية ونفسية صراع الأديان، وكان يكفي المسيحيين أن يطلبوا الاستقلال الإداري أو كياناً سياسياً يقيهم شر الفتن الدينية من غير لجوء إلى الانفصال النفسي الثقافي القومي. والواقع أنه لم يخطر قط في بال أحد من قدماء السياسيين في لبنان، حتى ولا في بال المؤسس الفعلي الأول والأكبر للانفصال اللبناني، السيد شكري غانم. الذي عاش مدة طويلة في فرنسا واكتسب الجنسية الفرنسية على ما هو معلوم وشائع وتنقل في عمله السياسي في فرنسا بين جمعية سورية طوراً وجمعية لبنانية تارة، أن يكون الانفصال اللبناني انفصالاً قومياً، فقد استمر غانم يشعر بسوريته حتى بعد إعلان « لبنان الكبير » من قبل قائد جيش الاحتلال الفرنسي، الجنرال غورو. ونشر من الكتابات ما يثبت بقاءه سورياً وحسبانه لبنان جزءاً مستقلاً من أجزاء سورية الطبيعية [١٦]. ولكن المدارس الفرنسية وسياسة الاحتلال الفرنسي نحو ربع قرن أنشأت لنا طائفة من الشبان المتنكرين لسوريتهم...

« ... إذا كان هنالك سبب موجب للاستقلال الإداري والسياسي، فليس هنالك ما يوجب الانفصال عن القومية السورية التي هي نتيجة الواقع الطبيعي والاجتماعي السوري، والتي ينادي بها اللبنانيون المستقلون عن الارادات الأجنبية »[١٧].

هذا، وقال أنطون سعادة، رداً على أسئلة أحد الصحفيين ما يلي:

« إننا نحترم الكيان اللبناني... كياناً سياسياً بررت وجوده جزئياً، اعتبارات دينية وسياسية، ولكننا نعتقد أن اللبنانيين هم سوريون قومياً، مندمجون في أصل الأمة السورية ومزاجها وحياتها وتاريخها وثقافتها وبيئتها ودورتها الاجتماعية والاقتصادية »[١٨].

هذا، وأرى من المفيد أن أنقل فيما يلي بعض الفقرات، من خطبة القاها أنطون سعادة - في حفلة أول مارس سنة ١٩٤٠ رداً على السوريين واللبنانيين الذين يناوئون حزبه:

مما قاله عن السوريين:

« إن هؤلاء السوريين المنادين « العروبة ! العروبة ! » لم يفعلوا شيئاً، لا في سبيل امتهم ولا في سبيل العالم العربي. إنهم يدعون باطلاً أن الحزب السوري القومي الاجتماعي عدو العرب والعروبة. هم أعداء العرب والعروبة الحقيقيون، بما يثيرونه ضد نهضة الأمة السورية التي هي في مقدمة أمم العالم العربي.

---

(١٦) أنظر مقدمة شكري غانم في:
George Samné, *La Syrie*, préface de Chekri Ganem (Paris : Bossard, 1921).

(١٧) سعادة، حاربنا العروبة الوهمية، لتقيم العروبة الواقعية، ص ١٣ - ١٥.

(١٨) أنظر: الحلقة الرابعة عشرة من سلسلة الأبحاث، ص ٩١.

إننا ـ نحن السوريين القوميين الاجتماعيين ـ نوجه كل قوانا فيما يختص بالمسائل القومية إلى أهداف أمتنا نحن. أما فيما يختص بالمسائل المتعلقة بالعالم العربي كله تجاه غيره من العوالم، فنحن هم العرب قبل غيرنا. نحن جبهة العالم العربي وصدره، وسيفه، وترسه، ونحن حماة الضاد ومصدر الاشعاع الفكري في العالم العربي كله »[١٩] .

ومما قاله عن اللبنانيين:

« إن هؤلاء الانفصاليين الذين ينادون بملء أشداقهم «لبنان ! لبنان !» هم أعداء لبنان واللبنانيين. فهم يرمون إلى فصل لبنان عن الوطن الكامل، المتلاحم الأجزاء، وعزله عن العالم، ليكون فريسة هينة لغول الاستعمار الأجنبي. إذا كانت المسألة، مسألة قتل الشعب اللبناني من أجل فصل لبنان عن الوحدة الجغرافية للوطن السوري، فهم أبطال هذه المجزرة. ولذلك أعلنهم أعداء لبنان واللبنانيين هم الذين يريدون إمحاء الشعب اللبناني من الوجود. أما متى كانت المسألة مسألة الشعب في لبنان وحياته، فنحن هم اللبنانيون الحقيقيون، ولا لبنانيين غيرنا . . . »[٢٠] .

(١٩) أنظر : الحلقة السابعة من سلسلة الأبحاث القومية الاجتماعية، ص ٧٩.

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ٨٠ .

مسألة حدود سوريا
ومفهوم القومية السورية

يتبين من تعاليم أنطون سعادة وشروحها، أن أس الأساس الذي قام عليه حزبه ، هو الدعوة إلى التمسك بالقومية السورية، واعتبار هذه القومية مستقلة عن القومية العربية تمام الاستقلال، مع إدخال العراق في حدود سورية الطبيعية، واعتبار العراقيين سوريين.

لا مجال للشك في أن هذه النظرة الغريبة إلى مفهوم تعبير «سوريا الطبيعية» نشأت عن ظروف تفكير أنطون سعادة الخاصة ونزعاته السياسية.

كل شيء يدل على أن مبادىء الحزب السوري القومي ، كانت تبلورت في ذهن أنطون سعادة ، عندما كان في المهجر ، أو عقب عودته إلى أرض الوطن ، وذلك في الوقت الذي ما كان يعرف عن البلاد العربية شيئاً يذكر ، غير أحوال سوريا ولبنان .

ولهذا السبب أسس حزبه على أساس محاربة الانعزالية والطائفية في سوريا ولبنان، والدعوة إلى توحيد هذين القطرين.

ولكنه، عندما لاحظ الأمور عن قرب، وأمعن النظر في حقائق الأحوال، أدرك الوشائج المتينة التي تربط السوريين بالعراقيين، وفهم أنه لا مجال منطقياً لفصل سوريا عن العراق، من الوجهة القومية. وراح يزعم أن العراق جزء من سوريا الطبيعية. وأخذ يطبق مبادىء حزبه على العراق، دون أن يغير اسمه.

في الواقع أن أنطون سعادة نفسه ينكر وقوع هذا التطور. لأنه، عندما وجه إليه أحد الصحفيين سؤالاً في هذا الموضوع، صرح بأنه كان بهذا الرأي، منذ بداية الأمر.

إلا أني وجدت في طبعتي كتاب نشوء الأمم، دلائل قاطعة على أن أنطون سعادة

لم يكن مخلصاً في تصريحه هذا، بل كان يحاول خداع مخاطبيه، وربما كان يخادع نفسه أيضاً.

لأني، عندما قارنت بين الطبعة الأولى، وبين الطبعة الثانية المنقحة، مقارنة دقيقة، علمت أن التنقيحات كانت طفيفة، لا تخرج عن نطاق تبديل بعض الكلمات وبعض العبارات. إلا أن جميع هذه الكلمات والعبارات المنقحة كانت ذات أهمية خاصة، تدل على حدوث تطور هام في تفكير المؤلف عن حدود سوريا، ومفهوم القومية السورية.

فإن ما سماه المؤلف في الطبعة الأولى «البقاع السامية»، تحول إلى «البقاع السورية»، وما سماه عند التأليف «الدولة العباسية»، تحول عند التنقيح إلى «الدولة السورية العباسية». كما أن أكدّ وكلده وبابل.. التي كانت تذكر في الطبعة الأولى منفصلة عن سوريا ومعطوفة عليها، صارت في الطبعة الثانية جزءاً من سوريا، والعراق الذي كان يذكر في الطبعة الأولى منفصلاً عن سوريا على الدوام، ومخاصماً أو منافساً لها في بعض الأحيان، صار يعتبر في الطبعة الثانية من أجزاء سوريا الطبيعية، ويسمى لذلك باسم « سوريا الشرقية ».

ولإزالة الشكوك التي قد تساور بعض الأذهان في هذا المضمار، رأيت أن أدرج فيما يلي بعض النصوص الواردة في الطبعتين، عن طريق المقارنة والمقابلة:

الطبعة الأولى	الطبعة الثانية
ابتدأ العصر المعدني بين الشعوب السامية وفي مصر (ص ٧٨) في هذا العصر وفي هذه البقاع السامية دخل المحراث (ص٧٩) يبتدىء عصر الدولة التاريخية في الأقوام الثقافية الخارجة عن العصر الحجري إلى العصر المعدني ، وهي الأقوام السامية والحامية في بابل وارض كنعان ومصر. . . . . (ص ١٠٥) الشريعة الكنعانية . . . لم تكن تقل عن شريعة حورابي وهي تدل على الارتقاء السياسي العالي في جنوب سورية (ص ١١٥)	ابتدأ العصر المعدني في سوريا وفي مصر . . . . (ص ٧٨) في هذا العصر وفي هذه البقاع السورية دخل المحراث (ص ٧٩) يبتدىء عصر الدولة التاريخية في الأقوام الثقافية الخارجة عن العصر الحجري إلى العصر المعدني ، وهي الأقوام السامية في سورية (بابل وارض كنعان) والحامية في مصر. . . (ص ١٠٥) الشريعة الكنعانية . . تدل على الارتقاء السياسي العالي في جنوب سورية كما دلت الشريعة الحمورابية على الارتقاء السياسي العالي في شرق شمالي سورية . . . . (ص ١١٥)
وهو ما لم تدرك الدول العباسية أهميته . . . . (ص ١٣٤) خذ القرايا المزرورة في سورية في التاريخ القديم تجد انها اصبحت كتلاً مغناطيسية قوية كدمشق وحمص وحلب وبيروت والقدس. . . . . (ص١٦٥) وأما من الأقسام الجديبة من بلاد الكلدان وشوشان وسيستان وآسيا الوسطى . . . . (ص٤٣)	وهو ما لم تدرك الدولة السورية العباسية أهميته . . . (ص ١٣٤) خذ القرايا المزرورة في سوريا في التاريخ القديم ، تجد انها اصبحت كتلاً مغناطيسية قوية كدمشق وبغداد (بابل) واورفة (أديسة) وحمص وحلب وبيروت والقدس . . . . . (ص ١٦٥) واما في الأوساط الجديبة من شرق سورية (بلاد الكلدان وشوشان) (وسيستان) وآسيا الوسطى . الدولة التاريخية الناشئة

الطبعة الأولى	الطبعة الثانية
الدولة التاريخية الناشئة في بابل وآشور وسورية ومصر (ص١٠٦) ولكنا نجد فرقاً ظاهراً في تفرد النظامين : الشنعاري والمصري (ص ١٠٩)	في سورية (بابل وآشور) وفي مصر .... (ص ١٠٦) ولكنا نجد فرقاً ظاهراً في تفرد النظامين : السوري (الشنعاري) والمصري .... (ص ١٠٩)
كانت دولة حورابي تمتاز على الدولة المصرية..... (ص ١١١) (الدولة) جبلت الساميين والشمريين في باب الله (بابل) ، وهي جبلت الشماليين بالجنوبيين في سورية . .....(ص ١١٢) ان سورية ايضاً ساهمت في الدولة البرية حيث ساعدت الظروف ، كما في الشمال حيث ساعدت الامبراطورية الحيثية (ص ١١٣)	كانت الدولة السورية في عهد حورابي تمتاز على الدولة المصرية (ص ١١١) (الدولة) جبلت الساميين والشمريين في باب الله (بابل) في سورية الشرقية ، وهي جبلت الشماليين بالجنوبيين في سورية الغربية .... (ص ١١٢) ان سورية ايضاً ساهمت في الدولة البرية حيث ساعدت الظروف ، كما في الشرق حيث نشأت الامبراطورية الاكادية والامبراطورية الكلدانية ، وكما في الشمال حيث نشأت الامبراطورية الاشورية والحيثية ....(ص ١١٣)

الطبعة الأولى	الطبعة الثانية
لو كانت بغداد واقعة قرب (الرتبة ١) او بين هذه ودمشق ، اول لو كانت الصحراء بين سورية والعراق بلاداً عمرانية آهلة بالسكان ، أما كانت البيئة الموحدة وحدة المجتمع أيضاً (ص١٦٦) (١) يقصد « الرطبة » .	إن جفاف الاقليم بسبب محق الحرجات والغابات ، الذي ساعد الصحراء على اقتحام التخوم السورية الجنوبية ، وتجويف الصحراء السورية كاد يفصل بين الشام والعراق ، او بين شرق سورية وغربها ، لولا النهران السوريان العظيمان ، الفرات ودجلة اللذان حفظا استمرار العمران السوري وامكانية تكاثره وتوثيق الحياة القومية ضمنه . . . . (١٦٦)
لجأ الفرس إلى الشيعة ليحدثوا انفساماً يتخلصون فيه من سيطرة سورية الاموية ، وليستعيدوا استقلالهم ونفوذهم الروحيين والماديين . وتابع العراق الفرس لتصبح السيطرة فيه وتمسكت سورية بالسنة لكي لا تذوب في العراق وبلاد فارس (ص١٧٥)	لجأ الفرس إلى الشيعة ليحدثوا انفساماً يتخلصون فيه من سيطرة سورية الأموية وليستعيدوا استقلالهم ونفوذهم الروحيين والماديين ، لتصبح السيطرة فيهم . وتمسكت سورية بالسنة لكي لا تخضع للفرس. . . . . (ص ١٧٥)

إني أعتقد أن هذه النصوص المتقابلة لا تترك لزوماً لأي تعليق كان.

ومع هذا، أود أن ألفت الأنظار ـ بوجه خاص ـ إلى النص الأخير: قال المؤلف ـ في الطبعة الأولى من كتابه «تمسكت سوريا بالسنة، لكي لا تذوب في العراق وبلاد فارس»، مما يدل دلالة قاطعة على أنه كان يعتبر العراق، منفصلاً عن سوريا، كما أنه كان يزعم أن سوريا كانت معرضة لخطر الذوبان في العراق وبلاد فارس، لو لم تتمسك بمذهب السنة. ولكنه ـ في الطبعة الثانية ـ بعد أن قطع شوطاً بعيداً في اعتبار العراق جزءاً من سوريا الطبيعية، وبعد أن قال بوحدة سوريا والعراق من الوجهة القومية ـ رأى من الضروري أن يحذف كلمة العراق من هذا النص، فقال: «تمسكت سوريا بالسنة لكي لا تخضع للفرس»...

*

وأما فداحة الشذوذ الذي أظهره أنطون سعادة باعتبار العراق جزءاً من أجزاء «سوريا الطبيعية».. فتظهر بوضوح تام لكل من يرجع إلى حقائق الجغرافية الطبيعية.

فإني أقول بكل جزم وتأكيد: ما من ملاحظة جغرافية، تستطيع أن تربط اللاذقية ـ مثلاً ـ بالبصرة، أو سهول حلب بأهوار العمارة، أو الموصل بنابلس أو يافا.

إن الرابطة التي تربط هذه البلاد ـ التي اعتبرها سعادة نفسه قطراً واحداً ـ هي رابطة اللغة والتاريخ، لا رابطة البيئة والمناخ والطبيعة.

ولكن مؤسس الحزب السوري القومي، لم يشأ أن يعترف بأهمية رابطة اللغة والتاريخ، لأنه شعر بأن الاعتراف بهذه الرابطة، قد يضطره إلى توسيع نطاق القومية التي يدعو إليها، ولذلك راح يحاول أن يختلق روابط جغرافية، لكي يبرر نزعته السياسية التي ترمي إلى ربط العراق بسوريا دون ربطه بسائر البلاد العربية.

هذا هو، في نظري، السبب الأصلي في تخبط أنطون سعادة هذا التخبط الغريب في أمر تقرير حدود سوريا الطبيعية، وتحديد مفهوم القومية السورية.

ولذلك أقول: إن زعيم الحزب السوري القومي، لم يستنبط نظرياته السياسية من الأبحاث العلمية، بل بعكس ذلك، أراد أن يسخر الأبحاث العلمية لخدمة نزعاته السياسية.

مفهوم العروبة

إن الآراء السياسية التي سردها أنطون سعادة في تعاليمه الأساسية عن البلاد

العربية، تبدو لأول وهلة: كخطة متوسطة بين نزعة الاقليمية الضيقة، وبين فكرة القومية الشاملة.

لأنه يصرح بوحدة سوريا والعراق ـ ولو كان ذلك تحت اسم سوريا ـ كما أنه، يعترف بوجوب قيام الدولة (السورية العراقية) بدور هام في تكوين جبهة قوية مع سائر بلاد العالم العربي.

إن فكرة الجبهة العربية ـ بعد الاعتراف بوحدة سوريا والعراق ـ لا تترك هوة عميقةبين القائلين بالقومية السورية وبين القائلين بالقومية العربية.

ذلك لأن سير الوقائع وتوالي التجارب يكفلان ملء هذه الهوة وردمها، بمرور الزمان: إذ من البديهي أن الجبهة المنشودة لا يمكن أن تكون قوية، ما لم يرتبط اعضاؤها بروابط محكمة. واما احكام هذه الروابط، فيستلزم، تحويل هذه الجبهة ـ ولو بصورة تدريجية ـ إلى منظمة فعالة، تسير قدماً نحو «الفيدرالية».

*

إلا أن كتابات انطون سعادة ـ ولا سيما الأخيرة منها ـ لا تساير منطق التاريخ والاجتماع في هذا المضمار. بل بعكس ذلك، تسعى لتوسيع الهوة وتعميقها بشتى الصور والأساليب.

إنه يتحامل على فكرة القومية العربية تحاملاً عنيفاً جداً وينعت دعاتها بأسوأ النعوت وأشنع الصفات.

يقول عن نفسية القومية العربية، انها «مرض نفسي شوه العقل السوري والادراك والمنطق»[٢١].

ويتكلم عن تفكير «المصابين بمرض العروبة النفسي» (ص ٣٥) وعن «وهم الوحدة العربية» (ص ١٠)، و «خيال العروبة» و «هذيان الوحدة العربية» (ص ١٠ و ٤٠).

وينعت العروبة والعقلية العروبية بـ «اللاقومية، والاتكالية، واللاتعميرية»، ويزعم أن هذه العقلية تستلزم المناداة بـ «لا حول ولا قوة إلا بالله» (ص ٣٣).

وفضلاً عن ذلك كله يدعي: أن فكرة الوحدة العربية، هي التي أضاعت على سورية كيليكيا، واسكندرونة وفلسطين.

*

(٢١) سعادة، حاربنا العروبة الوهمية، لنقيم العروبة الواقعية، ص ٩.

إني لا أرى لزوماً لاقامة الأدلة على خطل هذه المزاعم . ولكن أرى من المفيد أن أبحث عن مصدر هذه المزاعم الباطلة ، وأن اكشف الستار عن دوافع هذا التحامل العنيف .

إني أعتقد أن أسباب ذلك كله ، تعود إلى « سوء فهم » انطون سعادة للمعاني المقصودة من كلمات « العرب ، والعروبة ، والقومية العربية » .

أولاً ـ انه يستعمل في كتاباته كلمتي العرب والعروبة ، بمعنى البدو والبداوة ، ولذلك ، يزعم أن الدعوة إلى العروبة ، إنما تعني العودة إلى حياة البداوة ، والرجوع إلى عيشة الصحراء .

إن الأدلة على ذلك كثيرة في كتاب نشوء الأمم وفي سائر الكتابات . وفيما يلي بعض العبارات المسطورة في كتاب نشوء الأمم :

« في شرقنا الأدنى ، نرى العرب يسدون حاجاتهم المعاشية مباشرة أو بما يشبه المباشرة ، كتناولهم لبن النوق والتقاطهم التمر ، وتربية الجمال أهم شؤونهم الاقتصادية » . (ص ٥٩) .

« من درسنا العرب الذين في جوارنا نرى الفرد لا يكون عندهم سوى وحدة عددية في القبيلة » . (ص ٥٩) .

« العرب تجري حياتهم ضمن دوائر قبائلهم . ولهم مصالحهم الخاصة في الزواج والرحلة والغزو والسلب » . (ص ١٦٢) .

وفيما يلي بعض العبارات المسطورة في نشرة التعاليم والشروح :

« لولا علو هذه الجبال (أي جبال لبنان) والأنهر المتدفقة منها ، لكانت الصحراء عمت البلاد ، ولكنا تحولنا إلى عرب (أي إلى صحراويين ـ من العربة ـ الصحراء) » (ص ١٣٠) .

ماذا نعني بكون الأمة السورية احدى أمم العالم العربي ، أو احدى الأمم العربية ؟ هل نعني أن السوريين هم جزء متمم للعرب (أهل العربة والصحراء) يشكلون معهم شعباً واحداً خاصاً يجب أن يرجع إلى الأصل ؟ » (ص ١١٣) .

« العرب هم سكان العربة ، كما أن السوريين هم سكان سوريا » (ص ١٠٠) .

إني أعتقد أن دلالة هذه العبارات صريحة إلى أقصى حدود الصراحة .

إن مدلول كلمتي العرب والعروبة في ذهن انطون سعادة ، يرتبط ويختلط على الدوام مع مدلول البدو والبداوة الصحراوية .

ثانياً ـ يخلط انطون سعادة في كتاباته بين العروبة وبين الاسلامية ويعتبر فكرة القومية العربية ، ضرباً من « الحزبية المحمدية » . إذ نراه يقول في إحدى محاضراته ، ما نصه :

« يوجد عالم يدعى العالم العربي ، والسبب في دعوة هذا العالم كذلك ، سبب لغوي ديني في الأساس فهنالك عالم عربي باللسان ويمكن أن نتدرج ونقول عالم عربي بالدين الذي يحمل كثيراً من بيئة العرب وحاجاتها ونفسياتها ، والذي هو أهم عامل يصل بين أمم العالم العربي اللسان » . (ص ١١٣) .

كما نراه يقول ، في احدى مقالاته المنشورة في الحلقة الثانية عشرة من سلسلة الأبحاث القومية الاجتماعية ، ما يلي :

« لبست الحزبية المحمدية ـ أقول المحمدية لا الاسلامية ، لأنني كما أعلنت سابقاً أعتبر الاسلام شاملاً المسيحيين وأهل الحكمة أيضاً ـ في الرجعية الجديدة ، لباس « القومية العربية » ، وارتكزت على مرتكزين أساسيين ، هما اللغة العربية والدين المحمدي اللذان نشرهما الفتح العربي المحمدي » (ص ١٣) .

إني أعتقد أن دلالة هذه الفقرات واضحة كل الوضوح .

إن الأخطاء الفاحشة التي يقع فيها انطون سعادة ، في تحديد مدلول كلمات العرب والعروبة والقومية العربية ، لا تحتاج إلى شرح طويل .

فإن مدلول كلمة « عرب » لا يختص بالبدو وسكان الصحراء ، أو بسكان الجزيرة العربية . إنه يشمل جميع الناطقين بالضاد ، من بدو وحضر ، ومن سكان المدن والأرياف والصحارى والجبال .

وفكرة القومية العربية ، لا تختص بالمسلمين وحدهم ، بل تشمل المسلمين والمسيحيين على السواء .

ومن المفيد أن أنقل فيما يلي بعض الفقرات ، من القرارات التي اتخذها « المؤتمر الثقافي العربي الأول » الذي انعقد في بيت مري ، بلبنان ، صيف سنة ١٩٤٧ .

« إن العروبة لم تكن في الماضي ولا في الحاضر مقصورة على طائفة من الطوائف أو دين من الأديان . وإن التعاون بين المواطنين العرب ـ على تفاوت أديانهم ـ كان قوياً في الماضي كما كان كذلك في النهضة العربية الحديثة ـ ولم يفرق اختلاف الأديان بين العرب ، إلا في العصور التي سادها الحكم الأجنبي . لهذا ينبغي العناية ببث روح التضامن والتعاون بين مختلف الطوائف ، وإشعارهم بأنهم أخوة ، وأن من واجبهم أن يضعوا الأهداف القومية فوق الاعتبارات الطائفية » .

ومما يجدر بالذكر في هذا الصدد ، أن المؤتمر جمع عدداً كبيراً من رجال التربية والتعليم من مختلف الأقطار العربية ، وكان بين أعضائه مسلمون ومسيحيون ، علمانيون وروحانيون .

واعتقد أن هذا القرار ، أحسن رد على مزاعم انطون سعادة في هذا المضمار .

*

إن كل شيء يدل على أن سعادة شرع في تأسيس حزبه وتقرير مبادئه ، في الوقت الذي ما كان يعرف شيئاً يذكر عن أحوال البلاد العربية ، ولا عن تاريخ العرب القديم والحديث .

لهذا السبب تورط في مثل هذه الاغلاط الفاحشة ، ولم يستطع أن يتخلص منها فيما بعد بسبب انجرافه في معامع النضال الحزبي .

وهذه الأغلاط الأساسية ، كانت بمثابة « خميرة الضلال » التي أفسدت عليه تفكيره ، كما أشرت إلى ذلك قبلاً .

ومما يلفت النظر ، أن هذه الخميرة ظلت تعمل عملها حتى آخر أيام نضاله ، وجعلته يتخبط خبط عشواء في كثير من كتاباته .

وأستطيع أن أجزم ، بأن تخبطه هذا ، زاد وتفاقم في السنة الأخيرة من حياته النضالية .

وربما كان موقفه من مسألة « الهلال الخصيب » من أغرب وأبرز مظاهر هذا التخبط ، كما سيتضح من التفاصيل التالية :

مسألة الهلال الخصيب

الهلال الخصيب . . . استعمل انطون سعادة هـذه التسمية مـرات عديـدة ، في مقالاته وخطبه المختلفة ، حتى في تعاليمه الأساسية .

ظن ، في بادىء الأمر ، أنها من وضع العرب ، حيث قال : « لقد تنبه العرب في دقة ملاحظتهم السطحية » إلى وحدة هذه البلاد الجغرافية « فسموها الهلال الخصيب »[٢٢] .

وكرر ذلك مرات عديدة في مناسبات متنوعـة . إلا أنه اطلع أخيراً على حقيقـة الأمر في هذه التسمية ، فقال : « لعـل العالم التـاريخي بريستـد ، هو الـذي أطلق تعبير الهـلال الخصيب »[٢٣] .

وعلى كل حال ، تبنى انطون سعادة هذه التسميـة ، وثبتها في نصـوص تعاليمـه وشروحها .

وقد قال ، في شرح المبدأ الـرابع من المبـادىء الأساسيـة ما يـلي : « مدلـول الأمة السورية يشتمل على هذا المجتمع الموحد . . القائم بيئة واحدة ممتازة ، عرفت تاريخياً باسم سـوريا ، وسماها العرب الهلال الخصيب »[٢٤] .

كما أنه قال في نص المبدأ الخامس ما يـلي « الوطن السـوري ، هو البيئـة الطبيعيـة التي

---

(٢٢) سعادة ، تعاليم وشروح في العقيدة القومية الاجتماعية ، ص ٢٤ .
(٢٣) سعادة ، حاربنا العروبة الوهمية ، لنقيم العروبة الواقعية ، ص ٥٥ .
(٢٤) سعادة ، تعاليم وشروح ـ العقيدة القومية الاجتماعية ، ص ١٩ .

نشأت فيها الأمة السورية ، وهي ذات حدود جغرافية . . . ويعبر عنها بلفظ عام : الهلال السوري الخصيب »[٢٥] .

*

ولكن . . . من الغريب ، أن انطون سعادة ، بعد أن تبنى ـ بهذه الصورة الصريحة ـ اسم « الهلال الخصيب » ، للدلالة على ما أسماه هو سوريا الطبيعية ـ الممتدة بين البحر المتوسط وبين جبال زاغروس ، والشاملة للعراق ـ . . وبعد أن ظل محتفظاً بهذه التسمية مدة سنوات وسنوات . . فاجأ قراءه في أواخر أيام نضاله بمقالة نارية ، تحت عنوان « نحن سوريون ، لا هللخصبيون » حمل فيها على فكرة توحيد بلاد الهلال الخصيب حملة شعواء ، وتهكم بدعاة هذه الفكرة تهكماً لاذعاً .

لماذا ؟ لأنه توهم أن دعاة هذه السياسة ، أخذوا عنه فكرة « اتحاد سوريا والعراق » ، ولكنهم غمطوا حقه ، وأنكروا فضله في التفكير بذلك لأول مرة . فغضب لذلك غضبة شديدة .

ثم تذكر أن « الهلال » يعتبر في أوروبا وفي بعض البلاد الشرقية رمزاً للاسلام ، فتوهم أن دعاة اتحاد الهلال الخصيب ، إنما مالوا لهذه الفكرة ، تحت تأثير التعصب الديني والحزبية المحمدية ! ولذلك حمل على من سماهم « الهللخصبيون » هذه الحملة العنيفة .

*

هذا ، وأرى أن أنقل فيما يلي ، القسم الأساسي من هذه المقالة لاعطاء فكرة واضحة عن هذه الحملة وعن دوافعها :

« المسألة العظمى التي اضطر الابداع العروبي إلى مواجهتها وحلها ، هي : كيف يمكننا الرجوع عن قضية القومية الوهمية الباطلة ، بدون أن نظهر أننا رجعنا ؟ وكيف نتجه نحو القومية الواقعية الحقيقية ـ نحو القومية السورية ـ بدون أن نعلن أننا اتجهنا نحوها ، وبدون أن نحتاج إلى الاعتراف بصحة الحركة السورية القومية الاجتماعية التي ما فتئت تدعونا ، منذ أول نشأتها إلى قوميتنا الحقيقية ؟

« هذه هي المسألة الفكرية العظمى التي اضطر العقل النايورجعي إلى مواجهتها وحلها ، بما يتفق مع كبريائه وعصمته عن الغلط . فاكتشف التعريف الجغرافي الذي اطلق على شكل الأرض السورية الخصبة المنحنية في قوس كبيرة فوق الصحراء العربية . ولعل العالم التاريخي بريستد هو الذي اطلق

---

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ٢٣ .

هذا التعريف الجغرافي « الهلال الخصيب » على سورية الطبيعية ، فتلقفه العروبيون ، كما يتلقف اللاعب الكرة ، لأنه يحل لهم مشكلة ابتلاع بلاد تاريخية ، عريقة بشعبها وثقافتها ، فلا تعود توجد سورية أمامهم ، بل هلال خصيب . والهلال محبوب النايورجعية العروبية كما أن الصليب محبوب النايورجعية التلبننية . فهل ابدع من محو بلاد وانشاء أرض هلالية خضراء تخلق لنا فيها النايورجعية من فنون القوميات ، ما لا تعلمون ؟!

« أتم النايورجعيون خلق الهلال الخصيب ، ولم يحتاجوا إلى الحزب القومي الاجتماعي وتعاليمه في شيء . وهذا أهم شيء في العملية كلها : ان لا يقال أن قضية هذا الحزب فازت في معركة الحق والباطل ، ـ معركة الواقع والوهم !

« مهما كانت عقولنا قاصرة في فن خلق الأوطان وإبداع القوميات ، فإننا نرى أن أصعب مشكلة ستواجه العقلية النايورجعية ، بعد عملية خلق البلاد الجديدة ، هي مشكلة النسبة القومية إلى الهلال الخصيب : هل تكون مركبة فيقال « هللخصبيون » ، أم تكون بسيطة فيقال إما « هلاليون » أو « مهلهلون » وإما « خصبيون » أو « متخصبون » . ولكننا نثق بمقدرة العقلية النايورجعية على التغلب على كل أمر عسير ، فلا يبعد أن تجد هذه العقلية الحل في الاحتفاظ بالقومية العربية في الهلال الخصيب ، فلا يكون للقطيع البشري السائم في الهلال ما يميزه إلا ما كان من « لون محلي » ، قد يكون الأخضر ، بالنسبة إلى دلالته على الخصيب »[٢٦] .

بعد نقل الفقرات المذكورة بحروفها ، أرى أن الفت الأنظار قبل كل شيء إلى الفقرات التهكمية الأخيرة : إني اعترف أن هذه العبارات التهكمية لا تخلو من قوة الاضحاك . ولكني أرى أن هناك شيئاً مضحكاً أكثر من كل ذلك ، وهو أن الشخص الذي كتب هذه العبارات التهكمية حول كلمات الهلال الخصيب ، نسي تماماً ، بأنه كان قد سمى سورية الطبيعية بهذا الاسم حتى في نصوص تعاليمه الأساسية وشروحها .

وأما عن أساس المزاعم المسرودة في هذه الفقرات ، فأقول ما يلي :

أولاً ـ أن الهلال لم يكن رمزاً للاسلام عند العرب في يوم من الأيام ، ولم ترتبط فكرة العروبة بالهلال في وقت من الأوقات والدول العربية التي نشأت بعد الثورة العربية الحديثة ، لم ترسم الهلال لا في اعلامها ولا في شعاراتها .

ولذلك نستطيع أن نجزم ونؤكد بأن زعم انطون سعادة بأن الساسة الذين يعنيهم في هذه المقابلة ، تلقفوا تعبير « الهلال الخصيب » ، لأن الهلال محبوب النايورجعية الاسلامية ، ما هو إلا من الأوهام الباطلة من أساسها .

---

(٢٦) سعادة ، حاربنا العروبة الوهمية ، لنقيم العروبة الواقعية ، ص ٥٥ .

ثانياً ـ أن فكرة اتحاد سوريا والعراق نشأت ليس قبل انتشار تعبير الهلال الخصيب في البلاد العربية فحسب ، بل قبل ميلاد الحزب الذي أسسه انطون سعادة نفسه أيضاً بمدة طويلة .

إني لن أذكر هنا المذاكرات التي جرت والمقررات التي اتخذت في هذا الصدد سنة ١٩١٩ ، غير أني سأنقل فيما يلي ، فقرة من القرار الذي اتخذه وأعلنه المؤتمر السوري العام ـ يوم اعلان استقلال سوريا ـ في ٨ آذار سنة ١٩٢٠ . لم ينس المؤتمر ذكر العراق في قراره التاريخي المذكور ، بل قال عنه في نفس القرار ما يلي :

« بما أن بين القطرين صلات وروابط لغوية وتاريخية واقتصادية وطبيعية وجنسية ، تجعل أحد القطرين لا يستغني عن الآخر ، فنحن نطلب استقلال القطر العراقي تماماً ، على أن يكون بين القطرين اتحاد سياسي واقتصادي »[٢٧] .

أفليس من الغريب أن يجهل انطون سعادة ، أو يتجاهل هذه الوثيقة التاريخية ، ويثور هذه الثورة الغريبة ، ويحاول هذه المحاولة الفاشلة ، لاثبات أبوته لفكرة وحدة سوريا والعراق ، وأقدميته في هذا المضمار !

(٢٧) ساطع الحصري ، يوم ميسلون : صفحة من تاريخ العرب الحديث (بيروت : مكتبة الكشاف ومطبعتها ، [١٩٤٧]) ، ص ٢٦٥ .

اللغة والأرض في تكوين القومية

عندما تكلمت عن آراء انطون سعادة العلمية بينت الخطأ العظيم الذي كان وقع فيه ، بمغالاته في تأثير الأرض والبيئة في تكوين القومية ، وباستخفافه بعامل اللغة في هذا الشأن .

فكان من الطبيعي أن تنعكس آثار هذا الخطأ على آرائه السياسية أيضاً : وأن تجره إلى أخطاء كبيرة جداً .

إن الدلائل التي ذكرتها آنفاً ـ خلال بحثي في الآراء العلمية ـ تغنيني عن البرهنة على خطل آرائه السياسية المستندة إلى تلك الأخطاء العلمية .

ومع هذا ، أرى من المفيد أن أقول كلمة عما جاء في احدى المقالات المسطورة في الحلقة الثانية عشرة من سلسلة الأبحاث القومية الاجتماعية حول قضية اللغات :

« النفسية والفكر ، لا قيمة لها توازي قيمة اللغة في التفكير النايورجعي العربي . فإذا فكر مفكر سوري وتأمل في الحياة ، وكتب تأملاته باللغة الصينية ، صار تفكيره صينياً قومياً ، لأنه استخدم اللغة الصينية أداة عرضية للتعبير عن فكره الجوهري وموحيات نفسه ، فالقيمة هي اللغة ، وهي الرباط النايورجعي الأول ، الذي يربط الجماهير بكائن القومية . فما ابدع هذا التفكير الذي يسميه انطون سعادة تفكيراً تقدمياً رجعياً ، أي أنه يتقدم رجوعاً إلى الوراء » . (ص ٢٥) .

إن هذه الأقوال تتضمن تشويهاً صريحاً لآراء المؤمنين بالعروبة .

لأني لا أعرف أن واحداً منهم قال : « إذا فكر مفكر سوري وكتب باللغة الصينية ، صار تفكيره صينياً قومياً ، لأنه استخدم اللغة الصينية أداة عرضية للتعبير عن فكرة » . فإن اللغة

التي نعتبرها نحن أس الأساس في بناء القومية ، هي اللغة الأصلية ، لغة الأم والبيت التي ينشأ عليها ويشترك فيها جميع أفراد الشعب ، لا اللغة العارضة ، التي يتعلمها ويستخدمها الانسان ، في بعض الأحيان .

وإلا ، لو اتبعنا طريقة التهكم والانتقاد التي أملت الكلمات الآنفة الذكر ، في تفنيد نظرية الأرض والبيئة ، لحق لنا أن نقول : « إذا ولد طفل انكليزي في دمشق ـ مثلاً ـ صار ، في نظر انطون سعادة سورياً قومياً ، لأنه فتح عينيه للنور في سوريا . . . » .

ولكن لن أسلك هذا المسلك الذي يخالف مناحي البحث العلمي مخالفة كلية ، وسأعود إلى أساس الموضوع :

نحن لم نقل أبداً « أن النفسية والفكر لا قيمة لهما توازي قيمة اللغة » لأننا ، أولاً لا نعتقد بجواز فصل اللغة عن النفسية والفكر . وذلك لأننا نعلم أن اللغة هي أداة التفكير ، كما أنها أهم وسائل التعبير عن خلجات النفس . ثم أننا نعتقد في الوقت نفسه بأن اللغة واسطة اتصال الأجيال الجديدة بالأجيال القديمة ، وواسطة انتقال المكتسبات الفكرية من جيل إلى جيل . ولذلك نقول : إن وحدة اللغة هي أهم وامتن الروابط التي تربط الأفراد بعضهم ببعض ، وهي أفعل العوامل التي تؤثر في تكوين شخصيات الأمم .

إننا لم نقل « ان النفسية والفكر ليس لهما قيمة توازي قيمة اللغة » ولكنا قلنا ولا نزال نقول : « إن الأرض والبيئة ، ليس لهما قيمة توازي قيمة اللغة » .

هذا هو أساس الخلاف بيننا وبين انطون سعادة .

وهل يستطيع أحد أن ينكر صحة قولنا هذا ، دون أن يشوهه ، ودون أن يغالط فيه ؟

كان انطون سعادة قد تكلم باسهاب في كتابه نشوء الأمم ، عن تأثير الملك والأرض في تكوين شخصيات الأفراد والجمعيات .

فهل يمكن لأحد أن يدعي : أن اللغة التي ينشأ عليها المرء ، هي أقل أهمية من الأرض التي يملكها ؟ وهل يستطيع أحد أن يزعم أن الملك ألصق بشخصية الانسان من اللغة ؟

إن الأرض التي يملكها الانسان قد تخرج من حوزته عن طريق البيع أو الغصب

أو الاستملاك أو المصادرة ، ولكن اللغة التي ينشأ عليها ، هل يمكن أن تفارقه ، بسبب ما يشبه البيع أو الغصب أو المصادرة ؟

أفلا يحق لنا أن نستغرب كل الاستغراب : كيف يزعم سعادة أن الأرض جزء من شخصية الفرد وشخصية الجماعة ، ثم يتهم العروبيين بالرجعية أو النايورجعية ، لأنهم يعتقدون أن اللغة ألصق بالشخصية والنفسية من الأرض ، ومن أي شيء آخر ؟

هذا ، وإذا نقلنا الكلام عن الأرض المملوكة ، إلى أرض الوطن ، وجدنا أنفسنا أمام نتيجة مماثلة لما ذكرناه آنفاً تمام المماثلة : أن الفرد ، قد يغترب عن أرض الوطن ، وقد يطرد منها . ولكنه لا يمكن أن يغترب عن لغته ، أو يطرد منها ، فإنها تنتقل معه ، في قرارة نفسه ، أينما ذهب .

ألم يكن ذلك كله ، دليلاً قاطعاً على الخطأ العظيم الذي وقع فيه انطون سعادة ، عندما قلل من شأن اللغة ، وأنكر على العروبيين استنادهم إلى اللغة .

*

هذا ، وقد كتب انطون سعادة في احدى مقالاته ما يلي :

« إن القضاء على التعصب الديني ومحو لعنة الحزبية الدينية يكون بالاتجاه إلى الأرض وترابط جبالها وسهولها بأنهارها ، وإلى الشعب بنسيجه الدموي وتفاعله اليومي في الحياة مع الأرض ـ بادراك أن الحزبية الدينية تصرفنا عن واقع الوطن ، وتشوه حقيقة الأمة » .

إني أؤيد ما جاء في هذه الفقرات من وجوب « القضاء على التعصب الديني ، ومحو لعنة الحزبية الدينية » غير أني لا استطيع أن أسلم بما جاء فيها ، من أن ذلك يكون بالاتجاه إلى الأرض وإلى الشعب .

لأني أعلم أن الأرض ، ليس لها حدود ثابتة ، بل يمكن أن تقسم بأشكال وأساليب مختلفة ، ومن البديهي أن اختيار وترجيح شكل من هذه الأشكال ، وأسلوب من هذه الأساليب يفسح مجالاً واسعاً للاختلاف . فالتوجه إلى الأرض وحده لا يكفي لجمع الكلمة والوصول إلى الغاية المنشودة .

وأما الشعب ، فأعتقد أن أمره لا يكون أقل مثاراً للخلاف من الأرض . الشعب ، ولكن أي شعب ؟ شعب القرية ، شعب الناحية ، شعب الدولة ؟ الشعب الأردني ، الشعب السوري بمعناه المعروف ، أم الشعب السوري بالمعنى الذي يقول به انطون سعادة ؟

ما الذي يكـون الحكم في هذه الأمـور ؟ النسيج الـدموي ؟ ولكن ، من يعـرفه ومن يشعر به ، ومن يستطيع أن يبت فيه ؟ وكيف يمكن الاتفاق في أمره ؟

التفاعل اليـومي في الحياة مـع الأرض ؟ ولكن ذلك ، ألا ينحـدر بنا إلى مهـواة التجزئة والتفرقة اللتين لا يمكن أن تقفا عند حد ؟

كلما تعمقنـا في البحث والتفكير ، تـأكدنـا من أنه لا سبيـل يوصلنـا إلى الغـايـة المنشودة ، إلا سبيل اللغة أولاً والتاريخ ثانياً .

*

وفي ختـام بحث اللغـة والأرض ، أود أن أوجـه الأنـظار إلى الحقـائق والأسئلة التالية :

إذا نظرنا إلى الأمور من وجهة الأحوال الطبيعية والمناخية ، رأينا أن سوريا تشبـه تونس أكثر مما تشبه العراق ، والعراق يشبه مصر ، أكثر مما يشبه سوريا .

إن انطون سعادة نفسه يربط ـ في جميع كتاباته ـ قرطاجنة بسورية . فكيف يسوغ له أن لا يعترف بوجود رابطة محكمة بين سوريا وتونس ؟

إنه يدخل قرطاجنة والقرطاجنيين في عداد المفـاخر القـومية السـورية فبـأي حق يخرج الأندلس والأندلسيين من نطاق هذه المفاخر ؟

غرور الزعامة عند انطون سعادة

من أهم ما يلفت النظر في كتابات انطون سعادة وأعماله ، هو : إيمانه العميق بمبادىء حزبه ، ونشاطه الكبير في سبيل نشر دعوته وتنظيم حزبه ، واعتداده الشديد بنفسه ، اعتداداً يصل به أحياناً إلى درجة الزهو والخيلاء .

إنه يعتبر نفسه صاحب رسالة ، وهادياً للناس ، ويزعم أن ظهور حزبه إلى عالم الوجود سيغير مجرى التاريخ ، بل بدأ يغير وجه الشرق .

إن أبرز مظاهر هذه النفسية تتجلى في الخطاب الذي ألقاه « في أول نوفمبر ١٩٣٥ » ، والذي اعتبره « من الوثائق والتعاليم الأساسية » في الحركة السورية القومية الاجتماعية . وقد كرر سعادة قراءة هذا الخطاب خلال المحاضرة الثانية التي ألقاها في الندوة الثقافية ، بغية شرح تعاليم الحزب ، في « ١٨ يناير ١٩٤٨ » .

يبدأ انطون سعادة خطابه بما يلي :

« منذ الساعة التي أخذت فيها عقيدتنا القومية الاجتماعية تجمع بين الأفكار والعواطف ، وتلم شمل قوات الشباب المعرضة للتفرقة بين عوامل الفوضى القومية السياسية المنتشرة في طول بيئتنا وعرضها ، وتكوّن من هذا اللم نظاماً جديداً ، وأساليب جديدة يستمد حياته من القومية الجديدة ، هو نظام الحزب القومي الاجتماعي ـ منذ تلك الساعة انبثق الفجر من الليل ، وخرجت الحركة من الجمود . وانطلقت من وراء الفوضى قوة النظام ، وأصبحنا أمة بعد أن كنا قطعاناً بشرية ، وغدونا دولة تقوم على أربع دعائم : الحرية ، الواجب ، النظام ، القوة ، التي ترمز إلى أربعة أطراف الزوبعة القومية الاجتماعية ، الممثلة في علم الحزب السوري القومي الاجتماعي .

منذ تلك الساعة نقضنا بالفعل حكم التاريخ ، وابتدأنا تاريخنا الصحيح ، تاريخ الحرية

والواجب والنظام والقوة ، تاريخ الحزب السوري القومي الاجتماعي ، تاريخ الأمة السورية الحقيقي .

منذ الساعة التي عقدنا فيها القلوب والقبضات على الوقوف معاً والسقوط معاً في سبيل تحقيق المطلب الأعلى المعلن في مبادىء الحزب السوري القومي الاجتماعي ، وفي غايته ، وضعنا أيدينا على المحراث ، نظرنا إلى الأمام ، إلى المثال الأعلى ، وصرنا جماعة واحدة وأمة حية ، تريد الحياة الحرة الجميلة ـ أمة تحب الحياة لأنها تحب الحرية ، وتحب الموت ، متى كان الموت طريقاً إلى الحياة »[٢٨] .

وبعد التوسع في وصف الأهداف قال سعادة ، في خاتمة الخطاب ما يلي :

« إن هذه القوة النظامية ، ستغير وجه التاريخ في الشرق الأدنى . ولقد شاهد أجدادنا ، الفاتحين السابقين ومشوا على ضحاياهم . أما نحن فسنضع حداً للفتوحات » .

« تحت طبقة الثرثرة والصياح المنتشرة فوق هذه الأمة ، يقوم السوريون القوميون الاجتماعيون بعملهم بهدوء واطمئنان . وتمتد روح الحزب السوري القومي الاجتماعي في جسم الأمة وتنظم جماعاتها ، ولكن سيأتي يوم ، وهو قريب ، يشهد فيه العالم منظراً جديداً وحادثاً خطيراً : رجالاً متمنطقين بمناطق سوداء على لباس رصاصي تلمع فوق رؤوسهم حراب مسنونة ، يمشون وراء رايات الزوبعة الحمراء ، يحملها جبابرة من الجيش . فتزحف غابات الاسنة صفوفاً بديعة النظام ، لتكوّن ارادة الأمة السورية لا ترد ، لأن هذا هو القضاء والقدر »[٢٩] .

ولكن غرور الزعامة الذي استحوذ على نفسية انطون سعادة يتجلى بوضوح أكبر ، من رسالة أرسلها من الأرجنتين في ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٤١ .

وكان مما جاء في هذه الرسالة ما نصه حرفياً :

« آمنتم بي معلماً وهادياً للأمة والناس ، ومخططاً وبانياً للمجتمع الجديد ، وقائداً للقوات الجديدة الناهضة الزاحفة بالتعاليم والمثل العليا إلى النصر »[٣٠] .

من المعلوم أن الاعتداد بالنفس ، يغذي العزم ، ويحمل على النشاط غير أنه إذا وصل إلى هذا الحد من الشدة ، تحول إلى الزهو والخيلاء ، وأضاع على صاحبه سلامة التفكير واصابة العمل ، في كثير من الأحيان .

وأظن أن هذا ما حصل فعلاً ، في حياة انطون سعادة .

---

(٢٨) سعادة ، تعاليم وشروح في العقيدة القومية الاجتماعية ، ص ٦٦ و ٦٧ .

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ٧٢ .

(٣٠) انظر الحلقة الرابعة عشرة من سلسلة الأبحاث السورية القومية الاجتماعية ، ص ٧ .

العـــروبــــة

فـي نظــر الـدول والأحـزاب

العروبة
في ميثاق جامعة الدول العربية

إن الدول العربية المستقلة السبع، قد عقدت فيما بينها ميثاقاً، عرف باسم «ميثاق جامعة الدول العربية».

هذه الدول السبع هي ـ حسب ترتيب حروف الهجاء ـ : المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية السورية، المملكة العراقية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية اللبنانية، المملكة المصرية، المملكة اليمنية المتوكلية.

وأما الغاية من هذا الميثاق، فمسطورة في ديباجته:

«إن ملوك ورؤساء الدول العربية السبع، اتفقوا على عقد الميثاق» المذكور:

«تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية، وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها، وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة، وصلاح أحوالها، وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها، واستجابة للرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية»..

إن توقيع الدول العربية على هذا الميثاق، يدل على الأمور التالية :

إن كل دولة من الدول المذكورة :

أولاً، تعترف بأنها دولة عربية، وأن البلاد التي تحكمها بلاد عربية.

ثانياً، تسلم بوجوب تعاون الدول العربية تعاوناً وثيقاً لتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها.

ثالثاً ، تعترف بأنها تعقد هذا الميثاق استجابة للرأي العربي العام في جميع أقطارها.

رابعاً ، تعلن بأن من واجب الدول العربية المستقلة أن تساعد البلاد العربية المحرومة من الاستقلال.

*

إن القضية الأخيرة موضحة في «ملخص خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة».

وينص الملحق المذكور على ما يلي:

«نظرا لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفي لجانها شؤوناً يعود خيرها وأثرها على العالم العربي كله، ولأن أماني البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي له أن يرعاها وأن يعمل في تحقيقها.

« فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة، عند النظر في اشراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق، بأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع، وفيما عدا ذلك، بألا يدخر جهداً لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيها وآمالها، وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها، بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب.

*

ومما يجب أن يلاحظ أن الرابطة التي أوجدها هذا الميثاق بين الدول المشتركة فيه، رابطة ضعيفة، بل واهية. لأن الميثاق لم يمنح مجلس الجامعة أية سلطة تنفيذية، كما أنه لم يجعل مقرراتها ملزمة للجميع.

فإن المادة السابعة من الميثاق تنص على ما يلي:

« ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة في الجامعة، وما يقرره بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله ».

وذلك يعني : أن كل دولة من الدول الموقعة على الميثاق، تستطيع أن تخالف أي قرار من القرارات التي قد يتخذها مجلس الجامعة ـ وأن تمتنع عن تنفيذ ذلك القرار ـ ولو كان قد صدر باجماع بقية الدول الست !

من المؤكد أن معظم الدول العربية، كانت ترغب في جعل جامعتها أوثق ترابطاً مما تقرر في هذا الميثاق، إلا أنها اضطرت إلى قبول النص المذكور، مراعاة لنزعة

التحفظ والحذر التي بدت من بعض الدول العربية، وأملاً في أن يعدل الميثاق فيما بعد عندما تطمئن الدول المذكورة على سير الأمور، وتترك التحفظ والحذر.

إن أمل واضعي الميثاق في هذا الأمر، يبدو جلياً كل الجلاء، في فقرة وردت في المادة التاسعة عشرة من الميثاق :

« يجوز بموافقة ثلثي دول الجامعة أن يعدل هذا الميثاق، وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق . . »

إني أعتقد أن هذا النص يدل على شيء أكثر من الأمل، أنه يدل على أمنية ورغبة أيضاً.

إلا أن الدول العربية، لم تقدم إلى الآن ـ مع الأسف الشديد على أي عمل لتحقيق هذا الأمل وهذه الأمنية، ولم تخط خطوة واحدة في سبيل تعديل الميثاق «لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق» ـ وذلك على الرغم من مرور ست سنوات على تاريخ وضع الميثاق.

*

هذا، ومن أهم المواد الواردة في الميثاق، المادة التاسعة التي تنص على ما يلي:

« لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق ، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض » .

تدل هذه المادة على أن واضعي الميثاق لاحظوا أن جميع الدول العربية لم تكن في مرتبة واحدة من الاستعداد والرغبة إلى « تعاون أوثق وترابط أمتن » مما نص عليه « ميثاق جامعة الدول العربية »، كما أنها لم تكن في درجة واحدة من الشعور بحاجة إلى مثل هذا التعاون والترابط. ولذلك رأوا أن يتركوا للدول الأعضاء الحرية الكاملة لعقد اتفاقات ثنائية، أو ثلاثية، أو رباعية فيما بينها. .

ولكن هذه المادة أيضاً بقيت إلى الآن حبراً على ورق : لم تقدم دولة من الدول العربية على الاستفادة من الحرية المتروكة لها بهذه المادة، لتمتين وتوثيق الروابط التي تربط بعضها ببعض.

بل. . . حدث عكس ذلك تماماً:

قام بين سوريا ولبنان اختلاف شديد على تفهم وتقدير المصالح الاقتصادية الحقيقية. وأدى هذا الاختلاف إلى إلغاء «اتفاقية المصالح المشتركة» التي عقدت بين

الجمهوريتين، في بداية عهد استقلالهما، وبدأ بذلك بين البلدين عهد «القطيعة الاقتصادية» التي تدهش العقول، وتفتت الأكباد.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، كلما قامت «حركة اتحادية» ترمي إلى توحيد قطرين من الأقطار العربية ـ ولو في بعض الأمور الأساسية ـ تألبت عليها الدول الأخرى، وأخذت تعمل لإحباط مساعي الاتحاد، وذلك بحجة الحرص على «التوازن» بين الدول العربية.

*

سياسة التوازن بين الدول العربية . .

إني أشعر بألم شديد ومرارة عميقة، كلما قرأت أو سمعت أمثال هذه العبارات . .

وآسف أسفاً لا حد له، عندما أجد البعض يعارض فكرة «الوحدة أو الاتحاد» معارضة شديدة، زاعماً «أنها تخل بهذا التوازن» وتؤدي بذلك إلى تصدع بناء «جامعة الدول العربية».

التوازن بين الدول العربية، أو بين كتل الدول العربية . . . إني أعتبر أن مجرد التفكير في ذلك، يخالف «روح القومية العربية» مخالفة أساسية.

ذلك لأن، مفهوم «التوازن» في الطبيعة يتضمن ـ في حد ذاته ـ وجود «تخالف وتعاكس» بين قوتين أو بين منظمتين أو أكثر من القوى. وفكرة «التوازن» في السياسة تتضمن وجود «تنافس وتخاصم» بين دولتين أو بين كتلتين من الدول.

ولذلك، نستطيع أن نقول: أن المعاكسة والمنافسة والمخاصمة هي من العناصر التي لا تنفك عن «فكرة التوازن» . . في الطبيعة وفي السياسة.

وكل ما نعرفه من وقائع «سياسة التوازن الدولي» في التاريخ كان ناتجاً عن قيام منافسات شديدة وخصومات عنيفة بين الدول المختلفة.

فهل يجوز أن تقوم بين الدول العربية أمثال هذه الخصومات والمنافسات، التي تستلزم إعمال الذهن لإيجاد التوازن بينهما ؟

إن الخصومات التي يشير إليها دعاة «التوازن» في العالم العربي ليست ـ في حقيقة الأمر ـ قائمة بين الشعوب العربية، حتى ولا بين الدول العربية، إنما هي قائمة بين رؤساء بعض الدول.

أفلا يجب ـ والحالة هذه ـ بذل أقصى الجهود لإزالة تلك المنافسات، عوضاً عن اتخاذها ذريعة لتوقيف حركات الاتحاد ؟

قد قرأت في إحدى الجرائد، تلخيصاً لآراء الفريق الذي يعارض الاتحادات الجزئية ـ مراعاة للتوازن ـ أنقلها فيما يلي بحروفها :

« يذهب هذا الفريق . . . . إلى القول بأن الوحدة الثنائية أو الثلاثية ليست في مصلحة العرب الآن، لأنها ستطيح حتماً بمعالم الجامعة العربية، فتفكك عراها. وينقسم العالم العربي إلى معسكرين يتناصبان العداء السافر الصريح، بعد أن تناصباه، حقبة طويلة، من خلال الأقنعة والبراقع، فأدى ذلك العداء المقنع والمعروف إلى تفرق العرب وضياع كلمتهم في المحافل الدولية».

يتبين من ذلك أن رأي هذا الفريق من معارضي الاتحاد، يتلخص في استبعاد فكرة الاتحاد بين أي قطرين من الأقطار العربية، لكي لا يصبح «هذا العداء سافراً، بعد أن كان مقنعاً».

فهل يعتقد هؤلاء المعارضون، أن الداء المقنع أقل شراً، وأخف ضرراً من العداء السافر ؟

وأما أنا، فأعتقد عكس ذلك تماماً:

لأني أعلم العلم اليقين : أن الأمراض النفسانية والجسمانية بوجه عام ـ لا يمكن أن تعالج وتشفى، طالما بقيت خفية مقنعة.

ولا أدري أية فائدة ننتظر من هيئة ينقسم أعضاؤها إلى معسكرين يتناصبان العداء من وراء الستار ؟

وأي خير يرجى من العمل لإدامة هذه الحالة، وللحيلولة دون كشف الستار عن هذا العداء المقنع ؟

أنا أعتقد أنه خير للمرء أن يسير وحده من أن يسير مع من يضمر له الشر والعداء ويتحين الفرص للإضرار به.

وخير للدولة أن تحارب وحدها، من أن تتفق وتحارب مع دولة تعاديها سراً، وتستعد لخيانتها في أحرج الأوقات.

ولذلك كله أنا أعتقد : أن أول الواجبات التي تترتب على القوميين المخلصين، هو السعي بكل جد ونشاط، وراء إزالة هذه المنافسات من صدور الرؤساء والحكام،

لا العمل لتوقيف حركات الاتحاد، مراعاة للتوازن الذي تقتضيه تلك المنافسات.

وأما «السياسة الضيقة» التي لا تفكر في شيء غير ابقاء العداء مقنعاً ولا تسعى لشيء غير الحيلولة دون سفور ذلك العداء. . . فإنها تشبه ـ في نظري ـ «خطة النعامة» التي يضرب بها المثل في كل اللغات.

العروبة في الدستور السوري

إن الدستور السوري الجديد الذي وضعته وقررته الجمعية التأسيسية في ٥ أيلول سنة ١٩٥٠، هو الدستور الوحيد الذي يصرح بوحدة الأمة العربية.

وقد صدرت الجمعية التأسيسية هذا الدستور ـ بمقدمة موجزة ـ أعلنت أنها جزء متمم له ـ وبدأتها بالعبارات التالية:

« نحن ممثلي الشعب السوري العربي ـ المجتمعين في جمعية تأسيسية، بإرادة الله ورغبة الشعب الحرة، نعلن أننا وضعنا هذا الدستور لتحقيق الأهداف المقدسة التالية ».

وبعد تعداد وتفصيل هذه الأهداف قالت الجمعية التأسيسية:

« ونعلن أن شعبنا الذي هو جزء من الأمة العربية، بتاريخه وحاضره ومستقبله، يتطلع إلى اليوم الذي تجتمع فيه أمتنا العربية في دولة واحدة، وسيعمل جاهداً على تحقيق هذه الأمنية المقدسة، في ظل الاستقلال والحرية ».

وأما الدستور نفسه، فقد نص على أن الشعب السوري جزء من الأمة العربية، وحتم على النواب وعلى رئيس الجمهورية، السعي وراء تحقيق الوحدة العربية.

وقد جاء في مادته الأولى ما يلي نصه:

١ ـ سورية جمهورية عربية ديمقراطية نيابية ذات سيادة تامة.
٢ ـ وهي وحدة سياسية لا تتجزأ، ولا يجوز التخلي عن جزء من أراضيها.
٣ ـ والشعب السوري جزء من الأمة العربية.

وجاء في المادة السادسة والأربعين ما نصه:

« قبل أن يتولى النواب عملهم يقسم كل واحد منهم علناً أمام المجلس اليمين التالية:

« أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لدستور البلاد ومدافعاً عنه وعن استقلال الوطن وحريات الشعب ومصالحه وأمواله وكرامته، وأن أحترم قوانين البلاد، وأن أقوم بمهمة النيابة بشرف وصدق واخلاص، وأن أعمل لتحقيق وحدة الأقطار العربية».

وجاء في المادة الخامسة والسبعين ما نصه : « قبل أن يمارس رئيس الجمهورية ولايته، يحلف أمام مجلس النواب اليمين التالية» :

«أقسم بالله العلي العظيم أن أحترم دستور البلاد وقوانينها، وأن أكون أميناً على حريات الشعب ومصالحه وأمواله، وأن أكون مخلصاً للنظام الجمهوري، وأن أبذل جهدي وكل ما لدي من قوة للمحافظة على استقلال الوطن والدفاع عن سلامة أرضه، وأن أعمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية »

هذا وقد راعى الدستور ما تقتضيه فكرة الوحدة العربية في أمر الجنسية، فنص في مادته الحادية والثلاثين على ما يلي :

« تحدد شروط الجنسية السورية بقانون. ويكون تسهيل خاص للمغتربين السوريين وأبنائهم وأبناء الأقطار العربية ».

يلاحظ أن الدستور السوري الجديد، قد تبنّى فكرة الوحدة العربية بصورة رسمية.

العروبة في مناهج الأحزاب السياسية

إن مناهج معظم الأحزاب السياسية القائمة في سورية والعراق ولبنان، تحدد موقفها من العروبة، بصراحة. وذلك إما في فصول خاصة، تحمل عناوين خاصة ـ مثل : السياسة القومية، أو السياسة العربية ـ وإما في فصول عامة، تتناول القضايا العامة ـ مثل : مبادىء الحزب، أو السياسة الخارجية.

إننا ندرج فيما يلي ، المواد المتعلقة بذلك، مستخرجة من مناهج الأحزاب التالية :

في سورية : الحزب الوطني، حزب الشعب، الحزب التعاوني الاشتراكي، الحزب الجمهوري الديمقراطي ، الحزب العربي الاشتراكي.

في العراق : حزب الاستقلال، حزب الاتحاد الدستوري، الحزب الوطني الديمقراطي ، حزب الأمة الاشتراكي.

في لبنان : الجبهة الاشتراكية الوطنية، الكتلة الوطنية اللبنانية، حزب النداء القومي.

الأحزاب السورية

الحزب الوطني

السياسة القومية

١ ـ أن العرب في أنحاء وطنهم كافة أمة واحدة والسوريون جزء منها ، وسياسة الحزب تقوم على هذا الأساس.

٢ ـ أن الحزب يسعى إلى تحرير سائر أجزاء الوطن العربي واستكمال سيادتها ويتضامن في هذا السبيل مع مختلف المنظمات والمراجع القومية.

٣ ـ أن الحزب يعمل على تمكين الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتشريعية وغيرها بين أجزاء الوطن العربي توصلاً لتحقيق غاياته القومية على الوجه الصحيح.

والحزب يعتبر جامعة الدول العربية مؤسسة قومية يعلق عليها آمالاً كبيرة في الأهداف القومية ويسعى لتقويتها وتعزيزها.

٤ ـ يقاوم الحزب كل نزعة أو سياسة أو حركة مخالفة لأماني الأمة العربية، ويعتبر الصهيونية حركة عدائية خطرة على الكيان العربي، فيسعى بكل الوسائل لمناهضتها، ويعمل على صيانة عروبة فلسطين وتحريرها.

حزب الشعب

السياسة القومية

العرب في مختلف ديارهم أمة واحدة ذات كيان واحد تتوفر فيه عناصر الوحدة الشاملة من روحية وسياسية واقتصادية واجتماعية.

إلى أن تتحقق الوحدة المنشودة يرى الحزب أن يسعى إليها بالطريقتين التاليتين :

أولاً ـ إقامة اتحاد دولي بين سوريا والأقطار العربية .

ثانياً ـ اتخاذ الجامعة العربية وسيلة إلى :

(أ) توحيد السياسة الخارجية في البلاد العربية وتوحيد التمثيل الخارجي .
(ب) توحيد قوى الدفاع العربي في قيادته وأنظمته .
(ج) توحيد التشريع .
(د) اعتبار بلاد دول الجامعة العربية وحدة جمركية .
(هـ) اعتبار البلاد العربية وحدة اقتصادية وتوحيد المنهاج الاقتصادي .
(و) توحيد مناهج التعليم .
(ز) الغاء جوازات السفر بين بلاد دول الجامعة العربية .
(ح) توحيد النقد العربي وتأسيس مصرف اصدار مشترك. مساعدة الأجزاء العربية التي لم تستكمل سيادتها بعد على استكمال هذه السيادة وبذل الجهود لتحرير الأجزاء الرازحة تحت نير الاستعمار .

مقاومة تسلل النفوذ الأجنبي في شتى أشكاله وصوره إلى أي جزء من أجزاء الوطن العربي .

فلسطين بكاملها جزء لا يتجزأ من الوطن العربي وعلى سلامتها تتوقف سلامة هذا الوطن، فيرى الحزب أن من أول واجباته مكافحة الصهيونية والوطن القومي اليهودي فيها مهما كلف الأمر من جهود وتضحيات .

السعي لتنظيم وتوجيه الرأي العام العربي نحو الأهداف العربية المشتركة، وذلك بايجاد الاتصال بين الأحزاب السياسية العاملة على تحقيق تلك الأهداف .

الحزب التعاوني الاشتراكي

المبدأ الأول

تعمل التعاونية ـ الاشتراكية على إقامة اتحاد بين العرب والمسلمين يضم الدول المحلية الممثلة بمجالس نيابية وحكومات شعبية، ترأسه حكومة اتحادية تعمل بارشادات مجلس اتحادي .

وينظم الاتحاد وحدة سياسية، واقتصادية، وتدعمه قوة عسكرية موحدة تمكنه من حماية مصالح المواطنين، والقيام على أكمل وجه بما تفرضه مصلحته دون أن يلم به ضعف أو تخاذل تحت ضغط السياسة العالمية .

حزب البعث العربي

المبادىء الأساسية ـ وحدة الأمة العربية وحريتها.

العرب أمة واحدة لها حقها الطبيعي في أن تحيا في دولة واحدة وأن تكون حرة في توجيه مقدراتها.

ولهذا فإن حزب البعث العربي يعتبر :

١ ـ الوطن العربي وحدة سياسية اقتصادية لا تتجزأ ولا يمكن أي قطر من الأقطار العربية أن يستكمل شروط حياته منعزلاً عن الآخر.

٢ ـ الأمة العربية وحدة روحية ثقافية، وجميع الفوارق القائمة بين أبنائها عرضية زائفة تزول جميعها بيقظة الوجدان العربي.

٣ ـ الوطن العربي للعرب، ولهم وحدهم حق التصرف بشؤونه وثرواته وتوجيه مقدراته.

شخصية الأمة العربية

الأمة العربية تختص بمزايا متجلية، في نهضاتها المتعاقبة، وتتسم بخصب الحيوية والابداع، وقابلية التجدد والانبعاث، ويتناسب انبعاثها دوماً مع نمو حرية الفرد ومدى الانسجام بين تطوره وبين المصلحة القومية.

ولهذا فإن حزب البعث العربي يعتبر:

١ ـ حرية الكلام والاجتماع والاعتقاد والفن مقدسة لا يمكن أية سلطة أن تنتقصها.

٢ ـ قيمة المواطنين تقدر ـ بعد منحهم فرصاً متكافئة ـ بحسب العمل الذي يقومون به في سبيل تقدم الأمة العربية وازدهارها دون النظر إلى أي اعتبار آخر.

رسالة الأمة العربية

الأمة العربية ذات رسالة خالدة تظهر بأشكال متجددة متكاملة في مراحل التاريخ، وترمي إلى تجديد القيم الإنسانية وحفز التقدم البشري وتنمية الانسجام والتعاون بين الأمم.

ولهذا فإن حزب البعث العربي يعتبر:

١ ـ الاستعمار وكل ما يمت إليه عمل اجرامي يكافحه العرب بجميع الوسائل الممكنة وهم يسعون ضمن امكانياتهم المادية والمعنوية إلى مساعدة جميع الشعوب المناضلة في سبيل حريتها.

٢ ـ الإنسانية مجموع متضامن في مصلحته، مشترك في قيمته وحضارته، فالعرب يتغذون من الحضارة العالمية ويغذونها ويمدون يد الاخاء إلى الأمم الأخرى ويتعاونون معها على ايجاد نظم عادلة تضمن لجميع الشعوب الرفاهية والسلام، والسمو في الخلق والروح.

مباديء عامة

... حزب (البعث العربي) حزب عربي شامل تؤسس له فروع في سائر الأقطار العربية، وهو لا يعالج السياسة القطرية إلا من وجهة نظر المصلحة العربية العليا. (المادة ١).

... مركز الحزب العام هو حالياً دمشق ويمكن أن ينقل إلى أي مدينة عربية أخرى إذا اقتضت ذلك المصلحة القومية. (المادة ٢).

... حزب (البعث العربي) قومي يؤمن بأن القومية حقيقة حية خالدة وبأن الشعور القومي الواعي الذي يربط الفرد بأمته ربطاً وثيقاً هو شعور مقدس، حافل بالقوى الخالقة، حافز على التضحية، باعث على الشعور بالمسؤولية، عامل على توجيه إنسانية الفرد توجيهاً عملياً مجدياً.

والفكرة القومية التي يدعو إليها الحزب هي إرادة الشعب العربي أن يتحرر وأن تعطى له فرصة تحقيق الشخصية العربية في التاريخ ، وأن يتعاون مع سائر الأمم على كل ما يضمن للانسانية سيرها القويم إلى الخير والرفاهية . (المادة ٣) .

. ... حزب (البعث العربي) اشتراكي يؤمن بأن الاشتراكية ضرورة منبعثة من صميم القومية العربية لأنها النظام الأمثل الذي يسمح للشعب العربي بتحقيق امكانياته وتفتح عبقريته على أكمل وجه فيضمن للأمة نمواً مطرداً في انتاجها المعنوي والمادي وتآخياً وثيقاً بين أفرادها . (المادة ٤) .

... حزب (البعث العربي) شعبي يؤمن بأن السيادة هي ملك الشعب وأنه وحده مصدر كل سلطة وقيادة وأن قيمة الدولة ناجمة عن انبثاقها عن ارادة الجماهير ، كما أن قدسيتها متوقفة على مدى حريتهم في اختيارها . لذلك يعمد الحزب في أداء رسالته على الشعب ويسعى للاتصال به اتصالاً وثيقاً ويعمل على رفع مستواه العقلي والأخلاقي والاقتصادي والصحي لكي يستطيع الشعور بشخصيته وممارسة حقوقه في الحياة الفردية والقومية . (المادة ٥) .

... حزب (البعث العربي) انقلابي يؤمن بأن أهدافه الرئيسية في بعث القومية العربية وبناء الاشتراكية لا يمكن أن تتم إلا عن طريق الانقلاب والنضال . والاعتماد على التطور البطيء والاكتفاء بالاصلاح الجزئي السطحي يهددان هذه الأهداف بالفشل والضياع ، لذلك فهو يقرر :

١ ـ النضال ضد الاستعمار الأجنبي لتحرير الوطن العربي تحريراً مطلقاً كاملاً .

٢ ـ النضال لجمع شمل العرب كلهم في دولة مستقلة واحدة .

٣ ـ الانقلاب على الواقع الفاسد انقلاباً يشمل جميع مناحي الحياة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية . (المادة ٦) .

. . . الوطن العربي هو هذه البقعة من الأرض التي تسكنها الأمة العربية والتي تمتد ما بين جبال طوروس وجبال بشتكوه وخليج البصرة والبحر العربي وجبال الحبشة والصحراء الكبرى والمحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط . (المادة ٧) .

. . . لغة الدولة الرسمية ولغة المواطنين المعترف بها في الكتابة والتعليم هي اللغة العربية . (المادة ٨) .

. . . راية الدولة العربية هي راية الثورة العربية التي انفجرت عام ١٩١٦ لتحرير الأمة العربية وتوحيدها . (المادة ٩) .

. . . العربي هو من كانت لغته العربية ، وعاش في الأرض العربية أو تطلع إلى الحياة فيها ، وآمن بانتسابه إلى الأمة العربية . (المادة ١٠) .

. . . يجلى عن الوطن العربي كل من دعا أو انضم إلى تكتل عنصري ضد العرب وكل من هاجر إلى الوطن العربي لغاية استعمارية . (المادة ١١) .

. . . تتمتع المرأة العربية بحقوق المواطن كلها ، والحزب يناضل في سبيل رفع مستوى المرأة حتى تصبح جديرة بتمتعها بهذه الحقوق . (المادة ١٢) .

. . . تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم والحياة الاقتصادية كي يظهر المواطنون في جميع مجالات النشاط الانساني كفاءتهم على وجهها الحقيقي وفي حدودها القصوى . (المادة ١٣) .

في السياسة الداخلية :

. . . الرابطة القومية هي الرابطة الوحيدة القائمة في الدولة العربية التي تكفل الانسجام بين المواطنين وانصهارهم في بوتقة أمة واحدة . وتكافح سائر العصبيات المذهبية والطائفية والقبلية والعرقية والاقليمية . (المادة ٢) .

. . . يوضع بملء الحرية تشريع موحد للدول العربية منسجم مع روح العصر الحاضر وعلى ضوء تجارب الأمة العربية في ماضيها . (المادة ٥) .

. . . تمنح حقوق المواطنين كاملة لكل مواطن عاش في الأرض العربية وأخلص للوطن العربي وانفصل عن كل تكتل عنصري . (المادة ٧) .

الحزب العربي الاشتراكي

ـ العرب أمة واحـدة . وعليهم أن يؤلفوا دولـة واحدة ، في وطن عـربي واحد . (المـادة ٢ من دستور الحزب) .

(أ) مـؤسسات العرب الروحية من اخلاقية وفكرية متحـدة في أصولها العميقة ، وفي مختلف ادوار التاريخ .

(ب) لـغـة العرب هي التي تعبر عن أصالتهم وطـابعهم الذاتي وتمـاسك مؤسسـاتهم (المادة ٣) .

ـ تتجلى الأمة العربية في رسالتها الانسانية القـائمة عـلى نشر روح التضـامن والاخاء بـين الأمم (المادة ٣) .

ـ الوطن العربي هـو كل أرض سكنتهـا العرب ونشروا فيها لغتهم وطبعـوها بـطابعهم فأصبحت ضرورية للدفاع عن كيانهم . (المادة ٥) .

ـ يعتبر العرب جميع المناطق التي اغتصبت من أراضيهم جزءاً من الوطن العربي . (المادة ٦) .

ـ القومية العربية ايمان عميق بعبقرية الأمة العربية ومقدرتها على التجدد وعلى المساهمـة في انشاء الحضارة الانسانية . (المادة ٧) .

ـ الحزب هيئة نضالية غايتها اذكاء الشعور القومي ، حتى يؤمن كل فرد برسالة الأمة العربيـة ، ويستعد للنضال في سبيل انشاء كيان عربي سليم . (المادة ٨) .

ـ يستهدف الحزب ازالة الحواجز بين مختلف الطوائف الدينيـة والمذهبيـة والعنصريـة والطبقيـة ، بهـدم النظم الاجتمـاعية والاقتصـادية والسيـاسية الفـاسدة ، ووضـع نـظم تتفق مـع طبيعـة العـرب وحاجاتهم في العصر الحاضر (المادة ٩) .

ـ الحـزب هيئة شعبيـة تؤمن بالقـوى الكامنـة في الشعب العربي وتسعى إلى إيقـاظ هذه القـوى وتنظيمها في سبيل الدفاع عن حق الشعب وحشدها لقلب جميع الأوضاع الفاسدة (المادة ١٠) .

ـ السلطة العليا في الحزب مجموعة افراده التي تؤلف طليعة العرب (المادة ١٥) .

ـ لا يجوز أن يتناول تعديل دستور الحزب نظام الحكم الجمهوري ، والمبـدأ الاشتراكي والسعي وراء الوحدة العربية (المادة ٥٦) .

الحزب الجمهوري الديمقراطي

إن الفصل الثاني من منهاج الحزب الجمهوري الديمقراطي ، يحمل عنوان « السياسة العربية الدولية » ، وينص على ما يلي :

يعتبر الحزب القطر السوري جزءاً من الوطن العربي الأكبر ، ويدعو إلى أن تبذل الجمهورية السورية وسعها لنصرة القضية العربية العامة . (المادة ٥) .

يرى الحزب في جامعة الدول العربية وسيلة تساعد على توثيق الصلات القومية والسياسية والاقتصادية والثقافية بين كافة الأقطار العربية وتمهد بذلك السبيل إلى الوحدة العربية الشاملة . التي يجب أن تكون هدف العرب الأسمى .

والحزب يدعو إلى تعزيز الجامعة العربية باصلاح ميثاقها ، وتوسيع صلاحياتها ، وتكوين جبهة واحدة منها للدفاع (المادة ٦) .

يكافح الحزب جميع المشاريع والمعاهدات والاتفاقيات التي تتنافى مع استقلال أي دولة عربية ، وتفسح المجال للتدخل الأجنبي والنفوذ الاستعماري في بلاد العرب . (المادة ٧) .

يدعو الحزب إلى اتباع سياسة خارجية قائمة على المصلحة القومية ، بالتضامن مع بقية الدول العربية . ويرى التمسك بميثاق هيئة الأمم المتحدة والتعاون مع الدول التي تحترم هذا الميثاق ، على أساس المساواة والمصلحة المتقابلة ، وعدم المساس بسيادة البلاد واستقلالها . (المادة ٨) .

الأحزاب العراقية
حزب الاستقلال

كيان الحزب :

١ ـ شعبي : يؤمن بأن السيادة للأمة ويعتمد في تحقيق أهدافه على منظمات شعبية شاملة ويسعى لتحقيق أكبر نفع ممكن للمجموع بضمان حد أدنى لمعيشة الفرد ومكافحة الفقر والمرض والجهل وغير ذلك من عوامل الانحلال الخلقي والاجتماعي .

٢ ـ تضامني : لا يؤمن بالطبقية بل يعمل على ازالة الفوارق القائمة ويعتبر الأمة جماعة وافراداً جبهة واحدة لتحقيق الأهداف الوطنية .

٣ ـ كلي : يحرم التعصب الاقليمي والطائفي والديني ويعتبر الوطن بجميع أجزائه وحدة اجتماعية يكمل بعضه بعضاً .

٤ ـ ايجابي : يتعاون مع الأمم الأخرى على أساس تبادل المصالح المشتركة ولا يخاصم إلا من يحول دون تحقيق أهدافه .

٥ ـ تجددي تام يساير ـ مع التمسك بالخصائص العريقة والمثل العليا ـ روح العصر ويأخذ بالوسائل الحديثة ويطبق قواعد العلم الصحيح في اصلاح حال الأمة ولا سيما في النواحي الاقتصادية والاجتماعية . (المادة ٢) .

سياسة الحزب الخارجية :

سياسة الحزب في الأمور الخارجية سياسة انشائية ترمي إلى ما يأتي :

١ ـ تعزيز كيان العراق الدولي باستكمال سيادته والعمل على تقوية الجامعة العربية وجعلها

عاملاً في تكوين نظام اتحادي بين البلاد العربية ووسيلة للتعاون العالمي لخير الانسانية وصيانة السلام العام .

٢ ـ السعي لتبديل المعاهدة العراقية ـ البريطانية تبديلاً يطمئن السيادة الوطنية .

٣ ـ العناية بالبلاد العربية كافة ولا سيما الأجزاء غير المستقلة منها وتمكينها من تقرير مصيرها وتحقيق استقلالها واتحادها مع دول الجامعة العربية .

٤ ـ أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ويجب أن تبقى عربية ومن أول واجبات الحزب مكافحة الصهيونية ومقاومة الوطن القومي لليهود ومقاومة انشاء دولة يهودية فيها أو في أي قسم منها .

٥ ـ اذكاء روح الصداقة وتقوية العلائق السياسية والاقتصادية والثقافية مع الأمم الأخرى ولا سيما المجاورة .

٦ ـ توثيق الصلة بين المهاجر العربي ووطنه الأول بالاتصال بالجاليات العربية في المهاجر .

توثيق الروابط مع الشعوب الاسلامية خارج البلاد العربية واعتبارها قوة عظيمة يعمل الحزب على الاعتزاز بها والتعاون معها . (المادة ٣) .

حزب الاتحاد الدستوري

غاية الحزب ـ تحقيق اصلاح عام يستهدف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق منهج علمي شامل يأخذ بالتجديد النامي مع مسايرة التطور ومحاربة الطبقية والطائفية بأنواعها والروح الاقليمية الانعزالية . (المادة ٢) .

سياسة الحزب الخارجية ـ يستهدف الحزب في سياسته الخارجية تحقيق ما يلي :

أ ـ توثيق روابط الاخاء والتفاهم بين الدول والشعوب العربية وذلك بوضع وتشجيع المشروعات التي تستهدف تعزيز وتوسيع مختلف الصلات بين هذه الدول والشعوب وتكفل تقدمها وازدهارها وسيرها متحدة لاستعادة مجد الأمة العربية وانزالها المنزلة اللائقة بها بين أمم العالم المتمدن .

ب ـ تبديل معاهدة التحالف العراقية ـ البريطانية بحيث يؤمن ذلك استقلال العراق ويصون سيادته الوطنية .

ج ـ مواصلة الجهاد لنصرة فلسطين وانقاذها ومكافحة الصهيونية لدرء أخطارها عن البلاد العربية .

د ـ تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية مع الأمم الأخرى ولا سيما المجاورة وتوثيق الصلات الأخوية والروحية القائمة بين العراق والبلاد الاسلامية ودعم السلم العالمي بتحقيق مبادىء ميثاق هيئة الأمم المتحدة . (المادة ٣) .

الحزب الوطني الديموقراطي

غاية الحزب ـ يعمل الحزب على تحقيق اصلاح عام في جميع نواحي حياة العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وفق تصميم علمي منسق شامل ، يستمد أسسه من المبادىء الاشتراكية الديموقراطية .

ويتوسل الحزب لتحقيق أهدافه بالوسائل الديموقراطية .

السياسة الخارجية (أ) يعمل الحزب على تحرير العراق من كل ما ينقص من استقلاله الكامل ، وعلى إقامة العلاقات بين العراق والدول الأخرى على أساس الصداقة والمنافع المتبادلة والتساوي في الحقوق والواجبات بشكل ينسجم وميثاق الأمم المتحدة .

(ب) يعمل الحزب على تحقيق اتحاد البلاد العربية بدولة اتحادية (فيديرالية) .

(ج) يعمل الحزب على تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها وتحرير فلسطين بما يضمن حقوق وكيان شعبها العربي .

حزب الأمة الاشتراكي

يسعى الحزب في سياسته الخارجية إلى :

١ ـ توطيد كيان العراق الدولي ، وتعزيز استقلاله ، وجعل علاقاته الخارجية قائمة على أسس الصداقة والمنافع المتبادلة .

٢ ـ تنظيم العلاقات بين العراق والدول العربية الأخرى على أساس اتحاد سياسي Féderation يشملها جميعاً على أن يبدأ هذا الاتحاد بالدول التي ترغب في الانتظام فيه ، ويرى الحزب ان جامعة الدول العربية يجب ان تكون وسيلة لتحقيق هذا القصد .

٣ ـ العمل على تحقيق الاماني العربية في قضية فلسطين .

٤ ـ العمل على تحقيق استقلال البلاد العربي غير المستقلة .

٥ ـ إقامة أحسن العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول المجاورة .

الأحـزاب اللبنانيـة

الجبهة الاشتراكية الوطنية

العلاقات العربية

السعي لتجـديد الجـامعة العـربية وجعـل سياستهـا أكـثر إيجـابيـة ، ثم تـدعيم العلاقات العربية في نطاق ميثاق الجـامعة ، بتعـزيز التعـاون الاقتصادي والاجتمـاعي والثقافي ، الغاء التأشيرات ، حـرية التبـادل الزراعي والصنـاعي ، تنسيق التشريـع ، تبادل البعثات الدراسية والتدريسية ، حرية انتقال المؤلفات والمنشورات .

العلاقات مع سورية :

تقوم العلاقات بين لبنان وسوريا على أساس اتفاقيات تعقد بين البلدين وتضمن أفضل طريقة للتعاون التام بينهما على أسس متينة في الحقلين الاقتصادي والسياسي .

الكتلة الوطنية اللبنانية

مبدأ الكتلة ـ اللبنانيـون أمة واحـدة ـ ولبنان جمهـورية ديمـوقراطيـة مستقلة ذات سيادة .

في السياسة الخارجية :

التعـاون الـوثيق مـع البلدان المجـاورة بمـا لا يمس استقـلال لبنـان وسيـادتـه وشخصيته .

صيانة الاستقلال والسيادة الوطنية في لبنان .

حزب النداء القومي

مبادىء الحزب وأهدافه :

إيضاح الفكرة العربية ونشرها في داخل البلاد اللبنانية بحيث تصبح قاعدة لسياسة الدولة .

وقد جاء بين شروط الانتماء إلى الحزب : أن يكون مواطناً حسن السلوك والسمعة ، صادقاً في وطنيته ، أميناً لقوميته العربية .

الفكرة العربية في ذاتها حقيقة حية أزلية . ولكن تصور العرب لها ، وتشخصهم إياها اختلف بل يختلف حسب أجيالهم وبيئاتهم وأهوائهم . واختلافهم هذا يتفاقم في اختيار الطرائق وتحديد المراحل وتعيين الأساليب التي يتخذونها للوصول إلى تنفيذ تلك الفكرة . ولقد آن للعرب أن يصطلحوا على معنى لها ، واحد واضح ، استيفاء لحظ الفكرة من الحقيقة نفسها ومن العلم ومن أمتهم .

وآن أن يقرروا المراحل والأساليب التي يسيرون فيها إلى تحقيق هذا المعنى الواحد الواضح .

ونحن في لبنان وفي الحزب مدعوون بطبيعة الحال للمساهمة في هذه المهمة القومية المحتمة . وسنلبي النداء ، ونساهم فيها من خلال عملنا الحزبي نظرياً وعملياً . وسنوضح ونذيع اجتهادنا ومذاهبنا في يوم موعود . غير أن الأساس في فهمنا لتلك الفكرة العربية على وجه الاجمال ، ليس هو اليوم ولن يكون في المستقبل ، إلا أنها فكرة عربية قومية تمدنية تقدمية صرف مجيدة انسانية .

نحن نقرر :

أ ـ لزوم وجود كيان لبناني موحد مستقل ذي سيادة وطنية قومية في حدوده الحاضرة التي تقررت نهائياً سنة ١٩٤٣ .

ب ـ وأن لبنان بلد عربيّ الأُرومة والطابع والمقصد .

ج ـ وأنه ضمن الحقائق القومية النهائية المطلقة ، وضمن وطنية لبنانية صحيحة ، وضمن أساليب حكيمة للتوفيق والتنسيق المستمرين بين ذينك الأمرين المقررين الواقعين ـ يباشرها قوميون صادقون ـ لا يمكنهم أن يقوم بينهم تعارض وتناقض ولا يجوز .

ونحن أفراد الحزب في نشأته ، فاهمون لما نقول ، ونمتاز بأننا قلنا به ـ وهو قد استقر أخيراً نظاماً للدولة وشعبها ـ قبل أي جماعة أخرى .

ونحن في قولنا وفهمنا صادقون . وماضينا وحاضرنا آية .

حزب الاتحاد الجمهوري

كان في لبنان حزب يسمى « حزب الاتحاد الجمهوري » . اندمج الحزب المذكور ـ في أواخر سنة ١٩٥٠ ـ مع « حزب الكتلة الوطنية اللبنانية » .

رأينا من المفيد أن ندرج فيما يلي ، ما قاله رئيس الحزب ، ـ في الخطاب الذي ألقاه عند اعلان الاندماج ـ عن « القواعد التي يجب أن ترتكز عليها السياسة اللبنانية ازاء الدول العربية » . قال :

« إن مبدأ التعاون العربي لم يكن موضع جدل بيننا . لأنه من الأمور المقررة المفروغ منها . إلا أننا وجدنا أن هذا التعاون لم يخرج حتى الآن عن الأشكال التافهة التي انحصرت في تبادل تصريحات المجاملة والودّ الصوري والتعاون السطحي . ويمكن القول إن هذه المظاهر والأشكال كانت في أغلب الأحيان ستاراً يخفي روحية سامة من سوء التفاهم وسوء النية . ولذلك فإننا متفقان على أسس جديدة في السياسة العربية ، يجب أن تحل مكان الأسس العتيقة . يجب أن يحل التعاون الصادق الصحيح مكان التعاون الشكلي ، وأن يسود الاخلاص وصفاء النية ، العلاقات بين الدول العربية جميعاً ، على أن يظل لبنان ، من ضمن شخصيته سباقاً إلى ذلك .

« إن الرسالة اللبنانية تفرض علينا الكفاح والجهاد في سبيل تركيز مبدأ التعاون العربي على أسس ثابتة ، كي يصبح هذا التعاون عنصراً فعالاً في التوازن الدولي والسلام العالمي » .

حزب الكتائب اللبنانية

إن الفصول التي نشرناها في هذا الكتاب ، رداً على مقالات جريدة العمل ـ التي هي لسان حال الكتائب اللبنانية ـ تبين موقف الحزب المذكور من القضايا العربية ، بتفصيل واف .

ولهذا السبب ، لم نر لزوماً إلى ذكر شيء عن ذلك في هذا المقام .

الأحزاب المشتركة بين سوريا ولبنان

الحزب السوري القومي الاجتماعي :

تأسس في سوريا ولبنان منذ سنة ١٩٣٤ حزب عرف أولاً باسم « الحزب السوري القومي » ، ثم باسم « الحزب السوري القومي الاجتماعي » .

هذا الحزب ، حل بقرار رسمي ، في لبنان ، ولكنه لا يزال قائماً في سوريا .

إن الفصول التي نشرناها في هذا الكتاب ـ انتقاداً لآراء مؤسس الحزب وزعيمه المرحوم انطون سعادة ـ تبين موقف الحزب المذكور من القضايا العربية بتفاصيل وافية .

ولهذا السبب لم نر لزوماً لذكر شيء عن ذلك في هذا المقام .

*

حزب عصبة العمل القومي :

كان قد تنادى وتضامن جماعة من الشبان ـ في سوريا ولبنان ـ وألفوا حزباً عرف باسم « حزب عصبة العمل القومي » .

ونحن ندرج فيما يلي نص البيان الذي أصدرته « مفوضية الدعاية والنشر » باسم الحزب المذكور في بيروت :

« أخي الشاب العربي !

« تحية العروبة ، في هذا الظرف الدقيق الذي تجتازه الأمة العربية في مختلف أقطارها ، وبعد فشل الأساليب المرتجلة تنادى نفر من الشباب القومي ، للعمل على ضوء هذا الواقع المؤلم ، وعقدوا العزم على تحقيق الأهداف التالية :

١ ـ أن العرب أمة واحدة ، والعروبة روحية تصنع أخوة يتساوى فيها العرب بالحقوق والواجبات .

٢ ـ الأمة العربية جسم اجتماعي واحد ، كل عضو فيه يقوم بوظيفته التي هي وحدها مقياس افضليته .

٣ ـ البلدان العربية بكليتها وطن عربي واحد .

٤ ـ القومية العربية تنبذ كل ما عداها من العصبيات الطائفية والقبلية والأسرية والاقليمية .

٥ ـ الحركة العربية ، هي حركة بعث وتحرير وانشاء .

٦ ـ تعمل العصبة لإقامة نظام اقتصادي شامل ، يظفر فيه كل مواطن بحقه المتناسب مع عمله . وتحارب الجهل والفقر والفوضى .

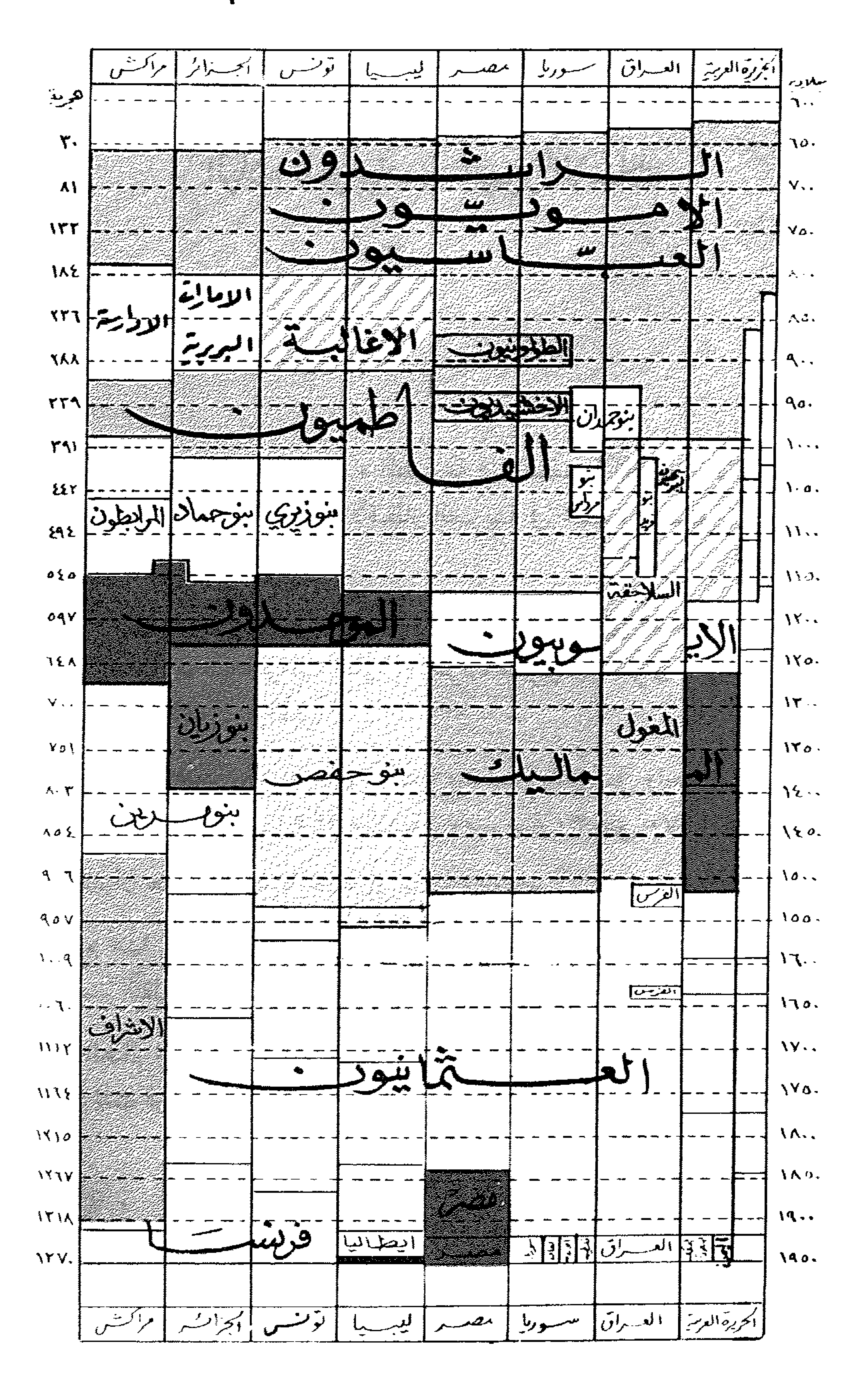
٧ ـ تأخذ الدولة على عاتقها المشاريع الرئيسية الكبرى ، وتعمم التعاونية القومية .

٨ ـ تؤمن العصبة بالمدنية العدل ، أي المدنية الجامعة محاسن المدنيتين المادية والـروحية ، وبـأن الأمة العربية ستكون رسول هذه المدنية .

٩ ـ قوام النهضة الرجل والمرأة على سواء . والعصبة تعتمد في بلوغ أهدافها على التنظيم الشامل للجنسين ، وتستند فيه بالدرجة الأولى إلى الشباب .

فإن آنست في نفسك العـزم للعمل عـلى تحقيق هذه المبـادىء الجديـرة ببعث الأمة العـربية بعثـاً صاعقاً « فهيا إلى صفوفنا لنؤلف الركب العربي الميمون » .

البلاد العربية منذ ظهور الاسلام



البلاد العربية منذ ظهور الاسلام

لقد رسمنا « الخارطة الزمانية » المطبوعة في الصفحة المقابلة ، لاظهار العلائق التاريخية التي كانت تربط مختلف الأقطار العربية في مختلف العصور ، منذ ظهور الاسلام .

يلاحظ على الخارطة تسعة خطوط عامودية ، تقسمها إلى ثمانية أشرطة ، تمثل الأقطار العربية ، حسب الترتيب التالي : الجزيرة العربية ، العراق ، سوريا ، مصر ، ليبيا ، تونس ، الجزائر ، مراكش .

كما يلاحظ عليها سلسلة خطوط أفقية متقطعة يشير كل واحد منها إلى «نصف قرن » ، منذ سنة ٦٠٠ حتى ١٩٥٠ ميلادية ، ومنذ سنة ٣٠ حتى ١٣٧٠ هجرية .

نعتقد أن هذه الخارطة لا تحتاج إلى شرح وإيضاح .

ومع هذا ، نود أن نشير إلى الحقيقة التالية التي تظهر إلى العيان منذ الوهلة الأولى ، عند النظر إلى هذه الخارطة الزمنية .

إن العالم العربي لم ينقسم ـ في أي عهد من عهود تاريخه الطويل ـ بقدر ما انقسم منذ ثلث قرن . . .

الاعمال القومية لساطع الحصري

طبعة خاصة يصدرها
مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ آراء واحاديث في الوطنية والقومية
٢ ـ أحاديث في التربية والاجتماع
٣ ـ صفحات من الماضي القريب
٤ ـ العروبة بين دعاتها ومعارضيها
٥ ـ محاضرات في نشوء الفكرة القومية
٦ ـ آراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة
٧ ـ آراء واحاديث في القومية العربية
٨ ـ آراء واحاديث في التاريخ والاجتماع
٩ ـ العروبة اولاً!
١٠ ـ دفاع عن العروبة
١١ ـ في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية
١٢ ـ حول الوحدة الثقافية العربية
١٣ ـ ما هي القومية
١٤ ـ حول القومية العربية
١٥ ـ الاقليمية جذورها وبذورها
١٦ ـ ثقافتنا في جامعة الدول العربية
١٧ ـ ابحاث مختارة في القومية العربية

ابو خلدون ساطع الحصري

- ولـد في صنعاء اليمن عام ١٨٧٩ . وهو من عائلة عربية اصلها من الحجاز وقدمت الى حلب في القرن التاسع الهجري
- عمل في السلك الاداري العثماني في البلقان حيث درس على الطبيعة نشوء القوميات البلقانية قبل الحرب العالمية الاولى
- التحق بالملك فيصل الاول واصبح وزيراً للمعارف في الحكم الفيصلي بدمشق
- فاوض الجنرال غورو قبيل معركة ميسلون
- خرج من سوريا مع الملك فيصل الاول، والتحق به بعد ذلك في العراق حيث تولى شؤون المعارف والثقافة
- جُرد من جنسيته العراقية وأُخرج من العراق عام ١٩٤١ ، وذلك لتأييده للجانب العراقي في الحرب العراقية ـ البريطانية
- عمل مستشاراً للجنة الثقافية في جامعة الدول العربية
- أسس معهـد الـدراسـات العربية العالية في القاهرة عام ١٩٥٣ واصبـح مديراً له، والـذي سمي فيها بعـد معهـد البحوث والدراسات العربية
- توفي في بغداد عام ١٩٦٨ ودفن في مقبرة الامام الاعظم .

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » شارع ليون
ص . ب : ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً : « مرعربي »
تلكس : ٢٣١١٤ مارابي

الطبعة الثانية

